وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تفعيل التنسيق الضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

❖ **شبلي أسماء**

إشراف الأستاذ:

صيد فاتح

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ	الصفة
- ركي أحسن	رئيسا
- صيد فاتح	مقررا
- بلارو علي	ممتحنا

السنة الجامعية 2019-2020

الإهداء

إلى الذي رباني عن الفضيلة، وأرشدني على طريق النور منذ نعومة أظافري، والدي الحبيب حفظه الله وجزاه خيرا ما يجازي أبا عن ابنته أدام الله في عمره.

إلى التي تجري من تحت أقدامها الجنة، والدتي أمد الله في عمرها وحفظها وحماها لي من كل شر.

إلى كل أفراد عائلتي العزيزة أخواتي وازواجهم وغاليتي نادية ايزالا أدامكم الله سند لي دائما.

إلى خطيبي وشريك حياتي الغالي حفظك الله لي.

إلى كل الأصدقاء والزملاء.

إليهم جميعا اهدي هذا الجهد المتواضع وفاءا وتقديرا.

الشكر

بعد الحمد لله تبارك وتعالى حق حمده، الذي وفقني لإتمام عملي على هذا النحو مع الاعتراف لأهل الفضل في هذا البحث واجب وأكيد فإني أجزل الشكر والامتنان وأسجل بكل تقدير واحترام فضل الأستاذ المشرف **صيد فاتح** الذي وجهني في انجاز هذه المذكرة المتواضعة.

كما لا يفوتني التنويه بفضل الأساتذة الكرام جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة قسم العلوم الاقتصادية.

وإلى كل من كان لنا عونا في إثراء هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

شكرا

ملخص:

تحاول هذه الدراسة التطرق إلى إحدى الأدوات الهامة في تحقيق التكامل الاقتصادي ألا وهي التنسيق الضريبي في منطقة المغرب العربي. فهذه الأداة الهامة تساهم في تفعيل مقدرة التكامل الاقتصادي على استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية للدول الأعضاء وإنعاش المبادلات التجارية البينية وتقوية مركزها في ساحة التجارة الدولية ككل. كما يسمح التنسيق الضريبي بتفادي المنافسة الضريبية المضرة بمصالح هذا التكامل.

كما تحاول الدراسة الوقوف على أهم التجارب الإقليمية التي حققت نجاحا في استخدام هذه الأداة كالتجربة الأوروبية والتي تعد تجربة رائدة يمكن الاقتداء بها في المنطقة العربية والمغاربية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تجربة التنسيق الضريبي لم تجسد بين دول التحاد المغاربي ولم يتحقق لحد اليوم ناهيك عن الصراعات القائمة بينها. فلا يزال التبادل التجاري يتميز بهشاشة بنيته وتضاؤل حجم صادرات البينية والاختلاف في تنسيق المعدلات الضريبية التي تسهل لهم كل هذه المبادلات.

-الكلمات المفتاحية: التنسيق الضريبي، التكامل الاقتصادي، الاتحاد المغاربي.

Summary

This study tries to adress one of the important tools in achieving économic integration, wich is tax coordination in the Maghreb region. This important tool contributes to activating the economic integration project to attract capital and foreign investment to member states, revitalize environmental trade exchanges and strengthen its position in the international trade arena as whole.

The study also tries to identify the most important regional experience that have achieved success in using this tool, such as the European experience, wich is considered a pioneering experience that can be emulated a pioneering in the Arab and the Maghreb region.

The study concluded that the experience of tax coordination has not materialized between the countries of the Maghreb union and has not been achieved to date, not to mention the existing conflicts between them. Trade exchange is still characterized by the fragility of its structure, the diminishing volume if environmental export, and the difference in the coordination of tax rates that facilitate all these exchanges.

Key words : tax coordination, économic intégration, Maghreb Union.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	**أ-ت**
الفصل الأول: الإطار النظري لتكامل الاقتصادي والتنسيق الضريبي	**05-40**
تمهيد	**05**
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي والتنسيق الضريبي	**06-34**
المطلب الأول: التكامل الاقتصادي وأهدافه	**06-18**
الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم	**06-10**
الفرع الثاني: أهداف ومزايا التكامل الاقتصادي	**10-13**
الفرع الثالث: آثار التكامل الاقتصادي ومشاكله	**13-16**
المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي وشروطه	**16**
الفرع الأول: مراحل التكامل الاقتصادي	**16-19**
الفرع الثاني: شروط التكامل الاقتصادي	**19**

المطلب الثالث: مناهج التكامل الاقتصادي ودوافعه	**20-24**
الفرع الأول: مناهج التكامل الاقتصادي	**20-23**
الفرع الثاني: أهمية التكامل الاقتصادي	**23-24**
المطلب الرابع: التنسيق الضريبي	**24**
الفرع الأول: ماهية التنسيق الضريبي	**24-27**
الفرع الثاني: تقنيات التنسيق الضريبي	**27**
الفرع الثالث: عناصر نجاح التنسيق الضريبي	**28**
المطلب الخامس: آثار وأهداف التنسيق الضريبي	**28**
الفرع الأول: آثار التنسيق الضريبي	**28-29**
الفرع الثاني: أهداف التنسيق الضريبي	**30**
المبحث الثاني: العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتنسيق الضريبي	**31-35**
المطلب الأول: علاقة التكامل الاقتصادي مع تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية	**31**
المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي وتنسيق السياسات الإنتاجية	**32**
المطلب الثالث: التنسيق الضريبي ضمن مراحل التكامل الاقتصادي	**32**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	**33-35**
المطلب الأول: الدراسات السابقة	**33**
المطلب الثاني: القيمة المضافة.	**35**
خلاصة الفصل الأول	**36**
الفصل الثاني: التنسيق الضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي	**37**

تمهيد	**38**
المبحث الأول: واقع التكامل الاقتصادي المغاربي	**39-72**
المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي	**39**
الفرع الأول: نشأة وتعريف اتحاد المغرب العربي	**39-41**
الفرع الثاني: مقومات وبعض المؤشرات الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي	**41-45**
الفرع الثالث: العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الاتحاد المغرب العربي	**45-57**
المطلب الثاني: أهداف اتحاد المغرب العربي	**57**
المطلب الثالث: متطلبات التنسيق الضريبي المغاربي	**58**
الفرع الأول: السياسة الضريبية للاتحاد المغاربي	**58-59**
الفرع الثاني: إصلاح المنظومة الضريبية وأهدافها	**59-69**
الفرع الثالث: جهود الاتحاد المغاربي في إطار التنسيق الضريبي	**69-72**
المبحث الثاني: بعض التجارب الدولية لتبني التنسيق الضريبي	**73-81**
المطلب الأول: تجربة التنسيق الضريبي في الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي	**73**
الفرع الأول: تجربة جامعة الدول العربية	**73-74**
الفرع الثاني: مجلس التعاون لدول الخليج العربي	**74-76**
المطلب الثاني: تجربة التنسيق الضريبي في الاتحاد الأوروبي	**76**
الفرع الأول: تنسيق الضرائب غير مباشرة	**77**
الفرع الثاني: تنسيق الضرائب المباشرة	**78-79**
الفرع الثالث: الحد من المنافسة الضريبية المضرة بين الدول الأعضاء كوسيلة للتنسيق الضريبي	**79-81**

المبحث الثالث: تحديات وآفاق التنسيق الضريبي المغاربي	**82-90**
المطلب الأول: العوائق التي تعرقل مسار الاتحاد المغاربي	**82**
الفرع الأول: العوائق والعراقيل التي تقف في إقامة تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي	**82-84**
الفرع الثاني: الأزمة الليبية الراهنة وتداعياتها على اتحاد المغرب العربي	**84-88**
المطلب الثاني: آفاق اتحاد المغرب العربي في ظل الشراكة الأورومتوسطية	**89-90**
المطلب الثالث: مدى إمكانية استفادة دول المغرب العربي من التجربة الأوروبية	**90**
خلاصة الفصل الثاني	**91**
الخاتمة العامة	**93-94**
قائمة المراجع	**95-99**

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي	44
02	الصادرات والواردات البينية في الاتحاد المغاربي	48
03	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول اتحاد المغاربي.	52
04	تدفقات الاستثمارات المباشرة الصادرة إلى دول الاتحاد المغاربي	53
05	المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى دول الاتحاد المغاربي	54
06	العمالة في دول اتحاد المغرب العربي	55
07	تنافسية دول اتحاد المغرب العربي	56
08	الاتفاقيات الثنائية بين دول الاتحاد المغاربي المتعلقة بالازدواج الضريبي وبضمان الاستثمارات	70

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نطاق التنسيق الضريبي	26
02	أهم المبادلات التجارية	46

المقدمة العامة

مقدمة عامة

يمر الاقتصاد العالمي بتفاعلات وتحولات اقتصادية كبيرة بزيادة معظم الدول على اختلاف أنظمتها نحو تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية، خاصة وأن العالم يعيش الكثير من المتغيرات التي لم تعد على دولة دون الأخرى، وبالتالي فلم يتبقى أمام الدول إلا الدخول في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي في كل المصالح والظروف الطبيعية والجغرافية المشتركة.

فسعت معظم دول العالم إلى إقامة تجمعات إقليمية من أجل الاستفادة من القيم المضافة والمزايا التي قد تنشئها مثل هذه التكتلات منها تحرير انتقال البضائع والسلع وعوامل الإنتاج، فتنسيق السياسات الاقتصادية كالسياسة الضريبية الهادفة إلى تحفيز التنمية الاقتصادية وتوحيد المعايير التقنية وترقية المبادلات التجارية وبالتالي تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في التكامل الإقليمي، فيشكل تنسيق السياسات والأنظمة الضريبية الأدوات الرئيسية الأساسية في بناء التكامل الإقليمي بحيث ما يكون التنسيق الضريبي محكما ومتينا بقدر ما تكون الانعكاسات ايجابية على اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل.

كما سعت بلدان المغرب العربي إلى مثل هذه التكتلات لتنمية حركة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء التي تمثلت في إنشاء اتحاد المغرب العربي الذي جاء كخطوة أولى في هذا المجال، غير أن نجاح أي تكامل اقتصادي يبقى مرتبط بتنسيق الضريبي وتجانس السياسات لدول الأعضاء.

فتعد تجربة بناء المغرب العربي من التجارب المهمة في مجال التكامل الإقليمي، إلا أنها باءت بالفشل نحو تحقيق هذا التكامل. ومنه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية.

- **إلى أي مدى يساهم التنسيق الضريبي في تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي؟**

يقودنا هذا التساؤل إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع التنسيق الضريبي في إطار الاتحاد المغاربي؟
- كيف يمكن الاستفادة من التجارب التكاملية الإقليمية في مجال التنسيق الضريبي؟
- ما هي مختلف التحديات والعقبات التي تواجه التنسيق الضريبي في المغرب العربي؟ وما هي أفاقه؟

-فرضيات البحث:

تتمثل الفرضيات التي نعمل على اختبار صحتها فيما يلي:

1- يعمل التنسيق الضريبي على تفعيل التكامل الاقتصادي.

2- توجد تجارب إقليمية يمكن الاستفادة منها في هذا المجال.

3- لا يزال التنسيق الضريبي في المغرب العربي يواجه بعدد من التحديات والعقبات.

-مبررات ودوافع اختيار موضوع البحث:

توجد عدة دوافع تجعلنا نختار هذا الموضوع دون غيره لنجملها فيما يلي:

1- الأهمية التي يتضمنها الموضوع كونه يعالج إمكانية تفعيل التنسيق الضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي ومدى مساعدة هذه السياسة في التكامل الاقتصادي للمنطقة المغاربية، في ظرف يتسم بنزعة دول العالم للتكتل إقليميا لما في ذلك عن مزايا اقتصادية واستراتيجية هامة.

2- قلة الدراسات التي عالجت موضوع التنسيق الضريبي في إطار التكتلات الاقتصادية، وتقييم مساهمته في إقامة تكامل إقليمي.

-أهداف البحث وأهميته:

-أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- التطرق إلى التنسيق الضريبي كأداة للارتقاء بالتكامل الاقتصادي نحو مراحله المتقدمة.
- التطرق إلى واقع التكامل والتنسيق الضريبي في الاتحاد المغاربي.
- التطرق إلى التجارب الإقليمية في مجال التنسيق الضريبي وإسقاطها على المنطقة المغاربية.
- التطرق إلى أهم التحديات التي تواجه التكامل والتنسيق الضريبي المغاربي وآفاقه.

-أهمية البحث:

- تظهر أهمية البحث في كون التنسيق الضريبي بين الدول أداة هامة في تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي وذلك بهدف ضمان حياد الضريبة اتجاه التجارة الدولية لدول التكامل الاقتصادي وتفادي العوائق والعراقيل التي تحول دون التنقل الحر للأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء وتخل عن الآثار السلبية للضريبة ووضعها في إطارها المحايد لضمان نجاح التكتلات الاقتصادية.

-حدود البحث:

بغرض معالجة الإشكالية المقترحة وتحقيق أهدافها نضع إطارا يحدد دراستنا ويتمثل في الحدود التالية:

- الحدود الزمانية: منذ نشأة الاتحاد المغاربي سنة 1989 إلى غاية الآن.
- الحدود المكانية: دول الاتحاد المغاربي (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا).

-المنهج والأدوات المستعملة في البحث

تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، كما تم ايضا إتباع المنهج التاريخي لدراسة المراحل التاريخية لمسيرة اتحاد المغرب العربي، والتجارب التكاملية.

-وقد استعنا في دراستنا بالأدوات التالية:

- الكتب والتقارير والدراسات المتعلقة بالمناخ الاقتصادي والضريبي في المغرب العربي بغية تحديد إمكانيات

تحقيق تنسيق في المنطقة المغاربية خاصة.

-هيكل البحث:

لقد قسمت هذا البحث إلى فصلين وفي كل فصل ثلاث مباحث فقد خصص في الفصل الأول، المبحث الأول التكامل الاقتصادي أهدافه ومراحله وشروط قيامه ومناهجه المتعددة وأيضا تم التطرق فيه إلى التنسيق الضريبي أهميته وعناصر نجاحه وتقنياته المختلفة وأهدافه والآثار المترتبة عليه.

أما في المبحث الثاني فقد تم استعراض العلاقة بين متغيري الدراسة أي بين التكامل الاقتصادي والتنسيق الضريبي، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى الدراسات السابقة.

أما عن الفصل الثاني فقد خصصت فيه التنسيق الضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، فقد جاء في المبحث الأول واقع التكامل الاقتصادي المغاربي وفي المبحث الثاني بعض التجارب الدولية لتبني التنسيق الضريبي، أما في المبحث الأخير تحديات وآفاق التنسيق الضريبي المغاربي.

الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي والتنسيق الضريبي

تمهيد الفصل الأول:

يشهد العالم منذ مدة نشاطا متسع النطاق في مجال تكوين التكتلات الإقليمية والتجمعات الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي، فالعالم يعيش العديد من المتغيرات التي لم تعد قاصرة من ناحية دون الأخرى، أو على دولة دون الأخرى، وبالتالي فلم يعد أمام الدول سوى الدخول في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي في ظل المصالح والظروف الطبيعية والجغرافية المشتركة.

لهذا سوف يتم التطرق في هدا الفصل للإطار النظري للتكامل الاقتصادي باعتباره إحدى صور تنظيم العلاقات الدولية وأيضا لتنسيق الضريبي باعتباره أداة فعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي والتنسيق الضريبي

كثيرا ما يختلط عند البعض مصطلح التكامل الاقتصادي مع بعض المصطلحات القريبة منه، كالتعاون الاعتماد المتبادل وكذلك أيضا مصطلح التنسيق الضريبي مع بعض المفاهيم كالازدواج الضريبي، الإصلاح الضريبي، وعليه يجدر بنا قبل الشروع في تحديد مفهومها، الإشارة إلى تحديد الإطار ألمفاهيمي للمصطلحين من عدة زوايا يمكن النظر من خلالهما إلى مفهومهم والتعرف على أهدافهم.

المطلب الأول: التكامل الاقتصادي وأهدافه

يمكن تحديد ودراسة مفهوم التكامل من الناحية اللغوية ومن المنظور الاقتصادي وتعاريف بعض الباحثين العرب والغرب مع الإشارة إلى أهم العناصر في التكامل الاقتصادي.

الفرع الأول: ماهية التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم

1-مفهوم التكامل الاقتصادي:

أ- التكامل لغة:

إن كلمة "التكامل " من الناحية اللغوية تدل على التكميل أو التمام أو الكل، التمام أما من الناحية الفعل، فينبغي تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر، وترك القطاعات المتنافسة.

كما أن كلمة التكامل تشير إلى دمج أجزاء في كل واحد وقد تم استعمالها على نطاق واسع في الأدب الاقتصادي، بحيث أصبحت أحد المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار، فالقطاعات الاقتصادية كما هو معروف يكمل بعضها البعض الآخر، فالقطاع الزراعي يكمل القطاع الصناعي من خلال ما يقدمه له من مواد أولية والتي لا يمكنه العمل من خلالها، كالقطن المستعمل في صناعة المنسوجات، وهذا ما يسمى تكاملا قطاعيا كما يمكن أن يكون التكامل بين دولتين أحدهما صناعية والأخرى زراعية وهذا هو مفهوم التكامل أو الترابط في المجال اللغوي.[1]

ب- التكامل اصطلاحا:

للتكامل الاقتصادي العربي مفاهيم مختلفة تختلف باختلاف المدارس الفكرية والظروف الموضوعية إلا أنه في العموم يحل معنى ربط أجزاء معينة بعضها ببعض هذا الربط يكون نتيجة لإجراءات وترتيبات يتم اتخاذها

[1]رابح فضيل، "التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995، ص 2

من طرف حكومات الدول المتكاملة باتفاق يتم بينهما، ويتم التكامل الاقتصادي بين دولتين على الأقل لها خصائص مشتركة تدفعها نحو تحقيق عملية التكامل فيما بينها ومن هذه الخصائص المشتركة والمحفزة لعملية التكامل الاقتصادي، وتهدف من خلال إقامتها للتكامل الاقتصادي إلى تحقيق تنمية مواردها والرقي بأحوالها الاقتصادية وتحقيق أغراض سياسية، كأن تجعل من التكامل الاقتصادي الطريق نحو الوحدة السياسية أو لتحقيق أغراض أمنية.[1]

ج- تعريف التكامل الاقتصادي لدى الباحثين الغربيين:

يعرف بيلا بالاسا BelaBallassa التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، وبهذا الوصف فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة.

وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية. وعليه انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ BelaBallassa يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة من مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.[2]

- أما الاقتصادي هابرلر **Hberlar**، فيعرف التكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن علاقات اقتصادية واسعة بين المجالات الاقتصادية المختلفة، وفي إطار التحليل النيوكلاسكي اعتمدا على فرضية انعدام تكاليف النقل، يمكن لمجالين وطنيين وفي حالة منافسة كاملة بدون حقوق جمركية وبتكاليف جبائية متشابهة على النشاطات الإنتاجية أن تمثل سوقا واحدا.[3]
- أما الاقتصادي هوفمانHoufman فيقول بأن قيام تكامل اقتصادي يشترط وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية.[4]

د- تعريف التكامل الاقتصادي لدى الباحثين العرب:

إن الدكتور "فؤاد مرسي " صاحب كتاب (الرأسمالية تحدد نفسها)، يعرف التكامل بأنه "عملية تاريخية اقتصادية واحدة تجري في الوقت نفسه في كل مجال القوى الإنتاجية ومجال العلاقات الإنتاجية أو بمعنى آخر

---

[1] قدور بوزيدي، "التكامل الاقتصادي العربي " رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير 1999، ص15

[2] بيلا بلاسا، "نظرية التكامل الاقتصادي "، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،1964م، ص10

[3] الندوى محسن، "تحديات التكامل لاقتصادي العربي في عصر العولمة "، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، ط1 ،2011م، ص68

[4] بوقارة حسين، "سياسات التكامل الاقتصادي والاندماج"، مطبوعة محاضرات طلبة قسم الماجستير دائرة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، 1993 /1994م.

فإن جوهر التكامل هو عملية تعاون اقتصادي شاملة تبدأ من مستوى معين من تدويل القوى في عدد من الدول تجمعها علاقات إنتاج متماثلة ومطابقة لطبيعة قواها الإنتاجية."[1]

ويعرف الاقتصادي الدكتور "محمد صابر عنتر" التكامل الاقتصادي على أنه "تحويل الأجزاء إلى كل أو تشكيل كل واحد من أجزاء متعددة، ويعني مفهوم التكامل الاقتصادي تشكيل اقتصاد غير قومي."[2]

ويعرف الاقتصادي الدكتور "سمير التينر" من فريق الدراسات الاقتصادية بمعهد الإنماء العربي التكامل الاقتصادي بأنه:" عملية مستمرة تقرب بواسطتها الاقتصاديات الوطنية ببعضها البعض بحيث يمكن الحصول على الحد الأمثل لنشاط الدوائر التي يضمها النظام الاقتصادي المنتهية إليه، وإذا أمكن الحصول على الحد الأمثل من نشاط الدوائر أوتوماتيكيا فإن التكامل الاقتصادي يوجد في الواقع كحالة من حالات العلاقات الاقتصادية الدولية."[3]

أما الدكتور عبد الغني عماد "فيعتبر أن التكامل الاقتصادي هو " جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإداري بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية."[4]

– ومنه نستنتج أن التكامل الاقتصادي " هو عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام التبادلات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، فهو يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين دول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو ويهدف إلى تحقيق التقارب الاقتصادي بين الدول.

2–التكامل الاقتصادي وعلاقته ببعض المفاهيم المتقاربة:

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الاقتصادي فالبعض منهم استعمل مصطلح "**الاندماج**" والبعض الآخر استعمل مصطلح "**التعاون**" وآخرون مصطلح "**التكتل**" ومنهم حتى من يرى

---

[1] مرسي فؤاد، "دراسة مقارنة للتكامل الاقتصادي العربي"، مجلس الوحدة الاقتصادية الأمانة العامة، عمان، الأردن، 1983م، ص5

[2] أبو ستيت فؤاد، "التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة "، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط1، 2004، ص5

[3] التينر سمير، "التكامل الاقتصادي العربي وقضية الوحدة العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ط1 ،1978م، ص22

[4] عماد عبد الغني، "التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة –أسباب التغير وشروط الانطلاقة، مجلة المستقبل العربي، العدد250، ديسمبر 1999 م، ص 65

بأنه مفهوم غير دقيق وجامد ولإيضاح ذلك بدقة نرى أنه من المناسب التفرقة بينهم وبين بعض المفاهيم كالتعاون الاقتصادي والاندماج الاقتصادي والتكتل الاقتصادي.

أ- التعاون الاقتصادي:

يرى بيلا بلاسا BelaBallassa أن الفرق بين التعاون والتكامل الاقتصادي يتعلق بالكم والكيف، حيث يقصد بالتكامل التدابير والإجراءات التي تؤدي إلى تقليص من التفاوت والتباين والقضاء على قدر من التميز مثل إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي.

في حين يعني بالتعاون الاقتصادي الأفعال والأعمال التي تهدف إلى التقليل من التميز أو إلى تخفيف قدر من التفاوت بين الدول المتعاونة، ومثال ذلك الاتفاقيات الدولية الخاصة بالسياسيات التجارية التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي الدولي، حيث نجد فيها إلغاء الحواجز التي في وجه التجارة وهي إجراء من إجراءات التكامل الاقتصادي.[1]

لهذا نجد أن التعاون الاقتصادي يقوم على مجموعة مكثفة من التفاعلات والعلاقات والاتصالات في مجالات مختلفة وبين أطراف عدة ،ليس بالضرورة أن يكون بينهم تقارب جغرافي ولا تجانس اقتصادي أو اجتماعي ،في حين أن التكامل الاقتصادي يستلزم وجود التقارب الجغرافي يسوده التجانس ومنه يمكن القول أن التكامل الاقتصادي ما هو إلا شكل من أشكال التعاون غير أن هذا الأخير يتميز ببساطة التغيرات التي يحدثها والآثار التي يمكن أن تترتب منه فإذا كان التعاون الغرض منه التخفيف أثر العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية فإن التكامل الاقتصادي يذهب إلى أبعد من ذلك بحيث يهدف إلى إزالة تلك العقبات وحل تلك المشكلات بشكل يزيد من التشابك والتلاحم والعمق بين بزوغ اقتصاديات وأسواق الدول المتكاملة .

ب-الاندماج الاقتصادي:

يعتبر الاندماج صيغة متقدمة للتكامل تتضمن توجيهات نحو التكامل متضمنة إعادة تركيب أو هيكلة الاقتصاديات والمؤسسات الاقتصادية بما يسمح بتداخل هذه الاقتصاديات بشكل عضوي من أجل أغراض متفق

[1] بيلا بلاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة رشيد البراوي، مرجع سبق ذكره، ص10

عليها للمجموعة المعنية في الميادين الاقتصادية والتكنولوجية والتربوية والعلمية والاجتماعية، فمفهوم الاندماج إذن "يقل قليلا عن الوحدة الاقتصادية وهو بذلك يختلف نوعيا عن التكامل."[1]

ج- التكتلات الاقتصادية:

يعرف التكتل الاقتصادي بأنه " تجمع عدد من الدول تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك بحيث يكون التجمع في إطار معين قد يكون اتحاد جمركيا أو منطقة تجارة حرة. [2] ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانيات الموزعة في أنحاء وحدة التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.[3]

- فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم بمساعدة العلم والتقنية وتزايد الإنتاج وتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل.[4]

الفرع الثاني: أهداف ومزايا التكامل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادي أهداف متعددة:

أولا: أهداف التكامل الاقتصادي:

يمكننا أن نوجز أهم أهداف التي يسعى إلى تحقيقها التكتلات الاقتصادية والتي ليست بالضرورة كلها اقتصادية فيما يلي:[5]

---

[1] صايغ يوسف عبد الله، "الإندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية –دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1982، ص160

[2] عوض إكرام عبد الرحيم، "السوق الشرق أوسطية "، مركز الحضارة العربية، القاهرة، مصر ،2000م، ص 30

[3] الجوهري يسري، "دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية "، نشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1975م، ص26

[4] منير الحمش، "مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، –متأهلات في الفكر والنمو والأزمات، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001م، ص129

[5] عبد المطلب عبد المجيد، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي "، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2003 م، ص ص52-53

- ✓ الحصول على مزايا الإنتاج الكبير حيث أن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سلميا، وإعادة تكوين الحركة الحرة السلع ورأس المال والعمل من دولة لأخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.
- ✓ تسير الاستفادة من المهارات الفنية والأيدي العاملة بصورة وأفضل على نطاق واسع حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.
- ✓ تسهيل عملية التنمية الاقتصادية حيث أن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام تكتل، لذا أن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.
- ✓ يؤدي التكتل الاقتصادي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.
- ✓ رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظرا إلى إزالة الرسوم الجمركية من الناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.
- ✓ التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية أو التعرض للضغوطات السياسية.

ثانيا: مزايا التكامل الاقتصادي

ينطوي التكامل الاقتصادي على إحداث تغيرات عميقة في أوضاع الدول الأعضاء لينتهي بها إلى ما يجعلها أفراد إلى اقتصاد واحد، الأمر الذي يحقق لهذه الدول منافع ومزايا عديدة، مزايا حققتها لنفسها مجموعة من الدول أخذت بالتكامل الاقتصادي أخذا رصينا ومحسوبا.

تعد المزايا الاقتصادية من أهم ما يعود به التكامل الاقتصادي على الدول الأعضاء، ومن هذه المزايا نجد:

أ- مزايا التبادل التجاري:

من المعروف أن شروط التبادل بين الدولة وبين العالم الخارجي تكون أكثر مراعاة لمصلحة الدولة كلما قويت هذه الاقتصاديات وزادت أهميتها في المجال الدولي.[1]

[1] بكري كامل، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1986م، ص14

يكتسب التكامل الاقتصادي الدول المتكاملة في مجموعها أهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كانت تتميز به صورة منفردة، وتصبح لهذه الدول أهمية اقتصادية بالغة تمكنها في إملاء شروطها ومطالبها على العالم الخارجي بما يحقق مصلحتها الخاصة.

كما تؤدي علاقات التكامل الاقتصادي إلى خلق علاقات تبادل تجاري بين دول الأعضاء لم تكن قائمة بينهما فيما سبق، كأن يحول أحد الأعضاء نشاطه التجاري من بلدان خارج المنطقة التجارية، نحو الدول الأعضاء بشكل يجعل تكلفة الصادرات والواردات من هذه البلدان أقل ما يمكن، وهو ما يعرف بالتحويل التجاري، فإحلال الإنتاج الوطني بواردات أقل تكلفة للدول الأعضاء إضافة إلى زيادة العرض الكلي سيؤدي إلى تحقيق الرفاهية.[1]

ب-اتساع حجم السوق:

يؤدي إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي إلى توسيع الدائرة التي تقوم من خلالها بتصريف منتجاتها وبالتالي توسيع نطاق سوقها ليشمل أسواق الدول الأعضاء في التكامل، ويترتب على زيادة حجم السوق نمو الطلب على منتجاتها هذه الدول مما يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة:[2]

- ✓ تجد المشروعات الإنتاجية في كل من الدول الأعضاء فرصة أكبر ومجالا أوسع لزيادة إنتاجها بما يسمح بتغطية الزيادة الجديدة في الطلب على منتوجاتها، وهو ما يؤدي بلا شك إلى تشغيل طاقة إنتاجية جديدة يرفع من كفاءتها الإنتاجية.
- ✓ تحقيق وفرات الحجم الاقتصادية (اقتصاديات السلم) لا تتمكن المؤسسات العاملة داخل الأسواق الوطنية شبه المغلقة من الوصول إلى أدنى مستوى فعاليتها نتيجة لضيق السوق خاصة لما يتعلق الأمر بالصناعات النفعية كالنقل والاتصالات[3] ، إذ يحول ضيق السوق التي سوف تنتجها هذه الصناعات مما يضطرها للعمل بأقل طاقة إنتاجية ،وهو ما يتم تخطيه من خلال اتساع الأسواق التي تصبح قادرة على

---

[1] arsènRierer ,thianh-Dao Tran ,international régional sud et répartition intra-zone activité en revue Economique ,volume 55,numéro 1,presses de science po ,paris ,janvier 2004,p42

[2] أكرم عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي، 2002م، ص60

[3] Andrew Harissors,ErtugrulDalkiran,EraElsey,op cite ,p209

استيعاب منتجات الصناعات. وتصل بذلك المؤسسات إلى أقصى طاقة إنتاجية وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاجها.

- ✓ يسمح اتساع حجم السوق بتخطي عقبات ضيق الأسواق الوطنية ويقوي الدول الأعضاء إلى جانب ذلك فهو يؤدي إلى تقسيم العمل بين هذه الدول وزيادة التخصص داخل القطاعات.[1] إذ تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية أكبر من غيرها من الدول الأعضاء.

ج-زيادة معدل النمو الاقتصادي:

يؤدي التكامل إلى الزيادة معدل النمو في الدول منطقة التكامل، ويتم ذلك بصورة أساسية من خلال تشجيع الحافز للاستثمار، الذي يزداد باتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة في الطلب على السلع المنتجة، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدن التكامل للاستثمار في المشروعات والصناعات التي تنشأ وتزدهر عقب التكامل وتبعا لاتساع حجم السوق.

تلعب حوافز الاستثمارات دورا هاما في النهوض بتنمية الموارد الاقتصادية للدول المتكاملة نتيجة لتسهيل تنقل وتوظيف رؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية، مما يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال من المناطق المتطورة إلى المتخلفة داخل هذه المنطقة، وهو الأمر الذي يسهل عملية تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في منطقة التكامل.[2]

الفرع الثالث: آثار التكامل الاقتصادي ومشاكله

أولا: آثار التكامل الاقتصادي

-للتكامل الاقتصادي عدة آثار منها:

- ➢ أثر خلق التجارة لقد عرف فاينر أثر خلق تجارة على أنه الأثر الذي يتعلق بالتجارة الجديدة ،والتي تنشأ بين الدول حيث يؤدي إلى تحويل المشتريات من سلعة معينة ومن المصادر المحلية الأكثر ثمنا إلى المصادر الأقل ثمنا [3]، بسبب تخصص كل بلد بالمنتجات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها ،وبالتالي زيادة التجارة نتيجة لاتساع السوق في أعقاب التكامل ، وهذا مفيد لدلو الاتحاد والعالم ككل لأنه يؤدي إلى الاقتراب من

[1] Jean –pascal Bassino ,jean-ives Leroux ,pascal Micheline ,les politique économiques édition ,Foucher ,paris ,2005,p196,

[2] اكرام عبد الحميد، مرجع نفسه، ص 60

[3] محمد هشام خواحكية، " التكتلات الاقتصادية الدولية "، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، سوريا ،1972م ، ص 49

التخصص الأمثل للموارد ،وهو أثر ايجابي يزيد من الرفاهية الاقتصادية وهو ما يحدث عندما يتم نقل السلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أعلى إلى عضو في التكتل تكون تكلفته أقل .

- أثر تحويل التجارة أي تحول الطلب على الواردات من مراكز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبيا خارج التكتل إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله ، وهو أثر سلبي على الرفاهية الاقتصادية حيث يحد منها حيث أن التخصص الدول المتكاملة في مجالا تتولى إنتاجها وتقوم بتصديرها للدول الأخرى الأعضاء ، وهو ما يؤدي إلى كفاءة وتتولى إنتاجها وتقوم بتصديرها للدول الأخرى الأعضاء ، وهو ما يؤدي إلى كفاءة وإنتاج أقل ،لأنه يعني الاعتماد على تخصص في الإنتاج بكلفة تفوق ما يمكن أن يتم في حالة الاعتماد على العالم الخارجي ،أي التضحية بالتخصص المستند إلى الكلفة الأدنى لصالح تخصص يتم على أساس كلفة أعلى وبالتالي إنتاجية أقل .[1]
- اتساع نطاق المنافسة: تؤدي زيادة المنافسة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية، وتيسر المبادلات التجارية[2]، ويمكن للتكتل الإقليمي أن يقلل من القوى الاحتكارية داخل كل دولة عضو، ويكسب المنتجين أعضاء آخرين نتيجة اتساع السوق ،وبالتالي تدخل شركات من بلدان مختلفة في منافسة أكثر شدة ،ولهذا ما يدفع المنتجين لأقل كفاءة إلى التوأم مع الوضع الجديد يرفع كفاءة إنتاجهم ،أما إذ لم يتواءموا مع الوضع الجديد ،فقد يخرجون من حلبة المنافسة وتتحول مواردهم إلى قطاعات أخرى تستخدمها بطريقة أكثر كفاءة .[3]
- كما يعمل التكامل الاقتصادي على تخفيض أو إزالة الحواجز التجارية وبذلك يسمح بظروف أكثر تنافسية.[4]
- وفرات الحجم: تعمل الترتيبات الإقليمية على حل مشكلة الضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع مجالا أكبر، فكبر حجم السوق يمكن المنشآت العاملة بأقل من طاقتها على الاستفادة من تحرير التجارة ويتيح لها أن تستفيد من وفرات الحجم، ويفسر ذلك بأن السوق المحلي عادة ما يحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم وكفاية اقتصادية.[5]
- فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح مهيأة أمام رأس المال في مختلف البلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف هذه

---

[1]فليح حسن خلف، "اقتصاديات الوطن العربي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004 ، ص 26

[2]Jean Marc Siroén ,la régionalisation de l'économie mondial et multilatéralisme ,cahier de français ,n°299 ,novembre 2000 ,p40,

[3]محمد يونس، على عبد الوهاب نجاة، "اقتصاديات دولية " ، الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر ،2009م ،ص 189

[4]محمد سيدي عابد، "التجارة الدولية "، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001م، ص 274

[5]بكري كامل، مرجع سابق، ص84

الأموال وبخاصة في مجالات المنتجات المتطورة الكبيرة الحجم التي تتميز بوافرات داخلية، ويكون أمام الشركات الأجنبية التي ترغب في توريد منتجاتها إلى بلد بعينه الخيار بين أن تخدم السوق عن طريق التصدير أو عن طريق إقامة مصنع محلي.[1]

ثانيا: مشاكل التكامل الاقتصادي

رغم المزايا التي يوفرها التكامل الاقتصادي إلا أنه لا يخلو من العيوب والمشكل الذي تواجهه في عمليات تطبيق الإجراءات التكاملية المتفق عليها بين مجموعة الدول الأعضاء وأهمها ما يلي:[2]

1-مشكلة التعريفة الجمركية:

يعتبر وضع التعريفة الجمركية الموحدة للدول المتكاملة إزاء العالم الخارجي والتي يقتضيها التكامل الاقتصادي من أكبر المشاكل، وذلك بسبب اختلاف مستوى التعريفات بين الدول الأعضاء، ودرجة الحماية المتفاوتة بين الصناعات والمشروعات، فنجد بعض الدول تطبق التعريفات جمركية مرتفعة على واردتها من الدول الأجنبية لحماية مشاريعها الوطنية، والبعض الآخر يفرض تعريفه جمركية منخفضة نظرا لأهمية التي تحظي بها في إنتاجها المحلي.

2-مشكلة الحماية الجمركية:

وذلك بسبب اختلاف ظروف المشاريع العالمية في الدول الأعضاء واختلاف درجة نموها، وهذا ما يتطلب تطبيق أسلوب الحماية لمشاريعها القائمة، وبالتالي إلغاء الرسوم الجمركية يؤدي إلى انهيار لمشاريع الدولة العضو التي تنتج بتكاليف أعلى من مثيلتها في الدول الأعضاء، حيث تواجه منافسة جديدة من وجهة المشاريع المتشابهة لها داخل منطقة التكامل.

3-مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك

يتضمن التكامل الاقتصادي مبدأ مشاركة الدول الأعضاء في تقسيم مجموع الإيرادات المحصلة من جمارك المنطقة المتكاملة، وذلك بغض النظر عن مساهمة كل دولة في هذه الإيرادات وبالتالي تظهر مشكلة توزيع

---

[1] محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، مجلة بحوث الاقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، مصر ،1997م، ص90

[2] هشام محمود الأقدامي، "العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009م، ص ص 215-217

الحصيلة الجمركية بين الدول الأعضاء بالشكل الذي يرضى الدول الكبرى في الاتحاد والذي يعوض ويقلل أكبر قدر ممكن من الخسائر للدول الصغيرة، نتيجة لإلغاء الرسوم الجمركية الخاصة بها وإحلالها بالتعريفة الجمركية.

4-مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية

تتطلب عملية التكامل الاقتصادي تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وهذه العملية معقدة جدا نظرا لاختلاف هذه السياسات بين الدول أو خاصة بين الدول النامية والدول المتقدمة حيث ترى كل دولة سياسة تناسبها بناءا على ظروفها وإمكانياتها.

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي وشروطه

-تكمن مراحل التكامل الاقتصادي وشروطه فيما يلي:

الفرع الأول: مراحل التكامل الاقتصادي

يتخذ التكامل الاقتصادي مراحل أو مستويات عديدة تزداد درجاته لما زاد الانتقال من مرحلة إلى أخرى أو من مستوى إلى آخر وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام، أي أن مراحل التكامل الاقتصادي تتراوح بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيا وإدماج اقتصاداتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل وسيتم التطرق إلى كل مرحلة بالتفصيل.[1]

أ- منطقة التجارة الحرة

تعد منطقة التجارة الحرة هي المرحلة الأولى، وهي أولى درجات سلم التكامل الاقتصادي ويتم في هذه المرحلة إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية والقيود الكمية على حركة السلع بين البلدان الأعضاء وهذا يتضمن إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على التجارة البينية بين هذه الدول، إلا أنها تحتفظ بهذه الرسوم والقيود تجاه العالم الخارجي، وجدير بالذكر أنه عندما تشكل مجموعة من الدول منطقة التجارة الحرة فإن ما يسمى بمشكلة ضبط النظام قد تظهر.

حيث قد تدخل الواردات من بقية دول العالم إلى الدول الأعضاء ذات الرسوم المرتفعة عن طريق الدول الأعضاء ذات الرسوم المنخفضة وتعرف هذه الظاهرة باسم انحراف التجارة.

ب-الاتحاد الجمركي

[1] يونس محمود، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007م، ص 145

وهي المرحلة التي تلي منطقة التبادل الحر أو التجارة الحرة، باتفاق الدول الأعضاء على إلغاء كافة القيود الجمركية والقيود الإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين دول الأعضاء، على أن تحتفظ لدولة عضو بنظامها الجمركي مع بقية العالم[1]، ويمكن تلخيص أسس الاتحاد الجمركي في النقاط التالية:

- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء.
- حرية تداول السلع بين الدول الأعضاء.
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي اتجاه باقي دول العالم.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتم الاتفاق عليها.

-وبهذا تتميز منطقة الاتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة بتوحيد الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي مما يقيها من مواجهة مشكلة إعادة التصدير وما ينجز عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة.

ج-السوق المشتركة:

تعتبر السوق المشتركة هي المستوى الثالث من مستويات التكامل الاقتصادي حيث تبدأ هذه المرحلة من حيث انتهت مرحلة الاتحاد الجمركي ،وما تم تحقيقه في المرحلة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة ،فالسوق المشتركة تسمح بتكامل الأسواق وتكفل بتحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس المال وعمل ،وإزالة كافة العقبات التي تعوق انتقال وتحرك هذه العناصر وتجعلها تعمل بحرية تامة وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاقية سوقا موحدة ،ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة التي تعتبر أعلى مراحل التعاون والاندماج الاقتصادي التي شهدتها أوروبا.[2]

د-مرحلة الاتحاد الاقتصادي

إن هذه المرحلة تعلو مرحلة السوق المشتركة، حيث أنه بالإضافة إلى حرية حركة السلع والخدمات حرية انتقال عناصر الإنتاج، العمل ورأس المال فيما بين دول الأعضاء، والتعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء اتجاه

[1]زواوي فضيلة، "تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر"، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس ،2008 /2009م، ص 54

[2]أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد النقدي والدولي "، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية مصر، 2009م، ص448

العالم الخارجي فإن هذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة تنسيق السياسات الاقتصادية، المالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها.[1]

-وقد حدد تقرير جاك ديلور العناصر الأساسية للوحدة الاقتصادية على النحو التالي:[2]

- السوق المشتركة.
- سياسة المنافسة.
- تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية.
- القواعد الخاصة بالسياسات المالية المحلية، وبخاصة تلك الخاصة بحالات عجز الميزانية.
- سياسات مشتركة تهدف إلى التغير الهيكلي والتنمية الإقليمية.

هـ-الاندماج الاقتصادي التام

الاندماج الاقتصادي التام يمثل النمط الأرقى لتكامل ويؤدي إلى ذوبان البنى الاقتصادية للدول الأعضاء في بنية واحدة، بحيث يتم من خلال ذلك ضمان حرية السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، وتوحيد السياسات الاقتصادية عموما، سواء كانت سياسات تجارية سياسات نقدية، مالية أو غيرها، وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الموحدة الناجمة عن الاتحاد الاقتصادي التام تحل محل شخصية الدول المتكاملة [3]، وهو بغرض إنشاء نوع من المؤسسات تعرف باسم مؤسسات ما فوق الدول تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء.

الفرع الثاني: شروط التكامل الاقتصادي

من غير الممكن أن يحدث تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول بمجرد الرغبة فيه أو الحاجة إليه، ذلك أن قيام أي تكامل اقتصادي مرتبط بتوفر شروط، هذه الشروط منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي، وفي بعض الأحيان يجب توفر شروط أخرى لا هي اقتصادية ولا هي سياسية.[4]

---

[1]حسين عمر، "التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصرة: النظرية والتطبيق" ، دار الفكر العربي ،القاهرة ،مصر، 1998م ،ص ص 8-9

[2]سمير محمد عبد العزيز، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة "، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، ط1، 2002، ص ص 158-159

[3]فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 226

[4]فرح شعبان، "التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي "، مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف ،2005 م، ص ص 12-13

1-إلغاء القيود المتمثلة في الحواجز والرسوم الجمركية وإجراءات السياسة الجمركية (حماية، إغلاق، خفض ...) التي تعترض سبيل السلع والخدمات وهي تنتقل بين الدول الأعضاء في الاتفاق عادة تتم عملية الإلغاء تدريجيا خوفا من حدوث هزات اقتصادية لظروف الدول المتكاملة وعادة لا تقف عملية الإلغاء عند حد إزالة الحدود الجمركية بين الدول بل تشمل كذلك أيضا الاتفاق بين تلك الدول على تفرقة جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي أي من الدول غير الأعضاء في التكامل، وكذلك ضبط عمليات إعادة التصوير.

2-حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال في التكامل دون القيود أو حواجز وهذا يعني تسهيل هجرة وتنقل الأيدي العاملة الفنية والمتخصصة وغيرها سعيا وراء الحصول على أجور أفضل في مستواها، مما ساعد على إزالة مشكلة البطالة وانخفاض مستويات المعيشة في هذه الدول.

كذلك تسهيل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول الأعضاء وذلك بإزالة الإجراءات والصعوبات التي تحول دون خروج أو دخول هذه الأموال منها وإليها، وبهذا الإجراء تضمن الدول الأعضاء في الاتفاق زيادة في الإنتاج ونشاطا في التجارة فيما بينها.

3-تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في متلف النواحي الاقتصادية المتمثلة في الجوانب المالية والجوانب النقدية، وهذا يعني توحيد أسعار الضرائب على السلع والخدمات، وكذلك تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وحرية التحويل بينها، كل ذلك من شأنه أن يؤثر بصورة ايجابية على حركة تبادل السلع والخدمات بين هذه الدون عقبات وبالتالي الوصول إلى أفضل مستوى من الإنجاز في المبادلة بينها.

المطلب الثالث: مناهج التكامل الاقتصادي وأهميته

كما تم الإشارة إليه سابقا فإن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحرير عوامل الإنتاج مما يعطي ميزة نسبية لهذه الدول، حيث تستفيد الدول الأعضاء في التكامل من هذا التحرير مستبعدة باقي دول خارج التكامل، لهذا بدأ التفكير في طريقة أخرى لتحرير التجارة تجمع بين جميع الدول سواء الداخلة في منطقة تكامل ما أو غير منتسبة إليه.

الفرع الأول: مناهج التكامل الاقتصادي

تتناول نظريات التكامل مسالك العملية التكاملية ونشير في هذا الصدد إلى المناهج التالية:

1-المنهج الفيدرالي (الاتحادي):

يعتبر من أقدم المناهج في هذا المجال و أكثرها شيوعا حتى في الحرب العالمية الثانية و قد نشأ في إطار الفكر القانوني لدراسة شكل من أشكال الدول وهو ما يعرف بالدولة الاتحادية و بذلك فهو يمثل مدخلا مؤسسيا

مباشرا في عملية التكامل، و بموجبه ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية في الشؤون الاتحادية، بينما تتولى هذه الأخيرة صلاحيات تتحدد وفق نظام اللامركزية الذي يتم فيه توزيع السلطة السياسية بين المؤسسات الاتحادية و المؤسسات الإقليمية فالسمة الأساسية لهذا المنهج هو ازدواجية السلطة ووجود مستويين لها، مستوي فيدرالي و آخر محلي.[1]

ينطلق هذا المنهج من نقيض الوظيفية و الوظيفية الجديدة من حيث تركيز الأولى على ضرورة إيجاد السلطة السياسية في إطار البناء الفيدرالي لدفع حركة التكامل، فالهدف الرئيسي في الفيدرالية هو إيجاد إطار سياسي على مستوى "**ما فوق الدولة**"، فاستقرار المؤسسات السياسية في مجتمع ما يمكن أن تتحقق من خلال وجود دستور له سمات معينة أو وجود شكل بالذات من أشكال نظم الحكم دون النظر إلى الخلفية الاجتماعية و الاقتصادية، فالحل الاتحادي يفترض إن إقامة المؤسسات الاتحادية هو أسلوب تحقيق التكامل بين الأطراف المختلفة، فالفدرالية في جوهرها هي إستراتيجية لتحقيق هدف مشترك أكثر من كونها نظرية لتفسير كيف يحدث التكامل كما أن القيمة الحقيقية لها تكمن في اعتبارها إستراتيجية ملائمة كشكل تنظيمي في المراحل الأخيرة من العملية التكاملية عندما تكون الإرادة السياسية قد وجدت بالفعل، وما يعاب على هذا المنهج هو انطلاقه من المسلمات وهي توفر الإرادة السياسية و عقلانية السلطة من حيث تقييمها للأمور بمنظور حسابات الربح و الخسارة، فالمطلوب ليس استيعاب الحسابات العقلانية للمنافع و المضار من المشروع الفيدرالي عمان، وإنما توافر الإرادة السياسية للتنازل عن مجالات محددة من صلاحيات اتخاذ القرار[2].

2-المنهج الوظيفي:

لقد كان للظروف التي سادت بين الحربين العالميتين تأثيرا كبيرا على التنظيم في العلاقات الدولية، الأمر الذي دفع ببعض المنظرين في هذا المجال إلى محاولة البحث عن أسس ومرتكزات جديدة لإقامة نظام للسلم الدولي، و في هذا السياق ظهرت المدرسة الوظيفية بزعامة "**ديفيد ميتراني**"، بحيث ينطلق "**ميتراني**" من مسلمات مثالية و متفائلة حول إمكانية تحسين و تطوير المجتمعات إذا اعتمدت على وسائل عقلانية و معنية لذلك، فهو يرى أن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدي إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية و غير سياسية التي تواجه الحكومات، و مثل هذه الوظائف لم تؤد فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين، و لكن لعبت أيضا دورا في

[1]صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2011، ص ص 46،47.

[2]ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، عمان، ط1، 1985، ص282.

المشكلات الفنية، و استنادا إلى كل هذا فقد عارض "**ميتراني**" فكرة الاندماج الإقليمي لان ذلك يؤدي إلى إعطاء المزيد من القوة البينية التنظيمية الجديدة (الإقليمية) وبالتالي القدرة لاستعمال تلك القوة وبالتالي تحول تلك النزاعات من مستوى التجمعات الإقليمية.

فالوظيفية إذن هي نظرية تتلاقى قضايا و مجالات النزاع للتركيز عن قضايا و مجالات التعاون، و تحاول خلق شبكة من المصالح و النشاطات و الاهتمامات المشتركة عبر الحدود وسعيا لتحقيق التكامل ترى الوظيفية نقل الولاء من الدولة القومية إلى مركز الولاء الجديد المتمثل في المنظمات الدولية، مع التأكيد على إطلاق يد الخبراء و الفنيين في صنع القرارات و تنفيذ السياسات الكفيلة بأداء وظيفة المنظمة، و للوصول أيضا للتكامل تعتمد الوظيفية منهجا معينا يقوم على مبدأ الانتشار أو التعميم و الذي يعني حسب "**ميتراني**" **أن** تطور التعاون الدولي في حقل واجد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى، إذ أن التعاون في هذا الحقل كان ناتجا عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون فميتراني يعتقد أن هذه النشاطات عند انتشارها ستساهم في توجيه النشاطات الدولية و تدعم الاتجاه نحو خلق السلام، إذ أن انتشار التعاون بشكل كبير في المجالات الفنية سيؤدي إلي إقامة التكامل، غير أن هذه النظرية تعرضت إلى مجموعة من الانتقادات منها:

أنها انطلقت من مسلمات مثالية وتركيزها على الاندماج الدولي بدل الإقليمي بالإضافة إلى تجاهلها لدور الإرادة السياسية في تحقيق التكامل.[1]

3-منهج الوظيفية الجديدة:

ظهر هذا المنهج إلى الوجود على اثر الانتقادات التي وجهت للوظيفية الأصلية و التي تمحورت في مجملها حول استحالة الجمع و التوحيد بين مصالح الشعوب و كذا صعوبة الفصل بين القضايا السياسية و الفنية، يستمد هذا المنهج بعض عناصره من الوظيفية حيث يرى أن التكامل يبدأ في مجالات السياسية الدنيا و لكن هنا يظهر الاختلاف، لا يمكن أن يتم في ظل قيادات غير سياسية بمعنى خبراء و فنيين، فمسار التكامل تؤثر فيه و بشكل فعال الدول وهو بذلك جزء غير منفصل عن المسار السياسي، فهو جوهر النظرية يدور حول فكرة تخلي الدول عن سلطاتها في مجالات معينة لعدم قدرتها على التعاطي فيها بنجاح لصالح المنظمات الإقليمية تمنح سلطات فوق

[1]جيمس دورتي، روبرت بستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1985 ، ص ص ص272،271،270.

وطنية تؤطرها نخب سياسية ذات ولاء إقليمي، و نتيجة لقدرتها على حل القضايا الإقليمية فإنها ستتحول مع مرور الزمن إلى محور استقطاب للولاء بدل الدول.[1]

كما تؤكد الوظيفية الجديدة على التسيير التدريجي لعملية التكامل بانتقالها من ميادين السياسة الدنيا إلى ميدان السياسة العليا، كما تحول الولاء من الدولة العضو في العملية التكاملية إلى المنظمات الوظيفية الجديدة، و يساهم في التحول السياسي البنيوي الذي يظهر في انصهار الدول القطرية في الدول الإقليمية الجديدة، و ترتكز الوظيفية الجديدة على عنصر "**الانتشار**" الذي يعتبر المحرك الأساسي لعملية التكامل، فالتكامل الإقليمي هو الركيزة الثانية وهي تبني الوظيفية الجديدة لمبدأ التكامل الإقليمي بدل الدولي بل ترى أن هذا الأخير هو نتيجة طبيعية للأول، دعم النخب و الفئات الفعالة في المجتمع بحيث تشدد الوظيفية الجديدة على دور النقابات و جماعات المصالح و الأحزاب السياسية في التكامل نتيجة المردود النفعي الذي سيعود عليها و بالتالي يجعلها تقف بشدة في وجه أية محاولة تهدف إلى إيقاف مسار التكامل.[2]

حتى تؤدي برامج التعاون الإقليمي إلى الرفاهية والتكامل فقد حدد دعاتها مجموعة من الشروط لخصها ارنست هانس في النقاط التالية:

- أن تكون محددة وظيفيا أي يكون لمهامها مغزى اقتصادي للدول المعنية.
- أن يكون لممثلي الدول فيها ثقل في عملية اتخاذ القرار في أوطانهم.
- أن تكون الدول المتجانسة حضاريا لضمان إمكان التوصل إلى إجماع حول الأهداف والوسائل.[3]

على الرغم من واقعية الوظيفية الجديدة لعدم فصلها بين ما هو سياسي واقتصادي إلا أن ذلك يجنبها الانتقادات التي اجمع عليها الكثير من الباحثين نذكر منها وقوعها في مشكلة الميكانيكية من حيث تصورها لمسار التكامل في تطوره (عملية الانتشار).

انطلاقا من مسلمة انتقال الولاء من الدولة إلى المنظمات لم يكشف عنه الواقع، بالإضافة إلى أن المجموعات التي اعتبرت جوهر العملية التكاملية لم تلعب الدور الرئيسي المنوط بها في عملية التكامل.[4]

ومن كل هذا نستنتج ما يلي:

---

[1] ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 279.

[2] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007 ، مرجع سبق ذكره، ص ص51،52.

[3] ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص290.

[4] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص53.

- أن المنهج الاتحادي يعتبر التكامل "**حالة**" وهو يمثل نظرية بالمعنى الدقيق بل هو "إستراتيجية" تتبعها مجموعة من الدول فيما بينها على تحقيق الوحدة.
- أن المنهج الوظيفي يعتبر التكامل "**عملية**" ولكنه يميل إلى اكتسابها نمطية تجعل من المرحلية صفة أساسية.

الفرع الثاني: أهمية التكامل الاقتصادي

-تتمثل أهمية التكامل الاقتصادي في:[1]

- استفادة الدولة من الحجم الكبير للسوق، وتجاوز صعوبات ضيق السوق المحلية حيث يشجع السوق الكبير على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة لأخرى، وإزالة كل العوائق في هذا المجال ويشجع كذلك على إقامة صناعات ذات حجم اقتصادي، تنخفض فيها تكاليف الإنتاج لدرجة تمكن المشروعات من التسويق خارج أسواق الدول الأعضاء.[2]
- توفير مستلزمات التنمية البشرية الغذائية، السكينة، الصحية، والتعليمية وهذا لاتساع الحاجات الأساسية لأفراد الدول الأعضاء في العملية التكاملية.
- زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.
- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.
- زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى، ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي يكون في وضع أفضل.

[1] محمد عبد العزيز العهجية، "الاقتصاد الدولي" ، دار الجامعات المصرية ، 1978م ، ص 183

[2] لمقدم عبيرات، "التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2002، ص 34

المطلب الرابع: التنسيق الضريبي

يندرج مفهوم التنسيق الضريبي في إطار توحيد السياسات الاقتصادية من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي، بحيث يقوم التنسيق الضريبي على ازالة اوجه الاختلاف بين الانظمة والتشريعات الضريبية في الدول، بحيث تصبح أكثر تقارب وتجانس في مختلف المجالات.

الفرع الأول: ماهية التنسيق الضريبي

يدخل التنسيق الضريبي في إطار العمل على إحداث تقارب في السياسات الضريبية وتجنب المنافسة الضريبية الضارة بهدف تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار بشكل يحقق مصالح كل دولة.

أولا: مفهوم التنسيق الضريبي ونطاقه: يتميز التنسيق الضريبي بمفهومه ونطاقه:

1-مفهوم التنسيق الضريبي: تضمن الدراسات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع العديد من التعاريف من بينها:

- **التعريف الأول:** يقوم التنسيق الضريبي بين الدول على إزالة أوجه الاختلاف بين النظم والتشريعات الضريبية بحيث تصبح متناغمة ومتناسقة ومتقاربة في مختلف المجالات الضريبية، ومن أهمها قواعد تحديد الواقعة المنشئة الضريبية، وأحوال وشروط منح الإعفاءات الضريبية، معدلات الضرائب.[1]
- **التعريف الثاني:** التنسيق الضريبي هو مجموعة من القواعد والاتفاقيات والتعاقدات المبرمة بين عدة دول، بهدف إزالة التناقضات فيما بينها والتي تعرفها أنظمتها الضريبية المختلفة، ومنعها من الإضرار بالتكامل الاقتصادي.[2]

تأسيسا على التعاريف سابقة تمكن استنتاج أن التنسيق الضريبي يشمل ما يلي:

- التعديل الجزئي والتدريجي للأنظمة الضريبية المختلفة التي تعرف اختلافا في الهياكل وتباينا في الأعباء الضريبية التي تقرها.
- يستهدف التنسيق الضريبي تحقيق التقارب في توزيع الأعباء الضريبية بين الدول الأعضاء، تحقيق المبدأ العدالة الضريبية، وتجنب لظاهرتي التهرب والازدواج الضريبيين إزالة العقبات والحواجز الضريبية التي يمكن أن تحد من المنافسة بين الدول.[1]

---

[1]عبد الكريم صادق بركان،"مقال في التنسيق الضريبي في الأسواق المشتركة" ، معهد الدراسات المصرفية ،الإسكندرية ،مصر ،1973م .

[2]Jose Marcos pinto Alveres ,perpesctive on tax harmomzation for brazil and fr the southen com common Market ,the institut of Brazilian basiness management issues 5pring 19

2-تعريف التنسيق الضريبي في إطار التكامل الإقليمي

تباينت الاتجاهات بصدد تحديد مفهوم التنسيق الضريبي في إطار العلاقات الدولية المتكاملة ،فمنها ما اكتفى في تفسيره بتساوي معدل العبء الضريبي النقدي مقدارا على أساس نسبة مجموع الحصيلة الضريبية إلى الدخل الوطني ،رغم ما تتميز به مثل هذه المقارنات من عدم الدقة نتيجة الاختلاف الواضح في اتجاهات الدول بشأن تحديد مضمون كل من الدخل الوطني والاقتطاع الضريبي ،فضلا عن إغفال هذه المقارنات للآثار المترتبة على اختلاف كل من الأهمية النسبية لعناصر الهيكل الضريبي من ضرائب مباشرة وغير مباشرة ونمط توزيع الأعباء الضريبية على المكلفين ،الذي قد يتخذ معيارا وظيفيا بحسب ما يمتلكونه من عوامل الإنتاج أو معيارا شخصيا بحسب أنصبتهم في الدخل الوطني ،بالإضافة إلى تعذر توصل إلى معيار موحد للتمييز بين الضرائب التي يسهل أو يصعب نقل عبئها.

ومنه نستنتج أن التنسيق الضريبي "يمثل مجموعة القواعد والاتفاقيات والتعاقدات التي تبرم بين عدد من الدول فيما بينهم أو عدد من الدول ومجموعة من المستثمرين حول شروط المعاملة الضريبية والحوافز الضريبية التي تمنح لدول وأيضا يقوم التنسيق الضريبي بين الدول بإزالة أهم أوجه العقبات بين النظم والتشريعات الضريبية بحيث تصبح متناغمة ومتقاربة في مختلف المجالات الضريبية.

هـ-المفاهيم المتقاربة لتنسيق الضريبي

-**الازدواج الضريبي:** يقصد به فرض ضريبتين من نوع واحد على الوعاء أو المطروح نفسه خلال فترة زمنية.[2]

يتحقق الازدواج الضريبي الدولي نتيجة قيام سلطات مالية تابعة لدول مختلفة بتطبيق تشريعاتها الضريبية على نفس الوعاء ومن المعروف أن كل دولة تستقل بوضع تشريعها الضريبي بما يتماشى مع مصلحتها الخاصة ويحقق أهدافها دون النظر إلى باقي التشريعات الضريبية المقارنة ،ومن هنا يجد المكلف نفسه مخاطبا بقانون الدولة الأولى استنادا إلى مبدأ الجنسية وبقانون الدولة الثانية استنادا إلى فكرة التوطن ،وبقانون الدولة الثالثة استنادا إلى موقع المال هكذا ،وبالتالي تفرض الضريبة على هذا المكلف عن نفس المادة بواسطة سلطات الدول الثلاث المتقدمة.[3]

---

[1]أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي الدولي " ، مرجع سبق ذكره ، ص 225

[2]فوزي عطوي، " المالية العامة-النظم الضريبية وموازنة الدولة «، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، 2003م ،ص151.

[3]يونس أحمد البطريق المرسى السيد حجازي، "النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق " ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر ،2003م ،ص117

-**التهرب الضريبي:** يقصد به استخدام الطرق الاحتيالية الفنية، القانونية والإدارية بقصد التخلص من دفع الضريبة[1]، كما يعبر ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المفروضة عليه كليا أو جزئيا دون نقل عبئها.

ثانيا: نطاق التنسيق الضريبي

لا يقتصر التنسيق الضريبي على المجال الدولي إذ يمكن أن يكون هذا التنسيق مطلوبا على المستوى المحلي أو داخل الدولة الواحدة، وخاصة الدول الفيدرالية التي تمنح كلا من أمثلتها الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا الاتحادية، سويسرا، كندا، البرازيل، المكسيك ...إلخ كما قد يضيق نطاق التنسيق الضريبي بحيث يقتصر على أنواع محددة من الضرائب، وقد يتسع ليكون شاملا بما يتلاءم والسياسة المالية والنقدية للدولة، ويوضح المقياس التالي درجات التنسيق الضريبي أو نطاق التنسيق الضريبي.

الشكل 01: نطاق التنسيق الضريبي

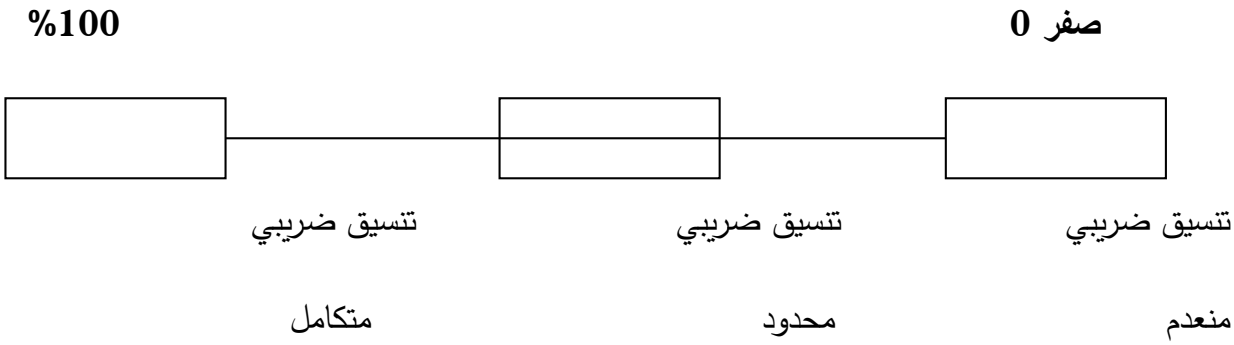

المصدر: فريد النجار، "الاستثمار الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص.81

وقد يكون التنسيق الضريبي ثنائيا أي بين طرفين فقط أو قد متعدد الأطراف كما هو الحال في دول الاتحاد الأوروبي أو دول النافتا، وقد يكون دائما أو لفترات أطول، وقد يكون التنسيق الضريبي مؤقتا (لفترة زمنية محددة بين 3و10 سنوات) وقد يكون دائما أو لفترات أطول، وقد يكون أيضا التنسيق ذو الأحكام الثابتة خلال فترة التعاقد أو قد تكون الأحكام متحركة وفق الأحداث الاقتصادية، حيث يتم التفاوض سنويا على بنود وأحكام التنسيق الضريبي.

الفرع الثاني: تقنيات التنسيق الضريبي

[1]أعاد حمود القسي ،"المالية عامة والتشريع الضريبي "، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، ط3 ، 2000م،ص147

يقوم التنسيق الضريبي بين الدول على إزالة أهم أوجه الخلاف بين الأنظمة والتشريعات الضريبية، بحيث تصبح متناغمة ومتناسقة ومتقاربة في مختلف المجالات الضريبية ومن أهمها قواعد تحديد الواقعة المنشأة للضريبة وظروف وشروط منح الإعفاءات الضريبية ومعدلات الضريبة وذلك بهدف ضمان حياد الضريبة اتجاه التجارة الدولية لدول التكامل، ومنح المعوقات التي تحول دون الانتقال الحر للأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء.

يتمثل التنسيق الضريبي في مجموعة القواعد والاتفاقيات والتعاقدات التي تبرم بين عدد من الدول، من أجل إزالة التناقضات في النظم الضريبية المختلفة فيما بينهما ومنعها من الأضرار بالتكامل الاقتصادي ،ويمكن أن يكون التنسيق بين عدد من الدول ومجموعة من المستثمرين حول شروط المعاملة الضريبية والحوافز الضريبية التي تمنح خلال فترة محددة قابلة للتجديد [1]، ويرجع الفضل قيام نظرية التنسيق الضريبي الدولي إلى الدراسات التي أعدها الباحثان فايرز وميدو التي تطورت بعد ذلك إلى الحد الذي جعل البعض يدعو إلى ما يعرف بنظرية الاتحادات الجمركية.[2]

وقد ارتبطت نظرية التنسيق الضريبي بنظرية التجارة الدولية ،نظرا لارتباط هيكل وتطور هذه التجارة الدولية بالأحكام الضريبية سواء الضرائب غير المباشرة (الرسم على القيمة المضافة والضرائب الجمركية)، أو الضرائب المباشرة (ضريبة على الدخل) على النشاطات المرتبطة بنشاط التجارة الدولية، حيث أن الضريبة إذا تجاوزت دورها الحيادي فإنها تؤثر على التوزيع الجغرافي وحصة كل دولة من هذه التجارة، ولا تحقق التوزيع الأمثل لهذه التجارة بين الدول، لذلك كان للتنسيق الضريبي أهمية تخليص الضريبة من الآثار السلبية ووضعها في إطارها المحايد لضمان نجاح التكتلات الاقتصادية.

الفرع الثالث: عناصر نجاح التنسيق الضريبي

لكي ينجح التنسيق الضريبي يتعين تحديدا دقيقا للسيادة الضريبية لكل دولة عضو، بما يضمن لها قدرا عادلا من الإيرادات الضريبية، مع مراعاة ألا يكون ذلك على حساب حيادية الضريبة، توفير العدالة بين الممولين، ويقترح في هذا الخصوص أن يكون لدول المصدر الحق الأولي أو الأساسي في فرض الضريبة على الدخل

[1] فريد النجار، " الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي " ، مرجع سبق ذكره ، ص 83

[2] رمضان صديق محمد، "نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية " ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ،المجلد 5 ، العدد الأول ، ديسمبر 2002 م، ص19

المتحقق من مصادر داخل أقاليمها، وعلى دول الموطن أن تسعى لتحقيق الحياد والعدالة الضريبية، بتطبيق مبدأ الإقامة على الدخل ذو المصدر الأجنبي، والسماح بخصم دين الضريبة الأجنبية Foriegntax.

ويمكن تحقيق عدالة توزيع الاختصاصات أو السلطات التشريعية بين الدول من خلال توحيد قواعد فرض الضريبة على الشركات ،أو الضرائب التي تحجز من المنبع ،وهو ما يندر تحقيقه في الواقع ،ويجري (بدلا عنه) ،العمل على تحقيق تنسيق معقول في هذا المجال من خلال الاتفاقيات الثنائية بين الدول ، يسمح بانقسام عبء الضريبة بالنسبة لأنواع معينة من الدخل كأرباح الأسهم والإتاوات ،وعلى قصد خضوعه الضريبة في دولة واحدة كأرباح النشاط التجاري والصناعي .كذلك يفضل أن يكون تنسيق الضرائب غير مباشرة (على المبيعات) ،على أساس تطبيق مبدأ دولة المقصد حتى تتساوى الواردات مع السلع المحلية .

المطلب الخامس: آثار التنسيق الضريبي وأهدافه

يترتب على تفعيل آلية التنسيق الضريبي عدد من الآثار الاقتصادية والتي تساهم بالتأثير على الاقتصاد الدولي.

الفرع الأول: آثار التنسيق الضريبي

تظهر هذه الحالة بسبب التفاوت في القواعد الضريبية ،ما بين دولة وأخرى الأمر الذي يؤدي بدوره إلى التأثير السلبي على كلا من المنتجين والمستهلكين وقد يظهر النشوة الضريبي في صور مختلفة ،فقد يظهر من خلال فقدان الضريبة طبيعتها الحيادية إلى حد الذي ينتفي معه وجود تبادل حر للسلع والخدمات ورأس المال ،أو من خلال فرض مبيعات على سلعة معينة دون باقي السلع ،الذي بدوره سيؤدي إلى التأثير في قرارات المستهلك بالشراء ، وقد يظهر بمقارنة أسعار المنتجات التي تتأثر بالقواعد الضريبية مع الأسعار البديلة لتلك المنتجات ،فيما لو كان التنسيق الضريبي بين الدول قائما ،وبعبارة أخرى إن غياب التنسيق الضريبي يعني تخصيص غير منطقي للموارد العالم بسببه التباعد أو الانحراف بأسعار المنتجات.[1]

ثانيا: رفع الكفاءة الاقتصادية الدولية

إن كل دولة في وضع نظامها الضريبي وتشريعاتها سوف تراعي مصالحها الشخصية ،فقط دون أن تراعي مصالح باقي الدول ،فعند وجود دول تقوم بفرض أسعار ضريبية منخفضة على الإنتاج مثلا ودول تقوم بفرض أسعار ضريبية مرتفعة نسبيا ، فإن الأفراد بطبيعة الحال سوف يتجهون إلى تلك الدول ذات الضرائب الأقل أو

[1]السيد عبد المولى، " الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية " ، مطبعة الإسكندرية ،القاهرة ، مصر،ط1، 2002م،ص65

المنعدمة ،وبالتالي يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية ،فيها دون باقي الدول وفي إطار المنافسة العامة تفرض الدول أسعار ضريبية أقل بغية تحسين الظروف الاقتصادية ،فتكمن أهمية التنسيق الضريبي في توحيد هذه النظم الضريبية بين الدول وبالتالي رفع الكفاءة الاقتصادية الدولية .[1]

ثالثا: زيادة حجم الإنتاج

إن التنسيق الضريبي بين الدول يتطلب عدة أمور من بينهما إيجاد وحدات إدارية متخصصة تقوم بتنظيم أمور الضرائب ونسبها وطريقة تحديدها وإنشاءها، فيؤدي ذلك إلى التخفيف من الضغوط والأعباء الإدارية في الدولة، مما يحقق زيادة في الإنتاج نظرا، لانخفاض التكاليف المترتبة على الإنتاج وبالتالي زيادة التسويق في الخارج.[2]

التنسيق الضريبي بين الدول هو الآلية التي ستفي الأنظمة الاقتصادية من المشاكل التي من الممكن أن تساهم بشكل سلبي في ضرب الاقتصاد، وبالتالي فإن معظم الدول قد توجهت إلى الاهتمام بوضع تنسيق دولي فيما بينها، فيعد الحل المثالي في العصر الراهن لتفادي ما قد يخلفه تضارب الأنظمة الداخلية في الدول، فيجب أن يتم تفعيل التنسيق الضريبي بين تلك الدول المتقاربة في الأنظمة الداخلية، والتي تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية قد تكون متماثلة فيما بينها أو تلك الدول التي ترتبط بروابط اقتصادية.

لأن إيجاد اتفاقية تجمع بين جميع دول العالم فيما يخص توحيد الأنظمة هو من المستحيل في الواقع العملي تطبيقه، فتسعى الدول فيما بينها العقد اتفاقيات ثنائية لتفادي مشكلتي التهرب الضريبي والازدواج الضريبي، وهو من الحلول التي وإن كانت فعالة وتحد تفاديا فعليا للمشال التي قد تظهر فيما لو كانت لا تجمعها مثل هذه الاتفاقيات، إلا أنه لا يكون حل ذا طابع جدري لأنه يقتصر تطبيقه على تلك الأعضاء.

الفرع الثاني: أهداف التنسيق الضريبي

الهدف الأساسي للتنسيق الضريبي هو التقليل أو معالجة مشكلة التهرب الضريبي ومعالجة الآثار السلبية والتشوهات الاقتصادية التي قد تنتج عن هذه المشكلة وبالإضافة إلى ذلك يؤدي إيجاد آلية دولية فعالة إلى تحقيق

[1]قارة ملاك، " التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، الجزائر ،2014/2013 م، ص86

[2]محمد عباس محرزي، "التجانس الضريبي في إطار التكامل المغاربي "، رسالة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005م، ص96

عدد من الأهداف التي تتمثل بتشجيع الاستثمار الدولي عن طريق تقديم التسهيلات التي تؤدي بدورها إلى الزيادة في رأس المال ،وتحقيق فرص المنافسة الاقتصادية مع الدول الكبرى ،ما وأن الهدف الأساسي للتنسيق الضريبي هو الوصول للهدف المبتغى وهو التكامل الاقتصادي ،بالإضافة إلى الاستفادة من المزايا المتبادلة بين دول الأعضاء فيصبح للدول حصة في حجم الأموال المستمرة.[1]

يؤدي كل ما سبق إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، وبالتالي زيادة واستقرار لحجم الاستثمارات الدولية عن طريق تحسين مردود الاستثمار واستخدام الموارد المتاحة بطريقة فعالة.

إن عملية التنسيق الضريبي تتضمن العديد من الأجهزة، التي تهدف إلى الإسراع في التحضير لعملية التنسيق وتجسيده، وتتمثل في الآليات والأجهزة التي تهدف إلى الإسراع في التحضير لعملية التنسيق وتجسيده، وتتمثل تلك الآليات في هياكل ومؤسسات ضريبية، وخطط عمل وعقود قانونية، هدفها الأساسي الوصول إلى مخطط تنسيق ضريبي متكامل.

[1]عزوز علي، "آليات ومتطلبات التنسيق الضريبي العربي "، مطبعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ط1 ،2012 م، ص 6

المبحث الثاني: العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتنسيق الضريبي

تتجه معظم دول العالم نحو التكامل الاقتصادي ،للاستفادة من مزايا وتحرير انتقال السلع وعوامل الإنتاج، وتنسيق المعايير التقنية ،والتعاون في السياسات الاقتصادية التي تعمل على دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي ،يساهم التنسيق الضريبي في تفعيل مقدرة التكامل الإقليمي على جدب رؤوس الأموال والاستثمارات اللازمة إلى الدول الأعضاء ،وتجنب المنافسة الضريبية الضارة بمصلحة هذا التكامل ،تلك المنافسة التي تؤدي إلى تسابق كل دولة عضو في منح الإعفاءات والحوافز الضريبية الأكثر سخاء من الدول الأخرى.

المطلب الأول: علاقة التكامل الاقتصادي مع تنسيق السياسات الاقتصادية المالية والنقدية

أصبح التكامل الاقتصادي أحد عوامل النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبات سمة من سمات التعاون الدولي في الوقت الراهن. فيتلخص مفهوم التنسيق في تقريب وترتيب وانسحاب الأفكار والسياسات الاقتصادية للدول في مجالات معينة، وذلك عن طريق مشاورات ومفاوضات واتصالات مكثفة بين الدول داخل جهاز دولي أو جهوي، قصد تحقيق أهداف اقتصادية لتلك الدول، والتي لا يمكن تحقيقها بصفة منفردة.[1]

مما تقدم يتضح لنا أن عملية التنسيق تنطلق من مؤسسة أو لجان تخول لها مهمة التنسيق تنتهي صلاحيتها بمجرد إتمام عملية التنسيق وبلوغ الهدف على عكس التكامل الذي له بعد أكبر من ذلك وهو إنشاء وتكوين مؤسسات وأجهزة جديدة لتحقيق التطور والرقي والنمو الاقتصادي.

لضمان نجاح التكامل بين الدول، يستلزم وضع تدريجية وآلية تسير عليها عملية التكامل، وهذا من خلال التنسيق التدريجي لتشريعات والسياسات الاقتصادية، المالية والنقدية وتخصيص وقت كافي لإتمام المفاوضات حول اختيار ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تخول لها صلاحيات متابعة عملية التكامل، وذلك حتى يتسنى الاتفاق على السياسة التجارية والسياسية والنقدية والسياسية الاستثمارية، والسياسات الأخرى التي سيتم إتباعها.[2]

بالإضافة إلى ذلك، تحديد كيفية تعويض الخاسرين واقتسام الأرباح، وهذا مع مراعاة ظروف كل بلد داخل المنطقة المتكاملة، على سبيل المثال المرحلة التي مر بها الاتحاد الأوروبي وحاول من خلالها الانتهاء من عملية تنسيق السياسات، وخاصة السياسة النقدية التي تعتبر الأصعب مع نهاية القرن العشرين.

---

[1] سماح أحمد فضل، "المشروعات العربية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي "، مكتبة الوفاء القانونية ،ط1 ،2010 م، ص34

[2] مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العمل الاقتصادي العربي المشترك ومنظمة التجارة العالمية، فبراير ،2001 م، ص64

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي وعلاقته مع التنسيق السياسات الإنتاجية

إن التكامل الاقتصادي هو هدف للدول جميعا لتحرير التجارة الدولية من خلال التعاون الاقتصادي الدولي، فتنسيق السياسات الإنتاجية يعتبر مكملا لانتقال عناصر الإنتاج حيث يمكن توجيه هذه العناصر نحو أكفأ سبيل لاستغلالها وذلك بتخصيص كل دولة من دول التكامل في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية أكثر من غيرها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخفض أسعار السلع والرفع من جودتها.

المطلب الثالث: التنسيق الضريبي كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي.

التنسيق الضريبي مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي من خلال الاتحاد الجمركي وتنسيق الرسوم الجمركية، فيترتب عن إقامة منطقة التجارة الحرة إزالة الرسوم الجمركية أمام السلع المستوردة، غير أن التعريفة الجمركية في دول المنطقة تصبح أداة للحماية الفعلية للإنتاج الوطني في الدرجة الأولى وذلك بالإضافة إلى دور التعريفة الجمركية في توليد إيرادات الخزينة. ونظرا لان التعريفة الجمركية لها أثر سعري على السلع المستوردة فإن التنسيق الضريبي يهدف إلى تقليص الخسارة.

ويصبح تنسيق الرسوم الجمركية ذات أهمية عندما ترتقي منطقة التجارة الحرة إلى اتحاد جمركي، الذي يترتب عنه توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي، كما يتضمن التنسيق الضريبي في إطار اتحاد الجمركي الاتفاق على عدد من الأمور منها: توزيع الحصيلة الجمركية بصفة عادلة، والاتفاق على معدلات التعريفة الجمركية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

سنتناول في هذا المبحث بعض الدراسات السابقة التي تعزز الموضوع الذي تناولناه والقيمة المضافة لهذه الدراسة.

المطلب الاول: الدراسات السابقة

- دراسة **بكاي مسعود** بعنوان **دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الإقليمية**. حالتي اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي، وهي مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، سنة 2012-2013.

سعت هذه الدراسة لتبين إذا كانت هناك إمكانية للتكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الإقليمية خاصة في تكتلي مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربية الإقليمية، فهدفت هذه الدراسة إلى إبراز جميع الجوانب المتعلقة بالدراسة النظرية للتكامل الاقتصادي، وتبيان أهم الانجازات المشتركة التي تم تحقيقها بين دول مجلس التعاون الخليجي، وإبراز إمكانيات التكامل الاقتصادي في دول اتحاد المغرب العربي وأهم العقبات التي تحول دون استكمال مسار تكتلها. ومنه توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يحقق التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول مكاسب عدة تتمثل أساسا في إتاحة وتنويع فر استغلال الموارد، وتيسير الاستفادة من المهارات والقدرات والإمكانيات، كما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتطوير القاعدة التكنولوجية، وتعزيز القدرة على التفاوض لصالح الدول المتكاملة.
- على غرار الجوانب السياسية، ترجع أسباب فشل محاولات التكامل الاقتصادي في الدول العربية عموما والمغاربية خصوصا، التي تبنيها المدخل السوقي للتكامل وإهمالها المدخل الإنتاجي والذي يتجلى في ضالة نسب مساهمة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي التحويلي لذلك فإن مجرد رفع القيود الجمركية بين عدد من الدول في ظل عدم وجود قاعدة إنتاجية كبيرة ومتنوعة لن يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان المتكاملة
- تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي جل المعطيات والإمكانيات التي تجعلها تحقق التكامل الاقتصادي وتتقدم في مراحله، إلا أن عدم تنوع هيكلها الإنتاجي، وافتقار أراضيها لبعض الثروات الطبيعية خاصة المعادن والموارد الزراعية، واعتمادها بشكل مفرط على قطاع النفط، لم تسجل تجارتها البينية معدلات مرتفعة، إذ أن نسبتها لم تتعد 11.2% عام 2010، رغم تبنيها تحرير التبادل التجاري، فيما بينها منذ عام 1983م.

- تتميز منطقة المغرب العربي بتنوع معطياتها الجغرافية ومواردها الطبيعية، والتي تختلف بين الأقطار المكونة لها، الأمر الذي يبرز إمكانية إقامة أنجح تجمع إقليمي بين دولها، وهذا إذ تم تدليل العقبات الاقتصادية وتجاوز الخلافات السياسية.

- دراسة **قصري محمد عادل** بعنوان **معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وأساليب تفعيله**، وهي مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد رقم 04، المجلد 1جوان2017، في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، فهدفت هذه الدراسة إلى معرفة حجم الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر في بلدان المغرب العربي ومدى مساهمتها في تنمية وتطوير العمل المشترك بين هذه الدول والكشف عن أهم المعيقات التي تعترض عمل التكامل المغاربي.

فتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن البلدان المغاربية قد حققت تطورا ايجابيا على درب العمل التكاملي بإعلانها عن إنشاء اتحاد المغرب العربي وفق معاهدة مراكش، غير أن حصيلة التكامل كانت ضعيفة ولم تحقق طموحاته وهذا ما يحث على ضرورة تطبيق جملة من التدابير والآليات لإعادة تفعيل العمل المغاربي المشترك والسعي إلى استكمال بناء مؤسسات هذا الكيان.
- التكامل الاقتصادي بين البلدان المغاربية كان ولا زال ضرورة ملحة لا يمكن أن تتأجل في وقت تزيد فيه باقي التكتلات الاقتصادية والسياسية في وحدتها واندماجها.
- فالتكتل الاقتصادي هو أفضل سبيل لتوسيع آفاق مجالات التنمية الشاملة ببلدان المغرب العربي عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية لهياكل هذه الدول كذلك فتح قنوات الاتصال والتبادل بين الأطراف المتكاملة وفي موقعها المتميز في القدرة التفاوضية ورفع التنافسية في مواجهة التطورات العالمية.

- دراسة **العاقر جمال الدين** بعنوان **التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي**، "دراسة حالة بلدان المغربي العربي"، وهي مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منثوري قسنطينة، سنة 2009/2008.

فتناولت الدارسة موضوع التجانس الضريبي المغاربي وإمكانية تجسيده في إطار هذا التكامل لما يعود به من آثار ايجابية على المنطقة التكاملية خاصة فيما يتعلق بزيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والحد من المشاكل الضريبية الدولية، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية التي عجزت هذه البلدان الوصول إليها. فهدفت هذه الدراسة إلى بيان التحولات الاقتصادية الراهنة المتمثلة في تنامي عدد التكتلات الإقليمية في

عصر تستحوذ عليه العولمة التي تسعى إلى توسيع نطاق تحرير التجارة الدولية وصهر الحدود بين الدول و أيضا البحث عن إمكانية تفعيل هذا التكامل من خلال تجسيد تجانس ضريبي مغاربي.

ومن أهم النتائج التي تحصلت عليها الدراسة ما يلي:

- تزايد الاهتمام بإقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية لما تعود به على الاقتصاديات المتكاملة من مكاسب تحرير التجارة والانفتاح على العالم الخارجي، وقد بدأ التسابق لإقامة مثل هذه التكتلات في جميع أنحاء العالم سعيا وراء تحقيق أكبر المكاسب وتعظيم المنافع.
- تبقى التجزئة التكاملية للاتحاد الأوروبي المرجع الأساسي لإقامة تجانس ضريبي خاصة فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة، حيث قطع أشواطا لا بأس بها، في حين عجزت الجهود العربية في تحقيق التجانس ولم يتعدى ذلك حدود الاتفاقيات والقرارات التي بقيت حبر على ورق.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

أثناء تصفحنا لمختلف الدراسات السابقة التي لمست موضوع دراستنا ألا وهو "تفعيل التنسيق الضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي " وجدنا عدد قليل من الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع حيث تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة لكونها تتطرق إلى ما يلي:

- ✓ التطرق إلى مختلف العناصر التي يواجهها التكامل الاقتصادي الإقليمي.
- ✓ معرفة واقع التكامل الاقتصادي ألمغاربي في كيفية تحقيقه في إطار التنسيق الضريبي.
- ✓ الغوص في تجربة الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر مثالا يقتدي بالنجاحات التي قام بها.

فتوصلت في هذه الدراسة إلى أن التكامل الإقليمي يعتبر مجالا استراتيجيا يمكن على مستواه تحقيق نمو موجب لاقتصاديات الدول المنخرطة، في هذا النسق بتفعيله لحركة المبادلات التجارية البينية بصفة خاصة والدولية بصفة عامة إلى جانب استقطاب رؤوس الأموال المنتجة داخل المنطقة أو خارجها، وأن مراحل التكامل الاقتصادي تختلف تبعا للظروف السائدة في كل منطقة من العالم، وأن التنسيق الضريبي يعتبر أداة مهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي.

خلاصة الفصل الأول:

كما اتضح من خلال الفصل الأول أن أداة التنسيق الضريبي قد تكون حالة /أو مرحلة لتحقيق الارتقاء ضمن مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي للمنطقة التكاملية. ويعد اتحاد المغرب العربي من التكتلات الإقليمية التي فشلت مناهج التكامل التقليدية في تحقيق ما علق عليها أمال، وقد يكون التنسيق الضريبي المنهج المناسب لتحقيق التقارب بين دوله، وهو ما يتضح من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني: التنسيق الضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي.

تمهيد الفصل الثاني:

تعتبر الإمكانيات الاقتصادية لمجموع أقطار المغرب العربي أساسا جيدا يسمح بانطلاقة قوية في إطار التنسيق والتعاون المشترك. حيث تتمتع هذه البلدان بقدر عال من التنوع في الهيكل الاقتصادي (قطاع المحروقات، زراعة، موارد بحرية، سياحة وخدمات) تتوزع بشكل يحفز على تكثيف المبادلات فيما بينها وإقامة شركات تتمتع وتستفيد من الميزات التنافسية. من قرب هذه الأقطار من بعضها وأيضا توفرها على بنيات تحتية وهياكل قاعدية أنشأتها ضمن مجموعة الإصلاحات التي قامت بها فضلا عن قاعدة عريضة للموارد الطبيعية والبشرية. ويسمح التجمع بتوسيع الأسواق وأيضا تشغيل كثير من الطاقات العاطلة كما يسمح بالتنسيق والتعاون بين أقطار المغرب العربي إلى إحداث قفزة نوعية في مختلف المجالات.

المبحث الأول: واقع التكامل الاقتصادي المغاربي

نظرا لأهمية التكامل الاقتصادي كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول، فمن هذا المنطلق برز اتحاد المغرب العربي الذي يعتبر ضرورة ملحة من شأنها محاولة توحيد وتنسيق اقتصاديات دول المنطقة وتبني التكامل فيما بينها نظرا لما تحتله منطقة المغرب العربي من موقع استراتيجي مميز، حيث أن هذه الأهمية الإستراتيجية تستدعي الالتزام الدائم والطوعي بالعمل المشترك في جميع المجالات وخاصة في مجال التنسيق الضريبي.

المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي.

نتيجة لمفهوم التكتلات الاقتصادية الذي أصبح يتجه إليه العالم ظهرت ضرورة وجود اتحاد المغرب العربي هدفه توحيد الجهود من اجل إرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات المقبلة.

الفرع أول: نشأة وتعريف اتحاد المغرب العربي

1- النشأة والتطور:

بدأت البوادر الأولى للعمل الوحدوي تظهر للوجود مع مطلع القرن العشرين، حين تأسس نجم شمال إفريقيا سنة 1923 كجمعية مهنية للدفاع عن العمال المغاربة والذي تحول في سنة 1926 إلى جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي. ثم تم تنظيم مؤتمر المغرب العربي بين 15-22 فيفري 1947 بمبادرة عن دول المغرب الثلاث من اجل دراسة قضية المغرب العربي والبحث عن علاقة فعالة تكمن المغاربة من الحصول على استقلالهم في الإطار العربي، وبعدها عقد مؤتمر طنجة ما بين 27-30 ابريل 1958، إلا أن هذه المحاولات قد تلاشت بعد استكمال المغرب لاستقلاله لأنها كانت تعني وحدة العمل النضالي ضد المستعمر وليس وحدة المصير.[1]

و قد توالت محاولات العمل الوحدوي بعد الاستقلال ففي سنة 1964 تم إنشاء لجنة استشارية مغاربية دائمة (CPCM) بعد انعقاد أول مؤتمر ضم وزراء الاقتصاد لكل من الجزائر، تونس، المغرب و ليبيا، قصد ضبط المحاور الرئيسية للتعاون الاقتصادي [2]، فهي مكلفة بتحقيق تكامل اقتصادي عن طريق السوق و ذلك بتفضيل إنشاء منطقة التبادل الحر مع تطوير التعاون الاقتصادي في كافة الميادين، و في 10جوان 1988 بزرالدة في

[1] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل والمعوقات السياسية، مرجع سبق ذكره، ص119.
[2] العاقر جمال الدين، التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي، دراسة حالة المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2009، ص122.

الجزائر العاصمة تم أول لقاء بين زعماء الدول العربية الخمسة و تم إصدار بيان زرالدة التاريخي القاضي بتشكيل لجنة سياسية مغاربية كبرى و خمس لجان فرعية كلفت بمهام التفكير و صياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي[1]، و مع تطور الأحداث السياسية بالمنطقة تم التوصل في الأخير إلى إبرام معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش المغربية من طرف الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا.

وعلى إثر ذلك تم توقيع معاهدتين بين بلدان المغرب العربي، الأولى تخص تبادل المنتجات الزراعية وقعت في 23 جويلية 1990، ولقد نصت على:[2]

- البناء التدريجي لاتحاد جمركي من اجل تحقيق السوق المشتركة الزراعية المغاربية.
- إعفاء المنتجات الزراعية المتداولة محلية المنشأ من الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات، مع استثناء الضرائب والرسوم على الإنتاج المحلي في كل دول الاتحاد.
- إنشاء لجنة مكلفة بالأمن الغذائي مسؤولية عن إعداد لائحة المنتجات الزراعية المعفاة من إجراء تعريفي.

أما المعاهدة الثانية والتي أبرمت في 10 مارس 1991 فقد اهتمت بالقضايا التجارية والتعريفية، ونصت على:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل والمفروضة عند الاستيراد على المنتجات المتبادلة ذات المصدر المحلي.
- إعفاء المنتجات المتبادلة ذات المصدر المحلي والمحددة القوائم من كل الإجراءات غير التعريفية. يتم توسيع هذه القوائم تدريجيا، مع مراعاة القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة النباتية والحيوانية والصحة والسلامة السارية لدي البلد المستورد.

2- تعريف بالدول اتحاد المغاربي: المقصود بدول المغرب العربي هي الدول الخمس التي تمتد من الشرق إلى الغرب انطلاقا من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، وتعود تسميته من الأصل العربي "جزيرة المغرب" تلك التسمية التي أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي ادخل العرب الإسلام عليها في القرن السابع ميلادي.

[1] كمال رزيق، فرص و تحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع و الأفاق، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي و خيارات المستقبل، جامعة سعد دحلب، ص07

[2] Direction des étude et des prévision financière, Enjeux de l'intégration maghrébine, le couts de non Maghreb, 2008, p2

تقع دول اتحاد المغرب العربي في شمال إفريقيا، ضمن حيز استراتيجي هام، حيث تطل على البحر الأبيض المتوسط من الشمال و المحيط الأطلسي من جهة الغرب، تبلغ مساحته الإجمالية حوالي 5.782.140 كلم^2 حيث تشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة المغرب العربي، و يبلغ طول الشريط الساحلي للاتحاد المغربي حوالي 6505 كم و اعتبارا من سنة 2016 بلغ عدد 100 مليون نسمة حوالي 75% منهم من يعيش في المغرب و الجزائر كما ان البلدان يملكان أقوى اقتصاديين في هذا الاتحاد، حيث إن مجموع اقتصاد البلدين يساوي 78% من الاقتصاد الإجمالي لدول الاتحاد.

الفرع الثاني: مقومات وبعض المؤشرات الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي.

1-مقومات بناء دول اتحاد المغرب العربي

أ- **المقومات السياسية:** يعد اتحاد المغرب العربي حلقة في مسلسل التجمعات الإقليمية داخل القارة الإفريقية. فالاتحاد في وضعه الراهن تصل مساحته إلى نحو (6 ملايين كم^2) [1]، هذا الفضاء الجيوسياسي سيعزز سياسيا بانتماء الدول الخمس إلى نفس المجال الحضاري العربي الإسلامي، و تقاسمها لنفس التاريخ المشترك مما ولد و رسخ فكرة الاتحاد، سواء لدى المؤسسات الحكومية و الغير حكومية كونها تحتاج فقط إلى من يحسن استخدامها من قيادات المنطقة، ليس بغرض تحقيق الزعامة و إنما من اجل تحقيق الصالح العام أو مجموعة من المصالح الجماعية و دون فرض وصاية على لدول المنطقة.

وتكتسي هذه البلدان الخمس مميزات طبيعية متجانسة، فوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان في مجموع الدول المغاربية، وتمتلك في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف وواجهة بحرية مهمة. فالمغرب العربي يمثل نقطة التقاء مهمة في الاتصالات الدولية ويتمتع بموقع استراتيجي مهم كما أن المناخ الدولي الإقليمي بعد انتهاء الحرب الباردة يدفع نحو المزيد من التعاون من اجل تحقيق التكامل كضرورة حتمية لمواكبة المتغيرات العالمية.

وقد نصت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على أن الهدف من الاتحاد هو تحقيق اندماج اشمل بين شعوب المنطقة مما يعطيها وزنا نوعيا يسمح لها بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي، و هو ما يستدعي تحقيق انجازات ملموسة تجسد التضامن الفعال بين الأقطار كسبيل لبناء الوحدة الشاملة، كما نص الميثاق على السعي لتنمية أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء و شعوبها، و الدفاع عن حقوقها و صيانة السلام

[1] عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، بحوث ودراسات، جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط، المغرب، ص378

المستند على العدالة و الإنصاف و إقامة سياسة مشتركة في مل الميادين، و العمل على تحقيق حرية تنقل الأشخاص و الخدمات و السلع و رؤوس الأموال بينها و إقامة تعاون دبلوماسي.

ب-**المقومات الاقتصادية:** تتوفر منطقة المغرب العربي على عدد من الثروات الطبيعية التي في حالة استغلالها يمكن أن تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية و لاسيما في مجال التكامل الأفقي في المنطقة و إلى جانب الثروة المائية و الثروة السمكية المهمة توجد موارد طبيعية مهمة و معادن كما أسلفنا الذكر كالحديد فموريتانيا وحدها تعد من أكثر دول العالم في الاحتياطي العالمي من الحديد كما توجد بها العديد من المعادن الأخرى كالذهب و النحاس و الفوسفات إضافة إلى الاكتشافات الأخيرة و الضخمة في مجال الغاز و النفط. حسب أخر الاكتشافات المعنية بالتنقيب على الشواطئ الموريتانية وتنتج ثلاث أرباع الإنتاج المغاربي من الحديد، كما تحتوي منطقة المغرب العربي على كميات كبيرة من الاحتياطي العربي في مجال النفط في الجزائر وليبيا، إذ تشير الاحتياطات الجيوسياسية الأجنبية إلى احتواء منطقة الصحراء على كميات كبيرة من النفط، الأمر الذي يفسر الصراع والمنافسة القوية بين الشركات الفرنسية والأمريكية. من جهة أخرى تتميز المنطقة بتنوع الموارد الطبيعية من النفط ومعادن، وهو ما من شانه الإسهام في تحقيق الاندماج المتكامل في جميع الميادين لتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المشتركة.[1]

- يضم المغرب العربي عدد سكان يناهز 89.227 مليون نسمة مما يشكل سوق استهلاكية واسعة ويخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفرات الحجم والمزايا النسبية ويحفز قيام الصناعات المغذية والمكملة وبالتالي يخلق فرص العمل ويعزز من القدرات التنافسية ويطور من القدرات التقنية لهذه الصناعات.
- كما يضم المغرب العربي شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل والإنتاج وبتوفير إمكانيات التعليم التطبيقي والتدريب المهني المناسب الذي يفي بمتطلبات سوق العمل فان هناك قدرات بشرية هائلة يمكن الاستفادة منها. وبنظرة متفحصة للطاقة البشرية المغاربية العاملة في أوربا وأمريكا وكذا كندا يتبين حجم الطاقات ومدى إمكانية الاستفادة منها في حال توفر الظروف المناسبة.[2]
- إن المداخيل النفطية الهائلة لدول المغرب العربي المنتجة للنفط لكل من الجزائر وليبيا يجب ان يستفاد منها في تنمية المنطقة ودعم تشابك نسيجها الاقتصادي والصناعي والبشري بدلا من تكديسها في مصارف عالمية وتدويرها لأسواق أخرى.

---

[1] نفس المرجع، ص 379

[2] محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة 7-8 تشرين2007، ص10

ت- **المقومات الثقافية:** برغم من تعدد الروافد الثقافية في منطقة المغرب العربي إلا أن اللغة العربية تعتبر لغة مشتركة بين جميع أقطار المنطقة، كما أن الدين الإسلامي يظل المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة، فالتعددية العرقية الموجودة داخل النسيج السكاني قائمة على الاتصال وليس الانفصال.

يضاف إلى هذا التجانس الثقافي الموحد، وجود تاريخ مشترك صقل المغرب العربي عبر قرون وبهذا يعد المغرب الأقصى نموذجا للتلاقي بين الثقافات والأجناس على أساس التآخي والوئام في إطار الدين الواحد، وقد ركزت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أساسية للاتحاد، من شانها المساهمة في تسهيل اندماج اشمل بين شعوبها وهو ما يسهل إقامة أسس التبادل الفكري والثقافي ووضع برامج للتعاون الثقافي.[1]

2- بعض المؤشرات الاقتصادية لدول الاتحاد.

الجدول رقم 01: يوضح المؤشرات الاقتصادية بين دول المغرب العربي.

البلدان / المؤشرات	السنة	الوحدة	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
عدد السكان	2018	مليون نسمة	9.7	11.5	41.8	34.9	4.0
المساحة كم^2	2018	هكتار كم^2	1665000	163610	2381741	710850	1030700
الناتج المحلي الإجمالي	2018 2019	مليون دولار أمريكي	4307 52076.25	39848 38797	178.344	11873 118725.28	5307 7593
الناتج المحلي الاسمي	2019	مليار دولار	-	36.2	183.7	121.3	5.6
ميزان التجاري	2019	/	16316.2	-5949.5	-7293.0	-20222.6	-300.0
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	2018	دولار	6669	3445	4188	3364	1303

[1] عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، مرجع سبق ذكره، ص380.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي	2019	دولار	-	3072.5	4229.8	3410.0	1191.5
معدل البطالة%	2019	%	%17.3	%15.5	%11.7	%9.8	%11.8
معدل التضخم	2018 2019	%	1.4	7.3 6.8	4.27 1.95	1.9 0.2	3.10 2.3
نسبة تغطية الصادرات للواردات	2018	%	348.2	75.9	69.2	78.6	56.7
معدل الادخار المحلي الإجمالي	2018	%	62.2	7.6	37.6	23.6	21.9
معدل الاستثمار المحلي الإجمالي	2018	%	6.0	20.1	48.1	34.1	50.6
الإيرادات الضريبية	2018	مليون دولار	1388	8862	25452	25024	1012
الإنفاق العام	2018	مليون دولار	31094	11610	71948	32464	1414
الصادرات الإجمالية	2018	/	11344	15495	48653	29313	1703
الواردات الإجمالية	2018	/	12493	22682	47002	51246	2578
الديون الخارجية	2018 2019	/	-	38981 98.4	- 2.1	34145 43.3	4963 60.6

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2019 ومصادر وطنية ودولية.

من خلال الجدول فقد قطعت البلدان المغاربية خطوات مهمة في الإصلاحات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة. فنظرا لنسبة البطالة الكبيرة وسرعة النمو السكاني في المنطقة المغاربية ينبغي تحقيق نمو أسرع في المنطقة عن طريق الاستفادة من مصادر النمو المتنوعة التي لم تستغل بعد والنهوض بالقطاع الصناعي الذي لا وجود له والاعتماد على الموارد الأحفورية.

فطالما ظل النمو في دول اتحاد المغرب العربي منخفضا ولم يقد مساهمة كافية في خلق فرص العمل والحد من الفقر. فقد بلغ معدل النمو المتوسط السنوات الماضية اقل من 2.4% ومن المتوقع ألا يتجاوز 2.7% على

المدى المتوسط. ويلاحظ أن البطالة المرجحة بعدد السكان لاتزال مرتفعة حتى مقارنة بأنحاء أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث تبلغ 12% كمعدل كلي. لكن الأدلة تشير انه وجود تحسن طفيف منذ الربيع العربي.

الفرع الثالث: العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الاتحاد المغرب العربي.

❖ **مبادرات تحرير التجارة**

طالما أدركت بلدان المغرب العربي الفوائد الناتجة عن زيادة الاندماج الاقتصادي ولكن الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الاتجاه لم تحقق سوى نجاح جزئي. إذ أبرمت البلدان المغاربية عددا من اتفاقيات التجارة الحرة (الشكل البياني1) من اجل تعزيز التجارة داخل منطقة المغرب العربي. ففي عام 1989 أسست البلدان المغاربية الخمسة اتحاد المغرب العربي بغرض تعزيز التعاون والاندماج بين الدول العربية في شمال إفريقيا. وفي هذا السياق أجرت البلدان الأعضاء مفاوضات بشأن تأسيس منطقة التجارة الحرة المغاربية بغرض تحقيق الاندماج في جميع مجالات النشاط الاقتصادي. ووقع وزراء التجارة على اتفاقية في عام 2010 ولم يتم التصديق عليها حتى الآن. كذلك وقع كل من المغرب وتونس وتونس اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة في عام 1997 إلى جانب عضوية هذه البلدان في اتحاد المغرب العربي وشارك كل من المغرب وتونس في إبرام اتفاقية أغادير الموقعة في عام 2004 بغرض إنشاء منطقة التجارة الحرة، وبينما كانت المبادرات السابقة مفيدة في تشجيع روح الاندماج لم يكن لها سوى تأثير محدود على التجارة الإقليمية في الواقع العملي.

وكان لترتيبات اندماج بلدان المغرب العربي مع شركاء من خارجه، والتي تضمن بعضها بنودا بشأن التجارة عبر بلدان المنطقة أثر أكبر. وتشارك البلدان المغاربية في عدد اتفاقيات التجارة بغرض تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الروابط التجارية التقليدية مع أوروبا فعلى سبيل المثال تشارك الجزائر والمغرب وتونس من بين بلدان أخرى، في الاتفاقية الأورو–متوسطية التي تنص على تأسيس رابطة مع الاتحاد الأوروبي وبلدانه الأعضاء. وتهدف الاتفاقية إلى إزالة الحواجز على التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط، وتشارك موريتانيا في اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان تلك.

الشكل رقم 02: أهم الاتفاقيات التجارية

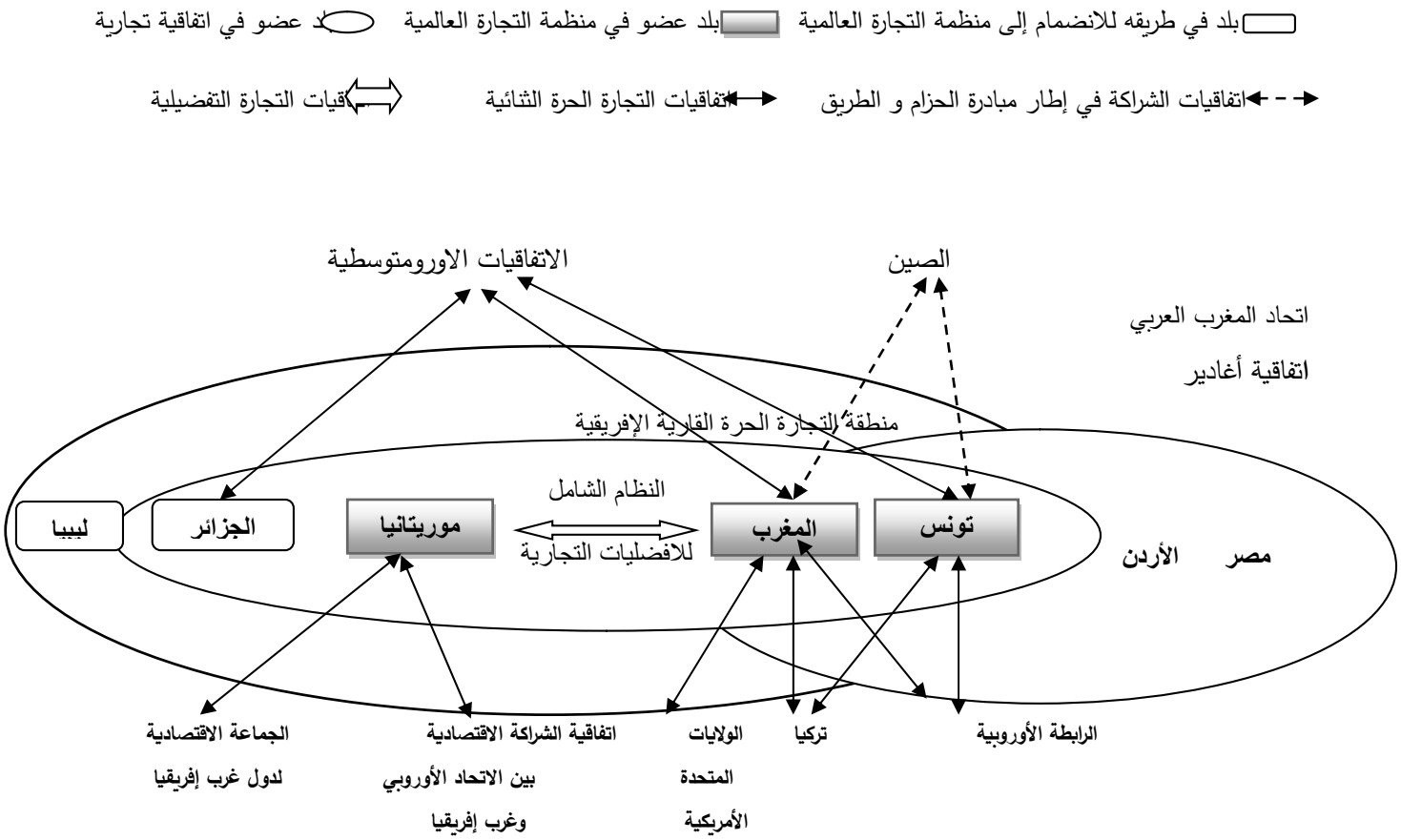

المصدر: تم إعداد الشكل البياني استنادا إلى تقرير 2018 ،.WTO

يوضح الشكل البياني أهم الاتفاقيات التجارية الثنائية والتفضيلية لدول اتحاد المغرب العربي والمبادلات التجارية فيما بينهم.

فأبرمت موريتانيا اتفاقية تجارة الحرة مع الجماعات الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. ووقع كل من المغرب وتونس على اتفاقيات تحرير التجارة مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة التي تشمل ضمن عضويتها أيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا. وابرم المغرب وتونس اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع تركيا كما توصل المغرب إلى اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وتشارك البلدان المغاربية في المنظمات الدولية التي تهدف إلى تشجيع التعاون الدولي والإقليمي.

فعلى سبيل المثال تشارك جميع بلدان المغرب العربي في عضوية جامعة الدول العربية التي تم تأسيسها عام 1945 والتي اضطلعت في السابق بدور رائد في جهود الاندماج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتشارك جميعها أيضا في الاتحاد الإفريقي، وهو منظمة سياسية تضم جميع البلدان

المغربية في اتفاقية النظام الشامل للأفضليات التجارية بين بلدان النامية والتي تشكل إطارا أسسه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1988 لتبادل الافضليات التجارية بين البلدان النامية بغرض تشجيع التجارة داخل البلدان النامية.

ويشارك المغرب العربي في مبادرة الحزام والطريق التي أعلنتها الصين مؤخرا. ووقعت الجزائر وليبيا والمغرب وتونس بالفعل على اتفاقيات شراكة مع الصين في إطار المبادرة. ويمكن لموريتانيا النظر في إبرام اتفاقيات مماثلة. وتركز المبادرة على تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال استثمارات البنية التحتية بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية وشبكات الكهرباء ولكنها تغطي أيضا مختلف أشكال التعاون بوجه اعم مثل تيسير التجارة والمساعدة الفنية.

❖ **تطور المبادلات التجارية بين بلدان المغرب العربي**

تعتبر المبادلات التجارية من أهم مقومات الاقتصاد في دول المغرب العربي لما لها من تأثير على الإنتاج والصناعة واليد العاملة وتشهد هذه المبادلات تطورات حسب ظروف الفترة التي يتم فيها التبادل وأمام الارتفاع الملحوظ للواردات والتراجع المهم للصادرات نجد الموازين التجارية بأقطار المغرب العربي في عجز كبير.

حيث تتعاون بلدان المغرب العربي مع عدة أطراف على مستوى التعامل التجاري تأتي في مقدمتها الجماعة الأوروبية ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية والملاحظ أن التبادل التجاري لبلدان المغرب العربي فيما بينها يعد ضئيلا مقارنة مع بالتعامل مع الأطراف الأخرى.

حيث بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية خلال 2015 ب 4.8% من مجموع المبادلات لهذه البلدان بقيمة مالية لا تتجاوز 2 مليار دولار واصفا تقرير سوق المنطقة المغاربية بأنها الأقل ديناميكية في العالم رغم توفرها على الضروريات.

في الوقت التي تبلغ فيه التجارة البينية في دول جنوب شرق أسيا 21% ودول أمريكا الجنوبية 14.8%في حين تصل مبادلات بلدان الاتحاد الأوروبي حوالي 66% من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية لبلدان المنطقة.

وتفضل كل دولة بالمنطقة المغاربية التعاطي مع بلدان أوروبا كشريك بدل المبادلة بينها تجاريا حيث تستحوذ ايطاليا وفرنسا واسبانيا عن معظم تجارتها الخارجية مع العلم أن جزءا مهما من الموارد المستوردة من قبل كل بلد مغاربي متوافر لدى جيرانه كالشأن عند الجزائر والخضراوات والفواكه لدى المغرب والمعادن الموجودة لدى موريتانيا.

والمفارقة الكبرى أن كل الترتيبات التنظيمية التي تستدعيها المبادلة التجارية بين أعضاء المنطقة المغاربية المسطرة منذ سنوات على الورق حيث تم توقيع على ما يقارب أربعين اتفاقية في هذا الصدد منها اتفاقية توحيد التعريفة الجمركية واعتماد التبادل الحر إلا انه يبقى كل هذا مجرد بروتوكولات لا تترجم إلى الواقع.

❖ **التجارة البينية في دول اتحاد المغرب العربي (الصادرات والواردات البينية).**

عرفت التجارة البينية في إطار المغرب العربي تباينا واضحا بين دول الأعضاء خلال الفترة (2016-2018) ويتضح ذلك من خلال الآتي:

الجدول رقم 02: يوضح الصادرات والواردات البينية في اتحاد المغاربي **(مليون دولار أمريكي)**

الدول	الصادرات البينية			الواردات البينية		
	2016	2017	2018	2016	2017	2018
الجزائر	1574.2	1406.6	2107.9	1838.6	1680.4	2057.8
تونس	1492.9	1312.2	1474.4	1512.9	1719.2	2056.1
ليبيا	2972.0	2495.5	328.8	2226.6	2769.4	382.5
المغرب	1348.0	1168	1240	2920.0	2874.0	3915.0
موريتانيا	4.9	5.3	8.3	604	338.9	614.1
مجموع الدول	6044	6387.6	5159.4	6782.1	9381.9	9025.5

❖ من إعداد الطالبة اعتمادا على المصادر –استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019 ومصادر أخرى وطنية.

– صندوق النقد الدولي ابريل 2019 "اتجاهات التجارة الخارجية".

نلاحظ من خلال الجدول أن في الصادرات البينية استحوذت ليبيا على نسبة الأكبر إذ بلغت الصادرات البينية الليبية 2972 مليون دولار سنة 2016، تليها الجزائر ب 1574 مليون دولار ثم تونس ب 1492 ثم المغرب ب 1348 مليون دولار، وأخيرا موريتانيا ب 4.9 مليون دولار. وفي سنة 2017 بقيت ليبيا في المرتبة الأولى ب 2495 مليون دولار. بينما سجلت سنة 2018 صعود الجزائر للمرتبة الأولى من حيث الصادرات البينية في إطار المغرب العربي ب 2107 مليون دولار مقابل 1474 مليون دولار للجزائر.

أما من حيث الواردات البينية فقد حلت المغرب المرتبة الأولى سنة 2016 بمبلغ 2920 مليون دولار تليها ليبيا ب 2226 مليون دولار ثم الجزائر ب 1838 ملين دولار ثم تونس ب 1512 مليون دولار و موريتانيا 604 مليون دولار و في سنة 2017 بقيت المغرب في الصدارة رغم الانخفاض الطفيف لها بمبلغ 2874 مليون دولار ثم ليبيا

ب2769 مليون دولار تم تونس ب 1719مليون دولار ثم الجزائر التي تراجعت نسبتها ب 1719 مليون دولار و في الأخير موريتانيا ب 338مليون دولار، وفي سنة 2018 فقد شهد ارتفاع في التجارة البينية نوعا ما بالنسبة لتونس و المغرب و الجزائر ووصلت إلى 2056 مليون دولار و 3915 مليون دولار و 2057 مليون دولار على التوالي.

- **سبل تنمية التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي**

تعتبر تنمية المبادلات التجارية كإحدى الدوافع الرئيسية لإقامة تنسيق ضريبي، تمثل التجارة الدولية إحدى الأدوات الحيوية في تفعيل التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية لشعوب المنطقة ولحد اليوم لا يزال التبادل التجاري محدود بين الدول المغاربية ولا يزال يتميز بهشاشة البنية، إذ تشير بيانات التجارة الدولية إلى تضاؤل حجم الصادرات البينية، وبغية رفع التجارة البينية بين الجزائر وتونس والمغرب إلى مستوى ما حققته التكتلات الإقليمية الأخرى هناك مجموعة من الإجراءات الواجب اتخاذها، وتتمثل في:

- ✓ استكمال الإطار المؤسساتي بتشريع مغاربي متعلق بالمنافسة يسمح بتجنب الممارسات المضادة للمنافسة المشروعة مع العمل على تحقيق مبدأ المنافسة السليمة بين منتجي بلدان الاتحاد.
- ✓ تكليف غرف الصناعة والتجارة للبلدان المغاربية بمهمة التعريف بمختلف القطاعات التي تشكل فرصا تصديرية لمنتجيهم.
- ✓ منح مزايا يمنحها الطرف المتعاقد لمواطني أية دولة أخرى للمستثمر المغاربي مع ضمان تحويل رؤوس الأموال وعوائدها بدون تحديد الآجال.
- ✓ تحقيق مبدأ حرية تسويق منتجات الاستثمار داخليا وخارجيا مع حرية نقل الملكية كليا أو جزئيا بين مواطني دول الاتحاد.

حيث يتمثل ضعف المبادلات التجارية البينية في ضعف إمكانية التواصل بين الفاعلين المغاربيين وضعف إمكانية التعرف على فرص المبادلات المتاحة وغياب التكامل بين القطاعات البينية الأساسية، مما أدى إلى عرقلة نمو القطاعات الصناعية ويؤدي ذلك إلى إحداث عراقيل معاكسة لتطوير المبادلات التجارية.

❖ **الاستثمارات البينية المباشرة في دول اتحاد المغاربي.**

تعتبر الاستثمارات العربية مدخل لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي وإزالة العقبات التي تواجه التجارة البينية بغرض النهوض بالأداء الاقتصادي العربي.

– **تعريف الاستثمارات البينية العربية:** على أنها تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدول العربية المضيفة. والتي توظف في مشاريع الاستثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية.[1]

إن التكامل بما يتيحه من سوق واسعة وحرية انتقال عناصر الإنتاج من شانه تحفيز الاستثمارات سواء الاستثمارات من داخل الدول المغاربية أو الاستثمارات الأجنبية. وغالبا ما تكون ذات تكنولوجيا عالية ينعكس أثرها الايجابي على اقتصاديات الدول المغاربية.

➢ **تطور الاستثمارات العربية البينية عامة وفي المغرب العربي خاصة:**

استنادا لبيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003–2015 عرفت مؤشرات الاستثمارات العربية البينية تذبذبا واضحا خلال تلك القترة. حيث شهدت مؤشرات عدد الشركات والمشروعات والتكلفة الاستثمارية البينية بين الدول العربية ارتفاعا خلال فترة 2003–2006 قبل أن تتراجع مرة أخرى في عام 2009. ثم ارتفعت مجددا المؤشرات حتى عام 2012 حيث ظهرت بعدها تداعيات الربيع العربي بشكل عام وبدأت تأثيرات الأحداث في الظهور مع الانخفاض المتتالي اعتبارا من سنة 2013. وفي سنة 2015 شهدت المؤشرات اتجاها عاما للنمو حيث ارتفع عدد المشروعات من 69 عام 2003 إلى 154 عام 2015 مع تحقيق رقم قياسي بلغ 342 مشروعا عام 2012. كما توافقت حركة تطور التكلفة الاستثمارية للمشروعات البينية مع تطور عدد المشروعات سنة 2015 إلى 13 مليار دولار وبقية تراكمية خلال تلك القترة تقدر بنا يزيد على 310 مليار دولار.

وشهدت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية تراجعا طفيفا بنسبة 0.34% من 31.3 مليار دولار سنة 2017 إلى 31.2 مليار دولار سنة 2018. وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2.4% من الإجمالي العالمي البالغ 1297 مليار دولار و4.4% من إجمالي الدول النامية البالغ 706 مليارات دولار. فشهد عام 2018 إنشاء 876 مشروعا استثماريا أجنبيا جديدا في الدول العربية بانخفاض 56 مشروعا عن 2017.

[1] علي لطفي الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة 2009. ص 125.

- ففي مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من خلال رصد 56 متغيرا في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و المؤسسية و بناء على قيم تلك المتغيرات في كل دولة، يقوم المؤشر بمنح كل دولة درجة معينة من إجمالي 100 درجة فتشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2019 إلى مجموعة الدول العربية تراجعت إلى المرتبة الخامسة على مستوى العالم مقارنة بتقرير عام 2018 انخفضت جاذبية الاستثمار بدرجة طفيفة نتيجة انخفاض قيمة المؤشر في المجموعات العربية فجاءت دول المغرب العربي (تونس و الجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا ب 38 نقطة بعد دول المشرق (مصر و لبنان و الأردن) ب 38.5 نقطة سنة 2019.
- حلت دول المغرب العربي المرتبة الثانية في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي لسنة 2019 حيث تميز أداؤها في مؤشرات تقلب معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي وعدد أزمات سعر الصرف ونسبة الدين إلى الناتج مقارنة بعام 2018 تراجع أداء جميع المجموعات العربية في مؤشر استقرار الاقتصاد فيما عدا دول المغرب العربي.
- وفي مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية 2019 حلت دول المغرب العربي المرتبة الثانية مع دول المشرق العربي ب 32 نقطة.

➢ **مجموعة دول المغرب العربي:**

- استقرت في موقعها كثالث أفضل أداء عربي بمتوسط ترتيب اقل من المتوسط العالمي طوال الفترة ما بين عامي 2013 و2019 لكن مع اتجاه عام تراجع بمركزين حيث بلغ متوسط ترتيبها بالمؤشر العام للجاذبية 74 عالميا.
- تواصل الأداء الجيد نسبيا لدول المغرب العربي مقارنة بالمجموعات العربية الأخرى في ثلاث مؤشرات بشكل متفاوت هم: عناصر التكلفة (المرتبة 37 عالميا) اقتصاديات التكتل (المرتبة 39 عالميا) الاستقرار الاقتصادي الكلي (المرتبة 52 عالميا).

فيما يتعلق بتطور الأداء في المؤشرات الفرعية خلال الفترة ما بين عامي 2013 و2019 يمكن إيجاز أبرز التطورات فيما يلي:

- اتجاه عام للتحسن في الأداء في مؤشرات وحجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه (9 مراكز) ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية (مركزان) ومؤشري الموارد البشرية الطبيعية واقتصاديات التكتل (مركز واحد)

- اتجاه عام للتراجع في الأداء في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (29 مركزا) وعناصر التكلفة (9 مراكز) وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي (4 مراكز) ثم البيئة المؤسسية (مركزان) وأخيرا مؤشري الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والأداء اللوجستي (مركز واحد).

- الجدول رقم 03: يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول اتحاد المغرب

(الوحدة : مليون دولار)

البيانات / الدولة	التدفقات لسنة 2014	التدفقات لسنة 2015	النسبة (%) الإجمالية لسنة 2015	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
المغرب	3.561	3.162	7.9	399-	11.20-
الجزائر	1.507	587-	1.5-	2.094-	138.95-
تونس	1.063	1002	2.5	61-	5.74-
ليبيا	50	726	1.8	676	1352.00
موريتانيا	500	495	1.2	5-	1-

من إعداد الطالبة اعتمادا على المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات " مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار" التقرير السنوي 2016 الكويت ص79.

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المغرب العربي تراجعا سنة 2014 فقد ظلت قيمة التدفقات ضعيفة جدا بالمقارنة مع دول العربية الأخرى. فخلال سنة 2015 تركز الاستثمار المباشر الوارد في عدد محدود من الدول المغرب العربي ففي المغرب سجلت 3.2 مليارات الدولارات أي بنسبة 7.9%. وفي الجزائر بمعدل منخفض جدا قدر ب 0.1% وسجلت في تونس نسبة 2.5% وفي ليبيا وموريتانيا قدرت النسبة ب 1.8% و1.2%على التوالي.

فلا زال نصيب الدول العربية عامة ودول اتحاد المغرب العربي خاصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية الواردة لدول العالم ضعيف ولا يتناسب وطموحاتها في رفع مستوى التنمية بها. أما الواقع الحالي للاستثمارات البينية العربية يتميز بضالة حجمه وتركزه على المجال الخدمي بعيدا عن النشاطات الإنتاجية مما

يعني انه لن يعمل على النهوض باقتصاديات الدول العربية عامة ودول اتحاد المغاربي خاصة ولن يخدم مصلحتهم في التنمية.

-الجدول رقم 04: يوضح تدفقات الاستثمارات المباشرة الصادرة إلى دول اتحاد المغرب العربي

(الوحدة: مليون دولار)

البيانات / الدولة	التدفقات لسنة 2014	التدفقات لسنة 2015	النسبة (%) الإجمالية لسنة 2015	قيمة التغير	نسبة التغير (%)
المغرب	436	649	2.3	213	48.85
الجزائر	18-	103	0.1	121	672.22-
تونس	22	33	0.1	11	50.00
ليبيا	78	864	3	786	1007.69
موريتانيا	30	15	0.05	15-	50-

إعداد الطالبة اعتمادا على المصدر: -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات " مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان الجاذبية الاستثمار" مرجع سبق ذكره ص79.

نلاحظ من خلال الجدول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول اتحاد المغاربي سنة 2014 منخفضة جدا مقارنة مع سنة 2015 ارتفعت قيمة التدفقات بنسبة ضفيفة ففي المغرب قدرت ب 649 مليون دولار وفي الجزائر ب 103 مليون دولار وفي تونس قدرت ب 33 مليون دولار وفي ليبيا وموريتانيا قدرت ب 864 مليون دولار و15 مليون دولار على التوالي. وإجمالا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضة جدا بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى (كالسعودية الإمارات وقطر الكويت) وهذه الأخيرة منخفضة تماما بالنسبة دول العالم.

- الجدول رقم 05: المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول اتحاد المغرب العربي لعام 2018

الدولة	عدد المشاريع	التكلفة (بالمليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
الجزائر	18	9259	10349	17
المغرب	71	4485	15351	66
ليبيا	2	1023	1703	2
تونس	19	554	9657	18
موريتانيا	–	–	–	–
الإجمالي	**110**	**15321**	**37060**	**103**

من إعداد الطالبة اعتمادا على المصدر: –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد المشاريع الاستثمارية في دول الاتحاد المغرب العربي منخفضة جدا فعدد المشاريع الاستثمارية في ليبيا تكاد أن تكون منعدمة بمشروعين فقط وذلك بسبب الأزمة الراهنة لها وفي المغرب فهي تسجل أعلى عدد ب 71 مشروع استثماري أجنبي مباشر الذي وصلت تكلفته إلى 4485 مليون دولار حيث ساهم في فتح 15351 وظيفة التي ساهمت بدورها في تخفيف من حدة البطالة. ثم تليها تونس ب 19 مشروع الذي قدرت تكلفته ب 1023 مليون دولار الذي ساهم في فتح 1703 وظيفة ثم تأتي في الأخير الجزائر ب 18 مشروع الذي قدرت تكلفته ب 9259 مليون دولار الذي بدوره فتح 10349 وظيفة الذي ساهم في التخفيف من شدة البطالة نوعا ما.

- **العمالة في دول اتحاد المغاربي:**

تتوفر الاقتصاديات المغاربية على تعداد سكاني يناهز 94 مليون نسمة يضم قوة عمل شبابية مهنية وجامعية متخصصة إلا أنها تعاني من التذمر وعدم الرضي مما قضى على الرغبة في المشاركة في عملية التنمية والدفع بقطاع عريض أن يعمل في خارج الدورة الاقتصادية أخرى الرسمية أو يهاجر إلى دول وبالتالي تم تهميش فاعلية استخدام الموارد البشرية.

وعموما فان الدول المغاربية تمتلك فائضا في قوة العمل وإن كانت مواهب غير مستغلة بشكل واضح وجيد. حيث تقدر القوة العاملة القادرة والراغبة في العمل بحوالي أكثر من 37% من عدد السكان أي حوالي 35 مليون نسمة. و من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة نتيجة ارتفاع مساهمة السكان خاصة العنصر النسائي لسوق العمل و بدخول من هم اقل من 20 سنة إلى سوق العمل في المستقبل.

حيث هناك دول تعاني من كثافة سكانية كبيرة وأخرى ذات كثافة ضعيفة مما يشجع على التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي والصناعي بالدول المغربية التي يمتلك البعض منها مساحات زراعية شاسعة غير مستغلة يمكن عن طريق التكامل بين عنصر الأرض في دولة مثل ليبيا وعنصر العمالة مثل المغرب أو تونس لتحقيق منافع كثيرة متبادلة وأن حركية القطاعات البشرية من الأنشطة والقطاعات في السوق الاتحادية من شانه أن يضمن تعظيم المصلحة الاقتصادية القطرية من مدخل قدرتها التنافسية. فالجدول الاتي يبين النسبة المئوية للعمالة.

الجدول رقم 06: يبين النسبة المئوية للعمالة في الاتحاد المغاربي

(الوحدة: النسبة المئوية)

القطاعات / الدول	النسبة المئوية للعمالة					
	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
السنوات	2010	2017	2010	2017	2010	2017
تونس	21.9	19.9	44.9	42.6	33.2	37.5
الجزائر	30.1	23.2	39.4	47.0	30.5	29.8
المغرب	26.6	24.6	22	19.5	51.4	55.9
ليبيا	3.1	2.5	31.6	26.7	65.3	70.8
موريتانيا	81.0	36.9	7.6	11.1	11.4	52.0

من إعداد الطالبة اعتمادا على مصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019.

تشير بيانات الجدول أعلاه التفاوت في توزيع العمالة من قطر إلى أخر. لكن ما نلاحظه هو اتجاه العمالة نحو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى من جهة وضعف مساهمة العمالة الزراعية في الناتج الوطني من جهة أخرى.

كما يظهر جليا أهمية العمالة الزراعية والصناعية في تحقيق الأمن الاقتصادي والتخفيض من التبعية ولذلك لابد من توطينها وتثبيتها وتوفير شروط مساهمتها الايجابية في الاقتصاد الوطني فهي تشكل احدى عوامل تنافسيتها.

❖ **تنافسية الدول المغاربية:**

تتعدد المناهج المستخدمة في قياس تنافسية الاقتصادات على المستوى العالمي، لان لكل هيئة مختصة جملة من الاعتبارات والمؤشرات التي تبنى عليها تحليلها، ومن أبرز هذه الهيئات هو منتدى الاقتصادي العالمي. ويمكن استخلاص مؤشرات التنافسية لدول اتحاد مغاربي كما مبين في الجدول (07).

الجدول رقم 07: يوضح تنافسية دول اتحاد المغرب العربي.

المؤشرات / البلد	المتطلبات الفاعلية	معززات الكفاءة	الابتكار والعوامل التكنولوجية	المؤشر الاجمالي (من 138 دولة)
الجزائر	82	102	118	86
تونس	84	99	97	95
المغرب	57	85	74	71
موريتانيا	123	137	136	133

المصدر: تقرير التنافسية العالمية الصادر عن منتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017-2018.

إضافة إلى أن دول المغاربية تتذيل الترتيب العالمي في التنافسية العالمية. فان مؤشراتها الفرعية كانت في الجزائر وتونس وموريتانيا اقل تماما من المستوى الذي تم إحرازه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA). باستثناء تجاوز الاقتصاد الجزائري لمؤشرات المنطقة في مؤشر حجم السوق الذي ينتمي إلى المجموعة الثانية "معززات الكفاءة" وكذا الاقتصاد التونسي الذي تجاوز المنطقة في مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي الخاص بالمجموعة الأولى "المتطلبات القاعدية" آما الاقتصاد المغربي فكانت المؤشرات الفرعية لتنافسيته في مستوى منطقة (MENA) متجاوزا إياها في مؤشر بيئة الاقتصاد التي تنتمي للمجموعة الأولى "المتطلبات القاعدية".

- بالنسبة لدول المغاربية فإنها تستفيد من مزايا التنافسية الجبائية غير مضرة. من خلال الاتفاقيات الجبائية المغاربية التي تهدف إلى الاستثمارات البينية ومن ثم الاستفادة من مختلف المزايا والمنافع التي توفرها والتي تعكس ايجابيا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول المغاربية.

- يمكن للتنافسية الجبائية أن تظهر بوجه سلبي، مما يضر باقتصاديات الدول المتنافسة، فتصبح تنافسية جبائية مضرة، وهي أخطر أنواع التنافسية الجبائية الدولية إذ يترتب عنها الكثير من المظاهر الجبائية السلبية مثل الازدواج الضريبي الدولي والتهرب الجبائي الدولي حيث لا يمكن تفادي هذه المشاكل الجبائية إلا من خلال تكثيف الاتفاقيات الجبائية الدولية وتنسيق الأنظمة الضريبية للدول.
- يعتبر التنسيق الضريبي أحد الحلول البديلة للمنافسة الضريبية الدولية، فهو عبارة عن اتفاقيات وتعاقدات التي تعتبر المنافسة الضريبية الدولية ناتجة عن التسابق الدولي في جلب الاستثمارات الأجنبية بين الدول، عن طريق تقديم الامتيازات والحوافز الضريبية للمستثمرين مخلفة العديد من الآثار السلبية في اقتصاديات الدول المتنافسة فيما بينها.

المطلب الثاني: أهداف اتحاد المغرب العربي.

يهدف اتحاد المغرب العربي من خلال ميثاق تأسيسه إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط بين الدول الأعضاء وشعوبها مع بعضها البعض.
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعها والدفاع عن حقوقها.
- نهج سياسة مشتركة في ميادين مختلفة.
- إقامة تعاون مغاربي في كافة المجالات.
- المحافظة على القيم الروحية والهوية القومية العربية.
- إقامة تعاون مغاربي في كافة المجالات.
- العمل التدريجي على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات ورؤوس الأموال فيما بينها.

إما على مستوى تحقيق التكامل الاقتصادي فقد وضعت إستراتيجية مغاربية لتنمية المشتركة للوصول إلى الوحدة الاقتصادية تعتمد على:

1. إنشاء منطقة التبادل الحر: عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير جمركية.
2. إقامة اتحاد جمركي: يهدف إلى توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة بين الدول الخمسة ووضع تعريفة خارجية مشتركة.
3. إنشاء سوق مغاربية مشتركة بين دول الاتحاد: تهدف هذه المرحلة للوصول إلى الاندماج المغاربي وإرساء نظام واحد للأسواق وإقامة سوق داخلية كبرى موحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية وإلى تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال.

4. الوصول إلى الوحدة الاقتصادية: وذلك بتوحيد السياسات والخطط الاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة.

المطلب الثالث: متطلبات التنسيق الضريبي المغاربي

من اجل تبني تنسيق ضريبي لابد من توفر مجموعة من الشروط التي تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من التنسيق.

الفرع الأول: السياسة الضريبية للاتحاد المغاربي

يهدف عمل الاتحاد إلى تشكيل خمس لجان وزارية متخصصة (بالاستعانة أحيانا ببعض الخبراء في شتى الميادين) أسندت لها مهمة تحضير مختلف النصوص القانونية لتسهيل التعاون المغاربي، وذلك بأحداث مختلف المؤسسات الداعمة والمسيرة للاتحاد المغاربي. حيث توصلت هذه اللجان إلى تحضير ثلاثة مشاريع نصوص طرحت على رؤساء الدول للمصادقة في الدورة الثانية لمجلس الاتحاد المنعقد بالجزائر يومي 22 و23 يوليو 1990. وقد تمثلت النصوص التشريعية في:

- إقرار حول المبادئ والقواعد التي يجب احترامها في تكوين اتحاد جمركي مغاربي.
- اتفاقية لتحفيز وضمان الاستثمارات بين الدول المغاربية.
- اتفاقية تجنب الازدواج وإحداث قواعد التعاون في مجال الضرائب على الدخل.
- ثم عقد اجتماع ثان بمدينة الرباط المغربية بتاريخ 16 أكتوبر 1990. لأجل التعمق أكثر في دراسة الأنظمة الضريبية لكل بلد. وعليه قررت اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد والمالية وبمناسبة انعقاد دورتها السادسة بتونس أيام 16 و15 و17 ابريل 1993 إعداد العناصر المرجعية للدراسات المغاربية ذات الطابع الاقتصادي والمالي. ومن بينها الدراسة الخاصة بالعناصر المرجعية المتعلقة بالسياسة الضريبية المتمثلة في

➢ أنظمة الضرائب المباشرة:

- أنواع الضرائب وخصائص الأنظمة الضرورية المعمول بها في الأقطار المغاربية.
- نقائصها وميزاتها وأوجه التقارب بينها.

➢ أنظمة الضريبية غير مباشرة:

- دراسة مختلف الضرائب غير مباشرة
- مدى التباين والتقارب بينها

- انجح الطرق لتبسيطها والتخفيف من عبئها.
- دورها في تنمية الاقتصاد.

➢ أنظمة تشجيع الاستثمار:

- الإطار القانوني والطرق المتبعة لتشجيع الاستثمار.
- أنواع الحوافز والتشجيعات
- تقييم التكلفة الحقيقية لمختلف الحوافز بالدول المغاربية.
- اقتراح أفضل الوسائل لجلب الاستثمار
- التنسيق بين مختلف الدول المغاربية للنهوض بالتصدير.

➢ مدى فاعلية السياسات والأنظمة الضريبية:

- على المستوى الخارجي: مساهمتها في تنمية المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية فيما بينها أو مع الأطراف أخرى. وكذا مساهمتها في مساعدة القطاعات المعنية على مواجهة المنافسة الخارجية.
- على المستوى الداخلي: توفير الإنتاج، تحسين الجودة، وإقامة التوازن بين مختلف القطاعات.

الفرع الثاني: إصلاح المنظومة الضريبية وأهدافها.

عرفت اغلب الدول المغاربية إصلاحات على مستوى هيكلها وسنقوم بمحاولة مقارنة الأنظمة الضريبية وذلك من خلال التطرق إلى كل ضريبة على حدا وكذا التطرق إلى الاتفاقيات المبرمة بينهم.

أولا: المنظومة الضريبية في دول اتحاد المغرب العربي

أصبح النظام الجبائي مؤخرا يمثل إحدى الركائز الأساسية التي تبنى عليها الاقتصاديات المغاربية وهذا في ضوء التغيرات التي يعرفها العالم وهذا ما جعل النظم الضريبية المغاربية تشهد الكثير من الإصلاحات والتي مست معدلاتها وأوعيتها الضريبية.

1. **الجزائر:** لم يتمكن النظام الضريبي الجزائري لحد اليوم من تحقيق الاستقرار مما أدى إلى دعم وضوح الرؤية لدى السلطات بالإضافة إلى تعقد النظام فنلاحظ سنويا صدور تعديلات ضريبية جديدة في قانون المالية. حيث تتجلى المكونات الأساسية للمنظومة الضريبية في الجزائر في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة. وتعتبر هذه الضرائب من أهم الموارد المالية للدولة وتشكل نسبة مهمة من الحصيلة الضريبية كما أن هناك ضرائب ورسوم تساهم بنسب مختلفة في تطوير حصيلة الإيرادات الضريبية.

1.1. الضريبة على الدخل الإجمالي تطبق على:

- الأشخاص الطبيعيون.
- أعضاء شركات الأشخاص.
- الشركاء في الشركات المدنية المهنية المشكلة لمهنة أعضاءها.
- أعضاء شركات المدنية الخاضعة لنفس النظام الذي تخضع له شركات التضامن.

• المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي:

- الأرباح المهنية.
- عائدات المستثمرات الفلاحية
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير مبنية كما تنص عليه المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية.
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير مبنية المشار إليها في المادة 77 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.[1]
- مداخيل رؤوس الأموال المنقولة.
- تعفى الضريبة على الدخل الإجمالي عمليات توزيع المداخيل لفائدة المساهمين أو أصحاب الحصص الاجتماعية في شركات خاضعة لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

2.1. الضريبة على أرباح الشركات:

هي عبارة عن ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (قانون الضرائب المباشرة 2018) حيث تخضع الضريبة على أرباح الشركات حسب نص المادة 136 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة كلا من:

- شركات رؤوس الأموال مثل شركات ذات الأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التوصية بالأسهم.
- شركات الأشخاص الذين اختاروا إخضاعهم للضريبة على أرباح الشركات.

[1] المادة02، قانون الضرائب المباشرة الرسوم المماثلة، 2019، ص 10.

- الشركات المدنية التي اختارت إخضاعها للضريبة على أرباح الشركات.
- المؤسسات والهيئات ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- الشركات المنجزة للعمليات والمنتوجات المذكورة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة
- الشركات التعاونية واتحاداتها.

➢ معدلات الضريبة على أرباح الشركات:

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار.
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى يتم تحصيل الضرائب على أرباح الشركات على ثلاثة تسبيقات تدفع في الآجال التالية:
  - التسبيق الأول: من 20 فيفري إلى 20 مارس.
  - التسبيق الثاني: من 20 ماي إلى 20 جوان.
  - التسبيق الثالث: من 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر.

يتم إيداع رصيد التصفية للضريبة على أرباح الشركات قبل 30 افريل من السنة الموالية ويساوي كل تسبيق 30% من الضريبة المتعلقة بربح السنة الماضية.

3.1. الضريبة الجزافية الوحيدة:

تؤسس ضريبة الجزافية وحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على إرباح الشركات وتغطي كذلك الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني. يخضع نظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار (30.000.000 د.ج).

➢ حدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي:

- 5% بالنسبة للأنشطة الإنتاج وبيع السلع.
- 12%بالنسبة للأنشطة الأخرى.

4.1. الرسم على القيمة المضافة:

يعتبر الرسم على القيمة المضافة الضريبية عامة للاستهلاك تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي أو الحر. وعليه تقضى من المجال التطبيقي للرسم على القيمة المضافة العمليات ذات الطابع الفلاحي أو لها طابع الخدمة العمومية غير تجارية.

- الرسم على القيمة المضافة ضريبية يتحملها المستهلك غير أنها تحصل بصفة منتظمة كلما تمت معاملة خاضعة للرسم.

➢ المعدلات المطبقة في مجال الرسم على القيمة المضافة كما يلي:

- بالنسبة لمعدل المخفض ب 9% يساوي معدل التحويل 0.917431
- بالنسبة لمعدل المخفض ب 19% يساوي معدل التحويل 0.84033613

2-تونس: نتيجة للتطورات التي عرفتها تونس في الميدان الاقتصادي دفع بها إلى القيام بالإصلاحات في نظامها مما يتلاءم مع هذه التطورات، ومن بين النقاط التي تطرق إليها الإصلاح في مجال الضريبة على الشركات فقد تقرر خفض نسبتها من 30% إلى 25%. وفي مجال المعاملات تقرر منع التعامل نقدا بالنسبة للمعاملات التي تفوق قيمتها 20000 د لسنة 2010.

فالنظام الضريبي التونسي يشمل على:

- المعالم الديوانية.
- الأداء على القيمة المضافة.
- المعلوم على الاستهلاك الضريبة.
- دخل الأشخاص الطبيعيين.
- الضريبة على الشركات
- معالم الراجعة للجماعات المحلية
- معالم أخرى توظف على بعض المنتجات والنقل والتأمين.

1.2. أصناف المداخل الخاضعة لضريبة:

- الأرباح الصناعية والتجارية
- أرباح المهن غير تجارية.
- أرباح الاستغلاليات الفلاحية والصيد البحري.

- المداخيل العقارية
- مداخيل الأوراق المالية ومداخيل رؤوس الأموال.
- مداخيل أخرى مثل المداخيل ذات المصدر الأجنبي إذا لم يتم إخضاعها للضريبة في بلد المنشأ...

2.2. الضريبة على الشركات:

الأشخاص الخاضعون للضريبة على الشركات:

- شركات رؤوس الأموال وما شابهها المستقرة بالبلاد التونسية
- المؤسسات الأجنبية المستقرة بالبلاد التونسية
- التعاضدية والمنشأة العمومية غير إدارية إذا كان غرضها الربح.
- الأشخاص المعنويين غير المقيمين وغير المستقرين بالبلاد التونسية بعنوان بعض المداخيل ذات المنشأ التونسي.

➢ **نسب الضريبة على الشركات**

- نسبة العامة 25% وتخفض هذه النسبة إلى 20% بالنسبة إلى الشركات التي لا تتجاوز رقم معاملاتها 1 مليون بالنسبة إلى أنشطة التحويل وأنشطة الشراء لغرض البيع.
  500 ألف دينار بالنسبة إلى أنشطة الخدمات والمهن غير التجارية.
- نسبة مخفضة 10% وتطبق على الأرباح المتأتية من التصدير بالنسبة إلى الشركات الناشطة في 2018/12/31 إلى غاية 2020/12/31 وشركات الصناعة التقليدية والتعاضديات والأرباح المحققة في إطار مشاريع منتفعة ببرامج تشغيل الشباب وكذلك الأرباح المحققة من الاستثمارات المنجزة في مناطق التنمية الجهوية والشركات الفلاحية بعد استيفاء مدة الطرح الكلي.
- نسبة مخفضة 20% بالنسبة إلى الشركات التي تدرج أسهمها العادية في بورصة الأوراق المالية بنسبة انفتاح لا تقل عن 30%.
- نسبة خاصة لبعض الشركات 35% مثل: القطاع المالي والاتصالات...

3.2. الأداء على القيمة المضافة:

- عمليات التوريد مع مراعاة الإعفاءات.
- عمليات الإنتاج الصناعي والحرفي والخدمات.
- العمليات المنجزة من قبل أصحاب المهن الحرة.

- تجارة الجملة باستثناء المواد الغذائية.
- تجارة التفصيل بالنسبة للتجار الذين يحققون رقم معاملات جملي سنوي يساوي أو يفوق 100000 دينار باستثناء المنتجات الغذائية والمنتجات الخاضعة لنظام المصادقة الإدارية للأسعار.

3-المغرب: النظام الجبائي الحالي وليد تطورات كثيرة لعل أهم محطاتها القانون رقم 3/83 المتعلق بالإصلاح الجبائي الذي أسس لنظام جبائي جديد جاء بالضرائب الثلاث الكبرى المعروفة ب: الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل. وبعدها حصل إصلاح للجبايات المحلية تبلور بإصدار القانون 89-30 المتعلق بجباية الجماعات المحلية وهيئاتها. حيث هذا القانون نظر للنقائص التي شابت تطبيقه. ثم نسخه وتعويضه للقانون رقم 47-06 المتعلق بجباية الجماعات المحلية.

1.3.الضريبة على الدخل:

تخضع الضريبة على الدخل على دخول الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والذين لم يختاروا الخضوع للضريبة على الشركات.

- أصناف الدخول والأرباح المعنية:
  - الدخول المهنية.
  - الدخول الناتجة عن المستغلات الفلاحية
  - الأجور والدخول المعتبرة في حكمها.
  - الدخول والأرباح القارية.
  - الدخول والأرباح على رؤوس الأموال المنقولة.
- سعر الضريبة على الدخل:
  - 10% فيما يخص المبالغ الإجمالية دون اعتبار الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للأشخاص الذاتيين والمعنويين غير المقيمون.
  - 15% للأرباح الصافية الناتجة عن تفويت الأسهم المسعرة بالبورصة. الدخول الإجمالية الناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة ذات المنشأ الأجنبي. عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها.
  - 17% فيما يخص المكافئات والتعويضات العرضية أو غير العرضية
  - 20%

- 30%لمكافآت والتعويضات العرضية إذا دفعت لأشخاص لا ينتمون لمستخدمي المشغل الدائمين في مؤسسات التعليم العمومية أو الخصوصية أو التكوين المهني.

2.3. الضريبة على الشركات:

- تخضع وجوبا على الشركات مهما كان شكلها وغرضها (ماعدا الشركات الفعلية التي لا تضم سوى أشخاص طبيعيين والشركات العقارية التي يطلق عليها اسم الشركات العقارية الشفافة.
- المؤسسات العمومية وغيرها من الأشخاص المعنويين الذين يقومون باستغلال أو بعمليات تهدف للحصول على ربح.
- الصناديق المحدثة بنص تشريعي أو باتفاقية.
- مراكز التنسيق التابعة لشركة غير مقيمة.
- وتفرض الضريبة أيضا على الشركات المتوفرة أو غير المتوفرة على مقر بالمغرب بالنسبة لجميع الحاصلات والأرباح والدخول.

➢ يحدد سعر الحد الأدنى للضريبة في:

- 0.25% بالنسبة للعمليات التي تقوم بها المنشآت التجارية والمتعلقة ببيع المواد التالية: المنتجات النفطية. الغاز الزبدة الزيت السكر الدقيق الماء والكهرباء.
- 0.5%بالنسبة لجميع النشاطات الأخرى.

➢ السعر العادي للضريبة على الشركات:

- 30%
- 37% فيما يخص مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير وشركات التأمين وإعادة التأمين.

➢ السعر ومبلغ الضريبة الجزافية:

- 8% دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة من مبلغ الصفقات: الشركات غير مقيمة المبرمة معها صفقات الأشغال أو البناء أو التركيب والتي اختارت الضريبة الجزافية.
- مقابل القمة بالدرهم لمبلغ خمسة وعشرين ألف (25000) دولار أمريكي في السنة، بناء على اختيار مع الإبراء من جميع الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الأرباح والدخول بالنسبة للبنوك الحرة.
- مقابل القيمة بالدرهم لمبلغ (500) دولار أمريكي في السنة. مع الإبراء من جمع الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الأرباح أو الدخول بالنسبة للشركات القابضة.

➢ أسعار الضريبة على الشركات المحجوزة من المنبع:

- 10% من المبالغ الإجمالية دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة. المقبوضة من لدن الأشخاص الذاتيين أو المعنويين غير المقيمين.
- 20% دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة من مبلغ الحاصلات من التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت.
- 15% من مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها.

3.3.الضريبة على القيمة المضافة:

تطبق الضريبة على القيمة المضافة التي تمثل ضريبة على رقم المعاملات، على العمليات المنجزة بالمغرب سواء أكانت على بطبيعتها صناعية أو تجارية أو حرفية أم داخلة في نطاق مزاولة مهنة حرة وكذا على عمليات التصدير.

➢ تخضع الضريبة على القيمة المضافة إلى:

- العمليات التي يقوم بها المقاولون في الصنع ويكون محلها بيع وتسليم منتجات تولوا استخراجها أو صنعها أو تعبئتها بصورة مباشرة أو بواسطة من عهدوا عليه بذلك.
- عمليات بيع وتسليم منتجات على حالها التي يقوم بها التجار بالتجزئة.
- التجار الذين يساوي رقم أعمالهم المحقق خلال السنة السابقة 2.000.000 درهم أو يفوقها.
- الأعمال العقارية وعمليات التجزئة والإنعاش العقاري.
- عمليات التركيب أو الوضع أو الإصلاح أو تهيئ مادة أولية متلقاه من الغير.
- عمليات تبادل بضائع أو تفويتها إذا كانت مرتبطة ببيع أصل تجاري وقام بها الخاضعون للضريبة.
- عمليات البنك والتامين وعمولات المصرف.

تنص الضريبة على القيمة المضافة إعفاءات مع الحق في الخصم مثل: المنتجات المسلمة من الخدمات المقدمة من لدى الخاضعين للضريبة لأجل التصدير، والأسمدة والبضائع الجارية عليها الأنظمة الجمركية، عمليات النقل الدولي والخدمات المرتبطة بها، العمليات والأنشطة التي يقوم بها بنك المغرب. أموال الاستثمار التي يجب إن تقيد في حساب الأصول الثابتة وتخول الحق في الخصم إذا اشترتها المنشآت الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة، خلال مدة أربعة وعشرين (24) شهرا ابتداء من تاريخ الشروع في مزاولة نشاطها، وإعفاءات دون الحق في الخصم مثل بعض المنتجات الاستهلاكية كالخبز والكسكس والدقيق

ومنتجات الصيد البحري وغيرها، الكتب والجرائد الأدوية المضادة للسرطان والأدوية المضادة لالتهاب الكبد الفيروسي المعادن المستعملة. وعمليات القرض التي تقوم بها السلفات الصغرى لفائدة عملائها....

- يحدد السعر العادي للضريبة على القيمة المضافة بنسبة 20%.
- وتخضع الضريبة بالسعر المخفض إلى 7% و10% و14% مع الحق في الخصم 14%، من غير الحق في الخصم.

4-ليبيا: مع المتغيرات التي طرأت على الاقتصاد الليبي فقد صدرت العديد من القوانين الضريبية الجديدة. فتضمن النظام الضريبي الليبي كلا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة فالدولة.

- الضرائب المباشرة المعمول بها في ليبيا فهي:

الضرائب على النوعية تتضمن ما يلي:

- ضريبة دخل العقارات حيث تنص المادة 41 من قانون الضرائب تسري الضريبة على دخل الناتج من استثمار العقارات أين كانت طريقة استثمارها.
- ضريبة الدخل الزراعي وهي ضريبة تسري على الدخل الصافي من الاستغلال الزراعي للأراضي الزراعية سواء كانت مشجرة أو غير مشجرة.
- الضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف
- الضريبة على دخول المهن الحرة أساسها الرئيسي هو عنصر الإنتاج العمل الفكري أو العضلي.
- الضريبة على دخول الأجور والمرتبات تفرض هذه الضريبة على الدخول الناتجة عن القيام بوظيفة أو خدمة سواء كانت دائمة أو بصورة مؤقتة.
- الضريبة على دخول الأجانب المقيمين.
- الضريبة الجهاد تفرض على كافة الأجور والمرتبات وما في رسوم حكمها.

فقضايا الضرائب في ليبيا مهمة خاصة للمستثمر الأجنبي لذلك فان المشورة والمساعدة الضريبية المحلية ضرورية.

- الضرائب غير مباشرة:

- الضرائب الجمركية وينظمها في ليبيا قانون الجمارك
- ضريبة الإنتاج على المشروبات الغازية.
- ضريبة الملح والتبغ.

- وضريبة الملاهي والدمغة.

5- موريتانيا: لقد بدأت بوادر الإصلاح الضريبي الموريتاني مع بداية برنامج التقويم الاقتصادي و المالي سنة 1985 و قد استمرت محاولات الإصلاح مجسدة في بعض التدابير و الإجراءات، فتقرر دراسة إصلاح ضريبي شامل من اجل مواكبة و مواجهة المشاكل المختلفة التي تواجه الاقتصاد الموريتاني فتطبق موريتانيا الضرائب على:

- الرسم على الأعمال على جميع البضائع والمنتجات المصنعة المعروضة للاستهلاك إثر استيراد مباشر
- وجود ضرائب نوعية الأمر الذي يعرقل النشاط الاقتصادي في إجماله، لذا وجب الاعتماد على ضريبة عامة للدخل تجمع بين فئات الدخل وتطبق عليه سلما ضريبيا واحدا.
- أقصى معدلات للضريبة في موريتانيا على دخول الأشخاص الطبيعيين هو 40 %.
- أقصى معدلات الضريبة على الشركات في موريتانيا هو 40%.

ثانيا: أهداف إصلاح المنظومة الضريبية.

يؤدي السعي وراء إصلاح المنظومة الضريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

- إقامة نظام تجميعي يدور حول ثلاث ضرائب رئيسية:
- تبسيط إجراءات وقواعد الإخضاع الضريبي وتحسين درجة الحياد والشفافية في النظام الضريبي.
- البحث عن توازن أفضل بين الضرائب المباشرة وغير مباشرة وتوسيع القاعدة الضريبية للتخفيف من الضغط الضريبي.
- ضبط آليات الأنظمة الضريبية بغية تحقيق الانسجام بين مجالات تطبيقها وضمان مصدر تمويلي دائم ومستقر للخزينة العمومية.
- يساعد على تنسيق السياسات النقدية والمالية بين دول اتحاد المغرب العربي.

➢ **قيمة التعريفة الجمركية:**

يكون للرسوم الجمركية **تأثير** على الكفاءة الاقتصادية (أي على تكلفة المنتوج) عندما تكون مرتفعة في الدول الراغبة في إقامة الاتحاد. فكلما كانت معدلات التعريفة الجمركية على المنتجات قبل قيام التكامل الاقتصادي ومنخفضة تجاه العالم الخارجي كلما زاد الأثر الايجابي على التكاليف عند تكوين الاتحاد بين دول الأعضاء حيث إن إلغاء الرسوم على المنتجات له إثر مباشر على الاستهلاك وانخفاض الأسعار. وهو ما يؤدي أيضا إلى الاستخدام الأمثل للموارد والتخصص في الإنتاج.

الفرع الثالث: جهود الاتحاد المغاربي في إطار التنسيق الضريبي

اقر الاتحاد المغاربي في 14 يوليو 1993 عددا من الاتفاقيات الجماعية التي تساهم في تحقيق التنسيق الضريبي. ومنها اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، والاتفاقية التجارية والتعريفية بين الدول الأعضاء. وتهدف الاتفاقية الأولى إلى تخفيف أعباء ضرائب الدخل والحد من التهرب الضريبي بينما تعزز الاتفاقية الثانية الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء، بغية الاستفادة من القدرات والإمكانيات المتاحة لديها لتحقيق التكامل الاقتصادي وإنشاء سوق مغاربية مشتركة تقوم على أساس التنافس السليم والمصلحة المتبادلة بين دول الاتحاد.

وقد اعترضت جهود التنسيق الضريبي المغاربي وجود اختلافات في النظم الضريبية بين الدول الأعضاء وقيام ثلاثة دول فقط (المغرب تونس والجزائر) بإصلاح ضريبي يأخذ بنظام الضريبة على القيمة المضافة والعدول عن نظام ضرائب الدخل النوعية وتطبيق الضريبة الموحدة على الدخل، مع بقاء النظم الضريبية في الدول الأخرى (موريتانيا وليبيا) على حالها متعارضة مع هذه الدول.

وقد حالة المشكلات السياسية بين أعضائه من المضي قدما في تنفيذ برامجه.

وبنظرة تقييمية على هذه المحاولات يمكن الاطلاع على هذه الاتفاقيات أن يتبين لنا مدى تفاؤلها الطموح وعلى وجه الخصوص منها تلك الاتفاقيات التي ابرمها مجلس الوحدة الاقتصادية. والذي بلغ إلى حد الانتهاء من قانون جمركي موحد واتفاقية جماعية لتجنب الازدواج الضريبي، وبذلك يكون قد تناول التنسيق الضريبي من جانبه الضرائب المباشرة وغير مباشرة، وكذلك التي تمت بين الدول في إطار إقليمي، لم يتبلور عنها تنسيق ضريبي واقعي. إذ لازالت القيود الجمركية قائمة بين دول الأعضاء. كما إن الاتفاقية الجماعية لتجنب الازدواج الضريبي لم تعدوا أن تكون مجرد نموذج استرشادي لإبرام اتفاقيات ثنائية بين دول الأعضاء.

إن الحديث عن التنسيق الضريبي العربي عامة ودول المغرب خاصة لايزال يتردد رغم مضي وقت طويل على تكراره. ويكمن أن يطول أكثر ما لم تتخذ خطوات فعالة لإزالة المعوقات التي حالت ولازالت تحول دون انطلاقه.

❖ **الاتفاقيات المبرمة بين دول اتحاد المغرب العربي:**

1-الاتفاقيات الثنائية: تعتبر الاتفاقيات الثنائية كخطوة أولى وحل مرحلي قبل الانتقال إلى المراحل متقدمة من التعاون والتكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول. وقد انتشرت الاتفاقيات الثنائية عقب الحرب العالمية الثانية. وهي تعتبر اقل درجة من التكامل الاقتصادي من حيث المزايا لان التكامل الاقتصادي يحتوي عددا أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل. وتحقق الاتفاقيات الثنائية العديد من المكاسب والمزايا فيما يتعلق بتنشيط

التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على مشاكل الدفع. إلا أنها قد تؤدي إلى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول.

تعرف الاتفاقية الثنائية بأنها اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية يتحدد مسبقا من إحدى الدول إلى أخرى. وطالما أن سعر الصرف غير معروف فان تحديد القيمة من قبل الدولة الموقعة لهذا الاتفاق لا يكون سليما أو دقيقا. ومن بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات الثنائية نذكر ما يلي:

أ- تنشيط الصادرات بمعدل أكبر وللآجال طويلة.

ب- القضاء على مشكلة النقد الأجنبي. حيث تتم تسوية المدفوعات فيما بينها في نهاية المدة المتفق عليها. وبالتالي تقدم الكثير من التسهيلات في الدفع وتسهيل عملية تمويل التجارة الخارجية والقضاء على مشاكلها.

ت- تنظيم التجارة استيرادا وتصديرا.

ث- تنويع مصادر الصادرات والتخلص من مخاطر عمليات التجارة الخارجية وذلك بفتح أسواق جديدة للتصدير لكلتا الدولتين المشتركتين في الاتفاقية.

من جهة أخرى، يلاحظ بأن الاتفاقيات الثنائية عند تنوعها وتعددها مع الدول المختلة من شانها التأثير على الهيكل الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك بالتأثير على مستويات الأسعار محليا. والتأثير على البطالة ومعدلات التشغيل وهذا مرتبط بنوع الصادرات وعلاقتها بدرجة كثافة استخدام العمل فيها. كما تؤثر على شكل ونوع الإنتاج وذلك من خلال التأثير على شكل ونوع الصادرات والواردات.[1]

-الجدول رقم 08: الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين دول الاتحاد المغاربي المتعلقة بتفادي الازدواج الضريبي والاستثمار.

الدول	عدد اتفاقيات الاستثمار	عدد اتفاقيات بمنع الازدواج الضريبي
الجزائر	40	21
المغرب	41	33
تونس	54	46

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الأوتكاد لسنوات متعددة.

[1] رابح فضيل، التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته وأفاقه، مرجع سبق ذكره، ص ص10،9

إن إقدام الدول المغاربية على إبرام العديد من الاتفاقيات الضريبية التي تهدف للحد من الآثار السلبية للتنافسية الضريبية المضرة مثل الازدواج الضريبي والتهرب الضريبي وهذا لتفادي الانعكاسات السلبية للتنافسية الضريبية الدولية وتأثيرها على الدول المغاربية. يعد خطوة ايجابية لبناء اقتصاد مغاربي متناسق ومتكامل.

ويوجد العديد من الاتفاقيات الثنائية المنعقدة بين الدول العربية نذكر منها:

- الاتفاقية الاقتصادية بين تونس والأردن
- الاتفاقية الاقتصادية بين العراق والمغرب
- اتفاقية التجارة والتعاون التجاري بين مصر والسودان
- اتفاقية التجارة بين مصر والإمارات
- الاتفاق الاقتصادي بين دولة الإمارات وتونس
- الاتفاق الاقتصادي بين الإمارات والسعودية.
- الاتفاق الاقتصادي بين قطر وتونس.

وقد تم التركيز في هذه الاتفاقية على الجوانب الاقتصادية التجارية و تشجيع الاستثمارات بين الدول المتعاقدة و جاءت هذه الاتفاقيات لتحقيق أهداف محددة بين دولتين فقط و دون تحقيق أهداف شمولية و قضت معظم هذه الاتفاقيات بضرورة تقوية العلاقات الاقتصادية و التجارية للبلدين المتعاقدين على أساس المصالح المشتركة و المنافع المتبادلة إضافة إلى تشجيع التبادل التجاري بواسطة إطلاق حرية التصدير و الاستيراد للمنتجات الصناعية و الثروات الطبيعية و المواد الغذائية و كذا إعفاء منتجات البلدين المتعاقدين من الرسوم الجمركية و منح تسهيلات للمستثمرين من اجل تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين البلدين.

3- الاتفاقيات متعددة الأطراف: يستخدم مصطلح "الاتفاق متعدد الأطراف" في منظمة التجارة العالمية. فالمعاهدات متعددة الأطراف عبارة عن معاهدة بين عدد من الدول التي تكون لها مصالح خاصة حول موضوع المعاهدة.

بالإضافة الى عضوية دول المغرب العربي في

فعقدت الدول العربية في إطار المجلس الاقتصادي عدة اتفاقيات ذات صلة بالاستثمار وانتقال رؤوس الأموال العربية وتشجيع التجاري بين الدول العربية أهمها:

- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

- اتفاقية إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- اتفاقية تنمية وتسيير التبادل التجاري بين الدول العربية.
- النصوص الضريبية المتعلقة بالتنسيق الضريبي الواردة في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حيث نصت المادة الثانية من هذه الاتفاقية في الفقرة السابعة على أن:

" تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص"

- الجهود التي قامت بها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في مجال تنسيق التشريعات والنظم الضريبية بين الدول الأعضاء. حيث قامة الأمانة بإصدار عدة اتفاقيات متعلقة بالضرائب والاستثمار أهمها:
  - اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية 1973.
  - اتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب.
  - الإنفاق التجاري طويل الأجل ومتعدد الأطراف.

لقد أشارت جميع الاتفاقيات إلى ضرورة تنسيق السياسات المالية و النقدية و تنسيق التشريعات و النظم الضريبية في الدول العربية كهدف تسعى إلى تحقيقه إلا أنها اتخذت عند معالجته أسلوب تجزئته إلى اتفاقيات ثنائية و جماعية كان الغرض منها تحقيق أهداف محددة دون الوصول إلى أهداف شمولية للتنسيق الضريبي و هي إزالة أهم أوجه الخلاف بين التشريعات و النظم الضريبية العربية و تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية و توظيفها في الوطن العربي و زيادة حجم الاستثمارات العربية وتجنب الازدواج الضريبي و تحسين جباية الضرائب في الدول الأعضاء.

أما الأهداف المرجوة من الاتفاقيات الثنائية فكانت مقتصرة على دولتين فقط ولتحقيق غرض معين، غالبا ما يكون بتحقيق أهداف اقتصادية وتجارية وبتطبيق ذلك على الاتفاقيات الجماعية المتعلقة بالضرائب والاستثمار وتيسير تبادل التجاري. فالاتفاقيات المتعلقة بالضرائب مثلا كاتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي واتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب قد جاءت لتحقيق أغراض محددة دون التوصل إلى الأهداف الشمولية التي تسعى إلى تنسيق النظم الضريبية والتشريعات لتحقيقها.

المبحث الثاني: بعض تجارب الدولية لتبني التنسيق الضريبي

لقد تزايد اهتمام التكتلات الاقتصادية الإقليمية بالتنسيق الضريبي باعتباره آلية لتفعيل التكامل الاقتصادي، ولعل من بين أبرز التجارب في العالم تجربة الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تجارب التنسيق على المستوى العربي.

المطلب الأول: تجربة التنسيق الضريبي في الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي

تتجمع الدول العربية تحت غطاء الجامعة العربية الذي يعتبر منبرا سياسيا مجهولا للتعبير عن مواقف هذه الدول اتجاه كبريات القضايا التي تخص المنطقة العربية والعالم على وجه العام وتم إحداث هياكل على مستوى هذه المؤسسة الإقليمية ذات الطابع اقتصادي واجتماعي من أجل الوصول بالمنطقة نحو التكامل الإقليمي المرجو وعلى هذا الأساس ظهر التنسيق الضريبي كإحدى الأدوات المحورية من أجل تحقيق هذا الهدف.

الفرع الأول: تجربة جامعة الدول العربية

تضمنت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العمل (مادة 2/7) على تنسيق التشريعات الضريبية والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال. بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص والعمل على تفادي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين بالضريبة من رعايا الدول المتعاقدة.[1]

وقد أصدر هذا المجلس عدة قرارات من أجل تحقيق هذا التنسيق، منها ما يتضمن إعفاء المنتجات الفلاحية والثروات الطبيعية وتبادل المنتجات الصناعية من الضرائب والرسوم الجمركية الأخرى، ومنها ما يدعو إلى توحيد الرسوم الجمركية وغيرها، وصولا إلى ما يسمى بالتعريفة الجمركية الموحدة، كما تم إعداد مشروع القانون الجمركي الموحد.

كما قام مجلس الوحدة الاقتصادي سنة 1973بإعداد اتفاقية جماعية لتفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي، تهدف إلى تشجيع انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال في الدول العربية، وقد صادق على هذه الاتفاقية كل من المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العراقية، فلسطين، جمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية، وقد حلت محل هذه الاتفاقية اتفاقية جديدة وافق عليها المجلس سنة 1997 ولا زالت في طور التصديق.

[1] http://www.arablegueonline.org/arableag/index.jsp

وأنجز المجلس كذلك اتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب سنة 1998م، كتطوير للاتفاقية القديمة الصادرة سنة 1973م، وتهدف الاتفاقية الجديدة إلى إقامة تعاون بين الإدارات العربية المختصة في تطوير الضرائب من المقيمين بصفة مؤقتة أو بصورة دائمة في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق التفويض أو الإدانة الداخلية في تحصيل الضرائب، وقد صادقت على هذه الاتفاقية كل من الأردن، سوريا، العراق، اليمن، مصر وفلسطين.

كما سعى مجلس الوحدة الاقتصادية إلى بعث السوق العربية المشتركة من خلال وضع البرنامج زمني تبدأ إجراءاته التمهيدية في الفاتح من جانفي 1999م، ويهدف هذا البرنامج إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم المماثلة والقيود غير الجمركية تدريجيا بين الدول الأعضاء في السوق، وذلك على "ثلاث مراحل " بحيث تخفض الرسوم والضرائب الجمركية ب 40% من الرسوم والضرائب المفروضة انطلاقا من 01جانفي 1999م، ثم 30% على التوالي.[1]

وقد أعدت أمانة هذا المجلس برنامجين للتنسيق الضريبي في مجال ضرائب الدخل بين الدول الأعضاء، هما البرنامج الأساسي وبرنامج العمل يهدف البرنامج الأساسي إلى:

- التقريب بين التشريعات والنظم الضريبية، وتقليل التفاوت في العبء الضريبي والتكليف المالي، وصولا إلى توحيد التشريعات والأنظمة الضريبية في دول الأعضاء.
- تنظيم موارد دول الأعضاء من خلال تحسين النظام الضريبي والرفع من كفاءته.
- تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية وتوطينها في المنطقة العربية، وزيادة الاستثمارات العربية في الدول الأعضاء.
- رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية، أو تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لمنتجات الدول الأعضاء.
- تريب وتنسيق هياكل الأسعار بين الدول الأعضاء، ورفع كفاءة أداء قوى السوق وحركة عوامل الإنتاج.[2]

الفرع الثاني: مجلس التعاون لدول الخليج العربي

حل مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى إقامة اتحاد جمركي من خلال تبني تعريفة جمركية موحدة، وقد قام المجلس بإلغاء الضرائب والرسوم الجمركية، بحيث لا تخضع الضريبة الجمركية السلع المصدرة من دولة عضو في المجلس إلى أية دولة أخرى عضو في المجلس، شريطة أن تكون الدولة المصدرة هي دولة المنشأ.

---

[1] محمد عباس محرزي، "نحو التنسيق الضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر ،2005/2004 م، ص ص 286،287

[2] مرجع نفسه، ص288

لقد تزايد اهتمام مجلس التعاون الخليجي بموضوع التعريفة الجمركية خلال سنة 1998م، وأوصلت اللجنة التقنية المنبثقة عن لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتوحيد التعريفة الجمركية، على أساس أن السلع الأساسية تفرض عليها رسوم تقدر ب 5% أما بقية السلع فتقدر ب 7.5%، ويتطلب تطبيق التعريفة الجمركية الموحدة إعداد تصنيف السلع وتحديد فئة الرسوم الجمركية على قائمتي السلع الأساسية وغيرها.

ولتيسير تطبيق التعريفة الموحدة اتفق على تطبيق مبدأ منطقة الدخول الواحدة حيث يعتبر أي منفذ جمركي (بري، جوي، بحري) في أية دولة عضو في المجلس بمثابة نقطة دخول للمنطقة ككل بحيث تعامل السلع الأجنبية التي تدخل من جميع هذه المنافذ معاملة متماثلة من ناحية الإجراءات المالية والإدارية ونظام الرسوم الجمركية المفروضة.[1]

كما اتفق مبدئيا على كيفيات التحصيل الضريبي المشترك، كأن يتم من خلال إدارة مشتركة، بحيث تطبق آلية التحصيل بصورة سهلة متوخية في ذلك عدالة توزيع منتجاتها، على أن يضع المجلس قانونا جمركيا موحدا يتضمن القواعد والإجراءات التي ينبغي أن تلتزم بتطبيقها جميع الدول الأعضاء.

وانطلاق العمل بالتعريفة الجمركية الموحدة اعتبارا من الفاتح مارس 2003م، أما عن الضرائب على الدخل، فقد أصدر المجلس قراره بالمعاملة الضريبية المتساوية لمواطني دولة، بحيث تقوم كل دولة بمعاملة الشركات أو الأفراد الخليجيين المقيمين أو العاملين على أراضيها معاملة ضريبية مماثلة لتلك المعاملة التي تمنحها الشركات أو الأفراد المنتمين لجنسيتها (مبدأ عدم التمييز).

وفي هذا المجال فقد بينت دراسة لصندوق النقد الدولي أن الضرائب على الدخل. والأرباح لا تثير أية مشكلة ذات أثر فعال على اتجاهات التنسيق الضريبي بين دول المجلس، ولكن يجب عدم السماح لأية دولة عضو أن تصبح ملجأ أو جنة ضريبية، كما اقترح أن تكزن الضرائب المفروضة على الشركات الأجنبية ذات معدل نسبي، بدلا من المعدلات التصاعدية المطبقة حاليا في معظم دول المجلس.

ولذلك يقلل البعض من أهمية التنسيق الضريبي في انسياب الاستثمار بين دول مجلس التعاون، إذ أن هذه الدول تعاني اجتذاب رؤوس الأموال إليها من ضيق السوق الذي يحد من فرص الاستثمار المتاحة أما المستثمرين مما يجعلها متنافسة فيما بينها، لذا فإنه من الأفضل مبادرة دول المجلس بالعمل على توسعة هذا السوق أما المنتجات

[1] فاروق مرسي متولي، "تنسيق الضرائب في البلاد العربية (مجالاته، وإمكانيات تطبيقه)، ندوة التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة، الأمانة العامة الجامعة العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1995م، ص 76

الوطنية لتمكين المستثمرين من إقامة الوحدات الإنتاجية بأحجام اقتصادية ويفضل استخدام الإعفاءات الجمركية لتحقيق هذا الغرض.[1]

وعلى العكس فإننا نرى أن طبيعة الهياكل الإنتاجية المتشابهة لهذه الدول يجعلها متنافسة فيما بينها ،متكاملة مع غيرها فبنيتها الإنتاجية للسلع القابلة للتجارة تعتمد على سلع رئيسية قليلة ،حيث تتراوح درجة التركيز في هذه البنية ما بين 80%و90%من هذه السلع وخاصة المحروقات ،تجد أسواقها الرئيسية في الدول الصناعية ،أما الصناعات التحويلية الأخرى فهي تقوم على أساس إحلال الواردات ،ومنه فهي متماثلة ،مما يبرز الحاجة إلى التنسيق الضريبي ،فيما بينها للحد من مضار المنافسة ويضمن حصولها على أفضل فرص الاستثمار المتاحة.

من الملاحظ أن الدول العربية التي طبقت الضريبة على المبيعات أو القيمة المضافة جميعا قد أخذت بمبدأ المقصد بفرض الضريبة على الواردات، وإعفاء الصادرات من هذه الضريبة أو تطبيق الضريبة عليها بسعر الصفر، مما يخلق مناخا للتنسيق الضريبي تعاني منه الدول الأوروبية طويلا، وقد سجلت التكتلات الاقتصادية بعض النجاح في تقرير تعريفة الجمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي، وضرائب متساوية على الفوائد في مواجهة تجاهل تقرير معاملة ضريبة متساوية على توزيعات أرباح الأسهم.[2]

المطلب الثاني: تجربة التنسيق الضريبي في الاتحاد الأوروبي

إن الاتحاد الأوروبي أهمية التنسيق الضريبي في إطار السوق الأوروبية المشتركة أو الموحدة التي تقوم على أربعة عناصر أساسية ،حرية حركة والأشخاص ورأس المال ،ويهدف التنسيق الضريبي الأوروبي إلى الحد من مضار المنافسة الضريبية بين الدول الأعضاء في هذه السوق ،التي تضع دول الاتحاد في سباق في تحصيل أكبر الإيرادات المتوقعة ،مما يضطر المكلفين بالضريبة إلى تجنب الضريبة بجميع الوسائل ،منها مزاولة النشاط في الدول الأخرى ذات المعدلات الضريبية المنخفضة أو باستخدام عناصر الإنتاج محدودة وخاصة عنصر العمل ،مما يضر اقتصاديات الدول الأعضاء بصفة عامة ويحدث تشوهات اقتصادية تقلص من جدوى السوق المشتركة ،لذلك عملت هذه الدول على توسيع مجال التنسيق الضريبي ليشمل الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب على دخل الشركات والضرائب غير المباشرة وأهمها ضريبة القيمة المضافة .وقد حقق التنسيق الضريبي الأوروبي في النوع

[1]عبد الله علي الملا، "تجربة التعاون لدول الخليج العربية في مجال التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات المشتركة "، ندوة التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1995م، ص 96

[2]رمضان صديق محمد، مرجع نفسه، ص20

الثاني تقدما ملحوظا أكثر مما حققه النوع الأول ،الذي لا يزال يعتمد على الاتفاقيات الضريبية لتفادي الازدواج الضريبي.

الفرع الأول: تنسيق الضرائب غير مباشرة

شملت هذه المحاولات الضرائب غير مباشرة من وجهة الضرائب المباشرة من جهة أخرى.

بدأت تجربة الاتحاد الأوروبي في التنسيق الضريبي في أواخر الخمسينيات منذ صدور التقرير المعروف[1] بتقرير نيومارك Neumark Report، الذي أعدته اللجنة الأوروبية المالية والضريبية والذي أوصى بتركيز التنسيق الضريبي على الضرائب غير المباشرة ،على أن يبقى على ثلاث مراحل ،تتضمن الأولى بالإلغاء التدريجي للضرائب والرسوم على رقم الأعمال ،وتتمثل الثانية في إحلال الرسم على القيمة المضافة بدلا من الضريبة المتتابعة على المبيعات ،أما المرحلة الثالثة خصصت لإزالة الحدود الجمركية التي تعوق انتقال السلع والخدمات .واستهدفت هذه المحاولات تخفيف العبء الضريبي الناتج من تعدد الضرائب على تدفقات السلع أو الخدمات التي تتم بين الدول الأعضاء ،بما يحقق لها ميزة تنافسية في السوق الدولية ، نتيجة لانخفاض تكلفتها الإجمالية ،مما يشير إلى أهمية الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية في هذا الإطار.[2]

وقد اقترحت اللجان التقنية ضع معدل محدد ومنخفض للرسم على القيمة المضافة، بما لا يزيد عن 2.5% لكل دولة. وتم معارضة هذا التصور من طرف خبراء إدارات الضرائب في الدول المعنية، واقترح أن يتراوح معدل الرسم الأساسي ما بين 14 %و20%، أما معدل الرسم المخفض فيتراوح معدله ما بين 4% و9%ويطبق على السلع الغذائية ومواد الطاقة والمياه والأدوية والكتب والصحف ووسائل نقل الركاب، ويظهر أن الغرض النهائي من التنسيق الضريبي الأوروبي هو وضع نظام عام للرسم على القيمة المضافة في دولة المصدر أو الأول أو المنشأ. حيث يتوفر لدى هذا المبدأ الشروط التي تحتاجها السوق المشتركة، وقد اعترفت اللجنة الأوروبية والضريبية الأوروبية بأن نظام توحيد الضرائب في الدول الأعضاء على أساس مبدأ المصدر يأخذ وقتا طويلا، ومن ثم فضل تحصيل الضرائب على أساس مبدأ أو الوجهة.[3]

[1] رمضان صديق محمد، مرجع سبق ذكره، ص36

[2] Annie valle ,système fiscaux ,édition du seuil ,France ;2000 ;p215

[3] Commission européenne ,valeur ajouté communs taire dans le cadre des politique ,structurelles –définition et critères dévaluation ,document de travail ,Bruxelles ,Belgique ,1999,p13

الفرع الثاني: تنسيق الضرائب المباشرة

شرع في محاولات التنسيق على مستوى الضرائب المباشرة منذ سنة 1967م، وتعددت التحاليل والدراسات واستهدفت أحداث هذا التنسيق، خاصة في مجال الضرائب على الشركات، باعتبار أن الشركات هي المدخل الرئيسي لتشجيع الاستثمارات بين بلدان السوق الأوروبية، وقد شملت جهود التنسيق محاور متعددة أهمها:[1]

1- إعداد مشروع اتفاقية أوروبية لتفادي الازدواج الضريبي (Européenne double taxation convention) تستعمل كأداة لتخفيف العبء الضريبي على المستثمرين الأوروبيين فيما بين الدول الأوروبية، وفيما بين كل دولة على حدا والدول الأخرى غير الأوروبية.

2- إصلاح ضريبة الشركات والضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين، من خلال وضع القواعد التي تساهم في تبسيط الإجراءات الضريبية وتحديد وعاء الضريبة بصورة سهلة، وتجعل من عبء الضريبة على المكلف بالضريبة معقولا.

3- التنسيق الجزئي لضريبة الدخل من خلال وضع قواعد تعالج مشاكل معينة في تحديد وعاء ضريبة الدخل، بحيث تكون هذه القواعد ملزمة لإدارات الضرائب في دخول الاتحاد الأوروبي، ومن هذه المشاكل ترحيل الخسائر بين الشركات الدولية (التي تعمل في أكثر من دولة أوروبية)، وأسس فرض الضريبة على الشركات القابضة (les compagnies boldings).

4- تعزيز التعاون بين الدول الأوروبية للحد من التهرب الضريبي من طرف الشركات ،ومنع إساءة استعمال الاتفاقيات الضريبية في الحصول على مكاسب ضريبية غير مشروعة .تسجل عدم تقديم هذه المحاولات نموذجا للتنسيق الضريبي الشامل في مجال الضرائب الدخل ،وقد برز ذلك بتقرير صدر سنة 1979م بصعوبة تحقيق التنسيق الضريبي لارتباطه بالسيادة الضريبية التي تشكل بدورها ركنا أساسيا في سيادة الدول ،الأمر الذي دعا رئيس لجنة الاتحادات الضريبية والجمركية في 20أفريل 1990 م إلى أن يصرح بأن اللجنة الأوروبية قررت التنازل عن اتجاهها السابق نحو تنسيق الضرائب المباشرة ،ولكن ذلك لم يمنع من صدور العديد من التعاليم (Les directives) الخاصة ،الهادفة إلى إقامة تنسيق جزئي خاصة في مجال الشركات التابعة والفرعية ،وتقنيات الاندماج وإصدار اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي المرتبطة بتصحيح أرباح المؤسسات المرابطة. [2]

[1] Jean Français court et gille ENTRAYGUES, op.cit., p87à94

[2] رمضان صديق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 88

- وتعتبر هذه المحاولات امتداد للسير في طريق التنسيق الجزئي وتهدف إلى الحد من التهرب الضريبي، دون أن تضع إطارا موحدا لضريبة أوروبية منسقة على الدخل أو الأرباح مع ملاحظة أن نصوص الضرائب على الدخل في القوانين الداخلية تشكل قيودا أو عقبات تنسيق ضرائب الدخل قائما في صورة الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي بين كل جولتين أوروبيتين، وفي إطار نموذج الاتفاقية الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الفرع الثالث: الحد من المنافسة الضريبية المضرة بين الدول الأعضاء كوسيلة للتنسيق الضريبي

كان من الصعب على الدول الأوروبية تنسيق ضرائب الدخل بشكل تام، أخذت هذه الدول مسارا آخر يتمثل في العمل قدر الإمكان على الحد من أضرار المنافسة الضريبية[1] ، وذلك من خلال وضع قواعد للسلوك الضريبي السوي على مستوى الاتحاد الأوروبي، وتحديد العناصر الرئيسية للضرائب على الادخار، والاتفاق، إضافة إلى العمل على تفادي فرص الاقتطاعات من المنبع على الفوائد الدولية ونواتج الإتاوات التي تتم بين الدول.

أ- **إقرار قواعد للسلوك** :تعمل هذه القواعد على وضع تعريفات محدد للإجراءات الضريبية المتوقع أن تلحق أضرار بالنشاطات الاقتصادية المختلفة والسعي على تفادي في أقرب وقت ممكن وقد جددت بعض الدول لنفسها فترة خمس سنوات لمراجعة هذه الإجراءات ومنها فرض الضريبة الصفرية (Imposition zone)،التي تطبقها الدول الأعضاء والتي تثبت ضررها ،حيث تهدف هذه الضريبة إلى منح النشاط التصديري مزايا تفوق تقرير إعفائه من الضريبة ،إذ يترتب على إعفاء الشركة المصدرة من ضريبة الدخل عدم السماح لها بخصم التكاليف والضرائب التي دفعتها على دخل التصدير ،بينما يسمح نظام الضريبة الصفرية بتقديم الشركة تصريحا إلى إدارة الضرائب لتطلب خصم الضريبة، مما يجعلها دائنة بمقدار الضريبة والتكاليف التي تحملتها وهو ما يعتبر في الواقع العملي أن نظام الضريبة الصفرية هي إعانة مستترة للتصدير.

إلى جانب الضريبة الصفرية، نجد مراجعة قواعد الدعم الضريبي التي تطبقها بعض الدول، مخالفة أحكام المواد من 92 إلى 94 من اتفاقية روما المنشأة للمجموعة الأوروبية، وتعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على وضع الأدلة الإرشادية لنظم الضريبة التفضيلية التي تضر بظروف المنافسة وذلك من أجل مساعدة الدول

[1]Annie valle, op.cit., p208

الأوروبية على تجنب الإجراءات الضارة بالنشاط الاقتصادي، ولدعم التنسيق الضريبي لخدمة السوق الأوروبية المشتركة.

ب- **تنسيق الضرائب على الادخار:** لقد تطلب تطبيق العملة الأوروبية الموحدة اليورو (EURO)،التنسيق بين الدول الأوروبية في مجال الضرائب على الدخل الناتج عن الادخار وذلك لتجنب الآثار الضريبية التي خلفها اختلاف العملات في الدول إلى امتناع الاستثمار في هذه الدول تجنبا للمخاطرة ،ومن القواعد التي تضمنتها تعليمات التنسيق ، العمل على تفعيل نظام التعاون بين الدول الأعضاء لتبادل المعلومات عن دخل الادخار الذي يحصل عليه مقيم في إحدى الدول في الدولة الأخرى ،على الرغم من تمتع هذه المدخرات بمبدأ السرية المعمول به بالنظام البنكي.

كما فضل قيام الهيئة الدافعة عوضا عن الجهة المدينة ،باقتطاع الضريبة من المنبع على الفوائد المدخرات ،ولذلك لتجنب التهرب الضريبي الدولي أو الازدواج الضريبي الدولي ،وقد عرفت الهيئة الدافعة على أنها أي شخص يدفع في إطار نشاطه المعتاد فائدة لشخص آخر .وقد وافق المجلس الأوروبي في جوان 2000م بصفة نهائية على المعاملة الضريبية للمدخرات ،بحيث يقع على الدولة العضو الالتزام بإخطار الدول الأخرى عن مدخرات غير المقيمين بها الذين ينتمون إلى هذه الدول، ومع تحديد فترة سماح يكون فيها الحد الأدنى للضريبة في حدود 15% حتى سنة 2004م ، ليرتفع ليصل إلى 20% في سنة 2009.[1]

ج- **المعاملة الضريبية للفوائد والإتاوات** :لا تفضل الجهة القائمة بالتنسيق الضريبي فرض الضريبة التي تقتطع من المنبع على مدفوعات الفوائد والإتاوات التي تتم بين شريكتين تابعتين لدولتين مختلفتين، إحداهما تابعة للأخرى أو مرتبطة بها إذ قد تتسبب هذه الضريبة في مشاكل تعيق السوق المشتركة ،إما بسبب الازدواج الدولي الذي يمكن أن يحدث على هذا الدخل أو لتعقيد النماذج والإجراءات الإدارية المرتبطة بالتحصيل ،وما ينتج عن ذلك من خسائر تتكبدها الشركات ،خوفا من أن يؤدي هذا الإعفاء إلى قيام الشركات بخلق تبعية أو ارتباطات وهمية بسبب ضالة مساهمة احدهما في الأخرى ،فقد اقترحت بعض الدول [2] مثل اليونان والبرتغال ،وأن لا تقل مساهمة إحدى الشريكتين في الأخرى عن 25% من إجمالي رأس المال.

د- **المعاشات** :تعتبر القواعد الضريبية المطبقة على المعاشات والتأمين على الحياة معقدة جدا في الاتحاد الأوروبي، وذلك بالنظر إلى اختلاف القواعد المنظمة لها في ل دولة عضو ،ومنه تعتبر المعاملة التمييزية

[1]Annie valle, op.cit. , p225

[2]رمضان صديق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 40

على أنها عائق كبير أمام السوق المشتركة لما لها من تأثيرات تشويهية على ظروف المنافسة ،وتقييد حركة العمال بين الدول الأعضاء ففي بعض الحالات قد تميز النظم الداخلية للدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بين الصناديق أو أصحاب التأمين الأجانب ذلك حين تقرر مثلا، خصم المساهمات المتعلقة بالتأمينات المحلية فقط بينما يمكن أن تساعد المعاملة الضريبية غير التمييزية أو المتماثلة عن زيادة المنافسة ، ومن ثم زيادة المعاشات أو التأمين على حياة المؤمنين.

وما يمكن تسجيله عن التجربة الأوروبية في التنسيق الضريبي هو اتسامها بالشمول والتدرج، فالتنسيق الضريبي يشمل الضرائب المباشرة وغير مباشرة ،ولكن على مراحل زمنية إلى جانب إقرار الاتحاد الأوروبي على إمكانية التنسيق الضريبي في مجال الضريبة غير المباشرة أسهل وأسرع تطبيقا من التنسيق في نطاق الضريبة المباشرة ،بينما يعتبر وضع القواعد المفضلة المعاملة الضريبية التي يتعين على الدول مراعاتها في تشريعاتها الداخلية لمنع التعرض وإعاقة التنسيق من الأمور الإيجابية على مستوى هذه التجربة من أجل ضمان حياد الضريبة اتجاه انتقال رؤوس الأموال والأشخاص بين دول الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: تحديات وأفاق التنسيق الضريبي المغاربي

يواجه الاتحاد المغاربي صعوبات وتحديات قبل وبعد قيامه وهذه التحديات على جميع الأصعدة، فواقع التكامل على الصعيد الاقتصادي لا يزال يعاني على هذا النطاق، فحالة التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد محدودة حيث أنها لجأت إلى التبعية للدول الأجنبية وهذا ما يعكسه ضعف التبادل التجاري بين الدول المغاربية إلى أبعد الحدود، حيث أن واردات المغرب العربي أكبر من صادرات ومعظم الواردات هي مواد استهلاكية مما يعني زيادة الضغط الأجنبي والدخول في نفق التبعية، قصد تلبية الحاجات الأساسية.

المطلب الأول: العوائق التي تعرقل مسار الاتحاد المغاربي.

هناك عدة عوائق تعرقل هذا المسار الاتحاد نذكر منها:

الفرع الأول: العوائق والعراقيل التي تقف في وجه إقامة تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي

على الرغم من التأكيد على إمكانية وجود المشروع المغاربي، وبالرغم من توفر مجموعة من الشروط الموضوعية والمقومات الأساسية المادية منها والمعنوية التي يمكن أن تحقق لدول المغاربية مكاسب ومزايا وأهداف وطموحات لا يستهان بها، إلا أنه ومن جانب آخر واجه مسار التكامل الاقتصادي المغاربي الذي يراوح مكانه منذ يوم إعلان قيامه عدد من الإخفاقات الكثيرة والعراقيل والمعوقات التي حالت دون بلوغ أهدافه ومن أهم هذه العوائق ما يلي:[1]

أولا: العوائق والعراقيل ذات الطابع السياسي: لا شك أن المشاكل والهزات التي عرفتها العلاقات السياسية بين دول المغرب العربي كان لها نصيب الأكبر في تعطيل مشروع التكامل بين هذه الدول ولعل أهم هذه الأسباب.

1- اختلاف الأنظمة السياسة في الدول المغاربية: يعد من أهم معوقات الدخول في أي نشاط مشترك يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي، لأن هذه الأنظمة تضع المصلحة الفردية والآنية فوق لمصلحة القومية الحضارية بعيدة المدى، فالعلاقات بين دول المغرب العربي مرتب العديد من الهزات.

2- ضعف أو غياب الإرادة السياسة: إن عملية التكامل الاقتصادي المغاربي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية المغاربية التي تقبل بمبدأ التكامل، وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي

[1] عفاف لومايزية طالبة دكتوراه، زهية خياري، تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل الشراكة الأجنبية المغاربية، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 03/ديسمبر 2018 م، ص79

تصب في هذا الاتجاه، كما يتطلب الأمر قدرا من التفاهم السياسي خصوصية عندما يتعلق الأمر بقضايا حساسة.

3- قضية الصحراء الغربية: تعتبر من أهم العوامل المعرقلة لقيام تكامل مغاربي، وقد أدت هذه القضية إلى تدهور العلاقات الجزائرية المغربية، الأمر الذي كان لها انعكاسات سلبية على مشروع التكامل، حيث طلبت المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء رئاسة الجزائر لها بسبب موقعها اتجاه قضية الصحراء الغربية.

4- قضية لوكاربي والحظر المفروض على ليبيا: فلقد أدى التزام دول المغرب العربي بالقرارات الدولية إلى بروز خلافات داخل الاتحاد وصل إلى حد الرفض ليبيا تسلم رئاسة المجلس من الجزائر سنة 1995احتجاجا منها على التزام الدول الأعضاء بالخطر الجوي الدولي المفروض عليها.

5- معيقات تطبيع العلاقات الجزائرية والمغاربية: تعد معوقات تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية أهم وأبرز معوقات العمل المغاربي المشترك. ويؤكد العديد من الباحثين على انه من غير الممكن بناء اتحاد المغرب العربي بدون الجزائر أو المغرب وذلك بحكم ثقلهما السياسي والاقتصادي. فتتلخص نقاط اختلاف البلدين في قضيتين هما إعادة فتح الحدود والنزاع حول الصحراء الغربية.

ثانيا: العوامل والعراقيل ذات الطابع الاقتصادي: بالإضافة إلى المشاكل السياسية المذكورة سابقا فإن قيام تكامل اقتصادي مغاربي يعاني من عدد من العراقيل والمعوقات لعل أهمها:

1- ضعف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي: على الرغم من وجود مجموعة من عوامل التقارب بين دول المغرب العربي، إلا أن حجم التبادل التجاري فيم بينهما يبقى ضعيفا ولا يرقى إلى المستوى المأمول فهو لا يتجاوز نسبة 3% من حجم المبادلات، في حيت تصل مبادلات هذه المنطقة مع أوربا حوالي 70% من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية. كما تبين الإحصائيات مثلا إن 78% من صادرات تونس موجهة إلى الاتحاد الأوروبي الذي بدوره يضمن 72% من الواردات لتونس، والمغرب 60% من مبادلاته التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي، والجزائر 58% من وارداته مع الاتحاد الأوروبي في مقابل 62% الصادرات، وبالنسبة لموريتانيا أيضا فان نصف مبادلاتها مع الاتحاد الأوروبي.

2- ضعف التعاون متعدد الأطراف: إن التعاون متعدد الأطراف بين الدول المغاربية يبقى ضعيفا هو كذلك، ولم يخرج حتى الآن عن بعد المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي بقيت حبيسة الأدراج دون أن تظهر لها آثار ملموسة على أرض الواقع، وهو ما يعقد مهمة تحقيق هذا التكامل.

3- التبعية الاقتصادية والتجارية للخارج: في المقابل ضعف التبادل التجاري والاقتصادي بين دول المغرب العربي، تبرز تبعية هذه الدول إلى الخارج خاصة الاتحاد الأوروبي، إذ تشير الدراسات التي تلقى مبادلات الدول المغاربية تتم معها، كما أن الاقتصاديات المغاربية ظلت مرتبطة بالدول الصناعية من خلال هيمنة هذه الأخيرة على الأسواق المغاربية.

4- التباين والاختلاف في السياسات والنظم الاقتصادية وتخلفها: إن اختلاف السياسات الاقتصادية بين دول المغرب العربي يعتبر من معوقات إقامة تكامل اقتصادي، إذ أن كل من تونس والمغرب وموريتانيا تتبع سياسات اقتصادية ليبرالية في حين أن الجزائر وليبيا كانت تطبق سياسات اقتصادية موجهة، قبل أن تقوم بتحرير اقتصادها، كما تحلف اقتصاديات هذه الدول يعتبر من العوامل المعرقلة لإقامة تكامل اقتصادي مغاربي.

ثالثا :المعوقات والعراقيل ذات الطابع المؤسساتي: إن المعوقات ذات الطابع المؤسساتي لقيام تكامل بين دول المغرب ممثل عقبة حقيقية في وجه تحقيق هذا التكامل ،والتي وضعتها الدول الأعضاء من خلال معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي، ففي الواقع هذه العراقيل تابعة من طريقة صياغة هذه المعاهدة والتي جعلها عرضة لكل الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء ،وإن انعدام الثقة المتبادلة جعل كل دولة متحفظة جدا وهو ما حرم اتحاد المغرب العربي من أن يرتقي إلى مستوى حقيق من التكامل الإقليمي ،كما أن التحجج بمبدأ السيدة الوطنية وغياب أي رؤية استراتيجية وقلة التجربة في مسائل التكامل كلها عوامل أدت إلى اعتماد مبدأ التصويت بالإجماع بالرغم من أن هذه الدول هي عضو كذلك في الجامعة العربية .وتعرف مدى عرقلة هذا المبدأ لنشاط الاتحاد غير أن ذلك لم يمنع من اعتماد كما أن أي تعدى للاتفاقية مراكش يجب أن يحظى بموافقة الدول الخمس الأعضاء ،وإن هذه القاعدة المعرقلة تم إتباعها بقاعدة أخرى مكملة تشترط التصديق على الاتفاقيات من قبل كل الأعضاء قبل البدء في تنفيذها ،وهو ما أدى إلى توقيع 36 اتفاقية مشتركة خمسة فقط منها دخلت حيز التنفيذ.

الفرع الثاني: الأزمة الليبية الراهنة وتداعياتها على اتحاد المغرب العربي

- **طبيعة الأزمة الليبية:**

إن الثورة الليبية التي حدثت في منتصف شباط 2011، هي إحدى الثورات التي شهدتها فترة الربيع العربي، حيث أن هذه الثورة تأثرت إلى حد كبير بالثورات العربية المجاورة التي سبقتها في كل من مصر وتونس، وتشابهت

معهما في الأسباب وفي العديد من العوامل المحركة التي كان أساس معظمها منطلقا من معاناة شعوب هذه الدول، وكان سببها الأكبر والأشد سواء فساد أنظمتها السياسية الحاكمة وتماديها في سطوة الطغيان.

رغم التشابه الكبير في الأسباب والمسببات بين الثورات الثلاث، إلا أن الثورة الليبية جاءت على شكل مختلف في العديد من الجوانب، وهذا ما يبدو جليا خلال طبيعة البيئة التي تصاعدت فيها الثورة الليبية، حيث اتسمت الثورة الليبية بالتناقض الواضح بين حجم ما تملكه الدولة من موارد نفطية هائلة وواقع الحياة السيئة للغالبية العظمى من المواطنين الذي لا يقل اختلافا عما في الدول الفقيرة تماما.

وكان أبرز ما تميزت به الثورة الليبية عما سبقتها من الثورات هو أيضا سرعة التحول من المسار السلمي إلى المسار المسلح، وما تزامن مع ذلك من مجازر دموية قاسية استوجبت تدخل القوى الدولية من اجل حماية أرواح المدنيين. دخلت الثورة بعد سقوط النظام في مشكلة وذلك بعد نتيجة لغياب قواعد الدولة المؤسسية ذات الخبرة والتقاليد الراسخة، وأدى الوضع القائم أنداك إلى بروز العديد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمثل طموح الشعب في الحرية والعدالة والأمن وإرساء قواعد دولة القانون والمؤسسات، وكانت السبب الجذري في جنوح الثورة عن مسارها وتحولها إلى حرب أهلية دامية سحقت الهدف الأساسي للثورة تماما.

- **الأزمة الليبية وخطر القاعدة في المغرب العربي.**

ما من شك إن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني صعب في المنطقة يصطبغ بالهشاشة، فنفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية، وتأهب القوى المعدية للثورة المضادة جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب بالثوار الليبيين، وتسلل عدد أخر إلى الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك. فمن الواضح أن التنظيم يبحث حتما عن الاستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه الإرهابي في منطقة المغرب العربي عموما.

ويبدو جليا أن عناصر تنظيم القاعدة في المغرب العربي دخلت مؤخرا فيما وصفوه ب «مرحلة متقدمة من التسليح السريع" جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة. حيث نشهد بداية تسليح عسكري جدي لتنظيم القاعدة في المغرب العربي، انطلاقا من ليبيا الأمر الذي جعل هذه المجموعة المسلحة تنتقل إلى حرب العصابات وذلك على ضوء الإمدادات العسكرية الثقيلة لعناصره. إن تنامي تواجد عناصر المجموعة الإرهابية المغاربية في ليبيا وحولها، كان وراء المخاوف التي عبرت عنها السلطات الجزائرية، و التي كانت ربما إلى جانب أسباب أخرى وراء موقفها من الثورة الليبية ككل.

وكانت الجزائر ترجح أن تقع هذه الأسلحة بيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، و أن عمليات التهريب الأسلحة ستكون له تداعيات أمنية على المغرب العربي عامة، و الجزائر و تونس خاصة باعتبارهما دولتين مجاورتين.

مهما كان حال الأزمة الليبية فإن فترة عدم الاستقرار فيها وفي دول الجوار ستستمر لفترة زمنية. وخاصة أن الجارتين الواقعتين غرب ليبيا هما الجزائر وليبيا واللتان تتقاسمان مع ليبيا حدودا هي الأقرب إلى طرابلس، لهما مواقف متناقضة فيما يخص الصراع الدائر في ليبيا. فتونس تحاول أن تقف موقف الحياد التام بين المتصارعين وهي في وضعية حرجة، فالطرفان يخضعانها ولو بصفة غير مباشرة إلى ضغوطات عالية، فالطرفان يعملان على السيطرة على المعابر الحدودية التي تمثل لكليهما شريان الحياة. ولقد حصل وإن استعملت الأراضي التونسية في هذا الصراع رغم التنديد التونسي و التهديد باللجوء إلى الأمم المتحدة. فتونس تخضع كذلك إلى ضغط قوات الحلفاء في إطار عمليات الناتو من اجل إيصال الذخيرة من الغرب إلى الثوار الليبيين إلى أنها رفض وبشدة فلقد ناورت تونس من اجل أن تحافظ على مسافة معقولة بين الطرفين.

- **تأثير الأزمة الليبية على دول اتحاد المغاربي:**

إن منطقة المغرب العربي توجد الآن في مفترق طرق بفعل الأحداث الجارية في ليبيا، التي تحولت بسرعة من ثورة شعبية ضد نظام العقيد القذافي إلى نزاع مسلح في شكل حرب أهلية شاملة، ستحمل معها في حالة استمرارها الكثير من المخاطر على ليبيا خاصة والمغرب العربي عامة.

1-تأثير انعدام تقاليد العمل السياسي في ليبيا: عاشت ليبيا منذ عقود تحت نظام قل نظيره في الزمن المعاصر، حال دون قيام أي نوع من أنواع المؤسسات العصرية أو التنظيمات السياسية أو الاجتماعية أو المدنية كما أفرغها من النخب الثقافية التي قد تشكل مرتكزا للحياة السياسية والاجتماعية والمدنية في المستقبل المنظور. مما يعني وجود فراغ كبير في الحياة السياسية والإدارية عند سقوط نظام القذافي نتيجة عدم الخبرة السياسية والمهنية لدى من سيتولون تسيير أمور الدولة. مما سيعقد ترتيب أوضاع ليبيا ويجعلها تترنح لفترة طويلة نسبيا مفتوحة على كل الاحتمالات.

3-الحرب الأهلية

2-الافتقار الشديد إلى المؤسساتية: فالوضع الليبي غير مستقر وهو ما ينطوي على العديد من المخاطر بالنسبة لمنطقة المغرب العربي خصوصا تأثيره على التحول الديمقراطي الجاري في بعض أقطارها. فعدم الاستقرار في ليبيا سيزيد من إرباك الوضع في تونس خاصة في حالة استمرار الحرب الأهلية في ليبيا للقرب الجغرافي والتداخل الاجتماعي و التأثير الاقتصادي المتبادل.

4-الوضع الاقتصادي: إن النزاع الحاصل في ليبيا أثر و مازال يؤثر على مجمل الأوضاع في منطقة المغرب العربي مما سيؤدي إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية و هو ما يؤدي إلى خلق مناخ من التوتر على الحياة السياسية و يتجلى ذلك من خلال:

- ✓ تأثير اللاجئين على وضع الاقتصاد التونسي: أدت الأزمة الليبية إلى تدفق ألاف من العمال الأجانب على الأراضي التونسية نازحين من ليبيا وقيام تونس بتوفير لهم الخدمات الأساسية سيزيد من مشاكل اقتصادها الذي كان يعاني من تبعات الثورة لتحمله أعباء إضافية بفعل هؤلاء اللاجئين لعدم وجود أي دولة راغبة في استقبلاهم.
- ✓ التأثيرات الاقتصادية جراء غلق السوق الليبية أمام البضائع التونسية: فليبيا تشكل سوقا استهلاكية للبضائع التونسية واندلاع الأزمة جعل تونس تخسر الكثير من هذه السوق الهامة في وقت هي بأمس الحاجة إليها، الأمر الذي ضاعف مشاكلها الاقتصادية وهو ما انعكس على الوضع السياسي و الاجتماعي.
- ✓ التأثير الاقتصادي والاجتماعي لعودة العمالة المغاربية من ليبيا: تعتبر ليبيا قبلة لعمالة أقطار المغرب العربي، واندلاع الأزمة بها اضطر هذه العمالة إلى العودة إلى أقطارها الأصلية، مما شكل أعباء إضافية (سياسية و اقتصادية) وهذه الأقطار التي تعاني في أغلبيتها من بطالة متفاقمة.

إن المعطيات السابقة ستؤثر على الاستقرار السياسي والوئام الاجتماعي في أغلبية أقطار المغرب العربي، الأمر الذي سيؤثر على عملية التحول الديمقراطي الجارية في بعضها.

فمنذ حدوث الأزمة الليبية توقفت العديد من الاستثمارات في حين تراجع عدد من المستثمرين بموظفيهم وعمالهم من بعث مشاريع إلى تونس بحجة توتر الأوضاع على حدودها وتواجد جماعات مسلحة فيها. فمنذ بداية الأزمة في ليبيا في 2011 تراجعت المبادلات التجارية بين تونس وليبيا بشكل كبير. حيث قامت 1300 مؤسسة اقتصادية تونسية بتوقيف صادراتها نحو ليبيا. مما أدى إلى الإخلال بالموازنات المالية لهذه المؤسسات. وقد أعلن نحو 200 مؤسسة إفلاسها في حين طالبت بقية المؤسسات تقديم الدعم الكافي من الدولة لكي تستطيع الحفاظ على توازنها المالي باعتبارها تشغل ألاف العمال وأصبحت عاجزة عن توفير رواتبهم.

كما أن استقرار ألاف الليبيين في تونس منذ عام 2011 قد أثر بشكل كبير على الاقتصاد التونسي حيث تراوح عدد المقيمين بين 500 ألف ومليوني ليبي على فترات متعاقبة مما أثقل كاهل الدولة التونسية التي ذكرت عام 2014 إن كلفة الدعم لديها تجاوزت 4455 مليون دينار و هو ضعف ما كانت تدفعه كلفة دعم المواد الاستهلاكية الأساسية قبل 2011. وبناءا على هذه الإحصاءات تظهر الدراسة على أن الدولة التونسية قد

تأثرت بشكل كبير على جميع الأصعدة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية بالثورة التونسية والمرحلة التي تلتها. ونتيجة للتعقيدات الداخلية للمجتمع الليبي وتعقيدات المحيط الإقليمي استهلكت السنوات الأولى بشكل أكثر مما ينبغي من بنية تونس وأثقلت كاهلها اقتصاديا وفرضت عليها أعباء لم تكن تونس التي خرجت من أزمة قريبة ومماثلة قادرة على احتواء تبعات الأزمة الليبية من لاجئين وتحمل أعبائهم بالإضافة إنها أصبحت معبرا للسلاح لكافة الأطراف المتناحرة على السلطة مما جعل من الضروري جدا الاهتمام بالجانبين الاقتصادي والتنموي بين تونس وليبيا.

5-التدخل الخارجي على المنطقة: إن النزاع في ليبيا سرعان ما تم تداوله في شكل تدخل أجنبي تحت مظلة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 الذي قضى بحماية المدنيين والحظر الجوي على ليبيا. ولكن من المعروف أن حلف "الناتو" الذي أوكلت له مهمة تنفيذ هذا القرار تقوده الدول الغربية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وايطاليا وبريطانيا الساعية أصلا إلى التدخل في ليبيا للمحافظة على مصالحها وتوسيعها خلال زيارة استثماراتها في قطاع النفط الليبي المغري لهذه الدول. ف إن مطامع الدول الغربية التي تقود هذا التدخل سيؤثر على منطقة المغرب العربي برمتها مما يجعلها تتحكم في شكل النظام الليبي ونوعية ديمقراطيته وكذا طريقة إدارته لعلاقاته الخارجية خاصة محيط الإقليمي.

إن التدخل الأطراف الغربية في الشؤون الليبية يجعلها تتحكم في تسيير العلاقات المغاربية مما يجعلها تدار وفقا لمصالح تلك الأطراف على حساب مصالح المغرب العربي.

وخلاصة القول انه مهما كان النزاع المسلح في ليبيا فإنها ستعرف مخاضا طويلا عسيرا في مسارها نحو الانتقال الديمقراطي وبناء دولة عصرية حديثة تحكمها المؤسسات ويسود فيها القانون وعبر تعرجات ذلك المسار واضطراباته الكثيرة. كما في متوقع ستؤثر على أغلبية قضايا المغرب العربي عموما والتحول الديمقراطي خصوصا الجاري في بعض الأقطار.

المطلب الثاني: آفاق توحيد العملة في دول المغرب العربي[1]:

يعتبر إعادة بعث اتحاد المغرب العربي عاملا مهما في تحريك العلاقات الاقتصادية بين الدول المغاربية فتوحيد العملات بين دول الاتحاد يعتبر عاملا مهما في تعزيز هذه العلاقات وتحرير المبادلات التجارية بينهم.

[1]كميل الساري، ترجمة كامل المرعاش، "الاختلالات البنيوية والسياسات النقدية والمالية الدولية"،Edition cabrera ، ص 292-295.

- في المرحلة الأولى يجب إنشاء بنك مركزي مغاربي وهو من يقوم بمهام المقاصة والتسوية بين المدفوعات الدولية بهدف تعزيز التجارة وحركة رؤوس الأموال والأشخاص من دون استخدام العملة.
- من شأن التعاون النقدي أن يأخذ شكل اتفاقيات معارضة والمدفوعات الثنائية أو متعددة الأطراف مع هدف تحقيق قابلية التحويل يقتصر على دول المغرب العربي حيث يجب ألا توجد أي قيود على صرف العملات في المعاملات النقدية أو الرأسمالية.
- التكامل النقدي: ويتطلب نقل بعض الصلاحيات من السلطات الوطنية للموائمة بين المغرب العربي وسياسات سعر الصرف، وهذا التقارب الاقتصادي والنقدي يفرض الشفافية في البيانات الإحصائية.
- انشاء مركز للدراسات المغاربية: يقوم بتوجيه المجاميع الرئيسية ومسؤول عن التنبؤ في نماذج الاقتصاد القياسي وهذا ما يستوجب على الدول الاتحاد المغاربي تحديث أدواتها الإحصائية وجعلها شفافة وموثوق فيها.
- تحقيق اتحاد نقدي كامل: أي تحقيق هذا الاتحاد مع عملة موحدة ويتوقف ذلك على وضع سياسات التعاون متبادلة المنفعة وإنشاء منطقة اقتصادية بهدف تعزيز الإصلاحات الهيكلية وجذب الاستثمارات الأجنبية المنتجة، أي استقبال رؤوس الأموال الأجنبية من خلال التركيز على عوامل المدخلات التكنولوجية ومعرفة كيفية خلق فرص العمل في مجالات إحلال الواردات وذلك لإعادة التصدير.
- كما ينبغي للدول التي لديها وفرة في احتياطات العملات الأجنبية مثل الجزائر أن تضع أموالها في استثمارات منتجة في المنطقة وتكون طويلة الأجل، كما على الدول المغاربية أن تسعى إلى تعزيز تبادل السلع والخدمات ورأس المال لتحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي وتحقيق التقارب الاقتصادي.
- عملات دول المغرب العربي غير قابلة للتحويل و هذا ما يمنع الهروب المحتمل لرؤوس الأموال خارج المنطقة المغاربية، كما أن صعوبة الحصول على العملة الأجنبية تؤثر على الواردات، إما إذا كانت هناك عملة مشتركة بين دول الاتحاد المغاربي فإن ذلك يسهل للفاعلين الاقتصاديين المغاربيين من التصدير و الاستيراد داخل المغرب العربي من دون استخدام العملات، و كذلك يمكن للمسافرين المغاربيين استخدام العملة المغاربية لتنقل بحرية داخل الأراضي المغاربة، كما يمكن تأسيس معهد نقدي مغاربي تعهد له مسؤولية التعامل مع التفويضات بين التدفقات النقدية في كل فترة و ذلك بتسجيل التعاملات سواء الدائنة أو المدينة ثم يتم تسويتها بين دول المغاربة.
- توحيد العملة في دول المغرب العربي يتوقف على وتيرة الإصلاحات الهيكلية وآليات تنفيذ التقارب بين اقتصاديات المغاربية، إلا أن القرار النهائي هو القرار السياسي في هذه الدول.

المطلب الثالث: مدى إمكانية استفادة دول المغرب العربي من التجربة الأوروبية.

من خلال دراسة التجربة الأوروبية في مجال التنسيق الضريبي يتضح لنا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب في إحداث تنسيق ضريبي على الدخل. بينما قطعت شوطا كبيرا في مجال الضرائب غير المباشرة.

يمكن لدول المغاربية تدعيم خطوات التنسيق في مجال ضرائب الدخل من خلال:

1. تفعيل دور الاتفاقية الجماعية لتجنب الازدواج الضريبي والتي تبناها مجلس الوحدة الاقتصادية ولم تصادق عليه اغلب الدول العربية وقد يكون من الملائم أن يعاد النظر في صياغته نصوص هذه الاتفاقية بما يتماشى مع تطورات الفكر الضريبي الدولي في وسائل تجنب الازدواج الضريبي والحد من التهرب الدولي.
2. العمل على إحلال الاتفاقية الجماعية محل الاتفاقيات الثنائية لتجنب الازدواج الضريبي التي أبرمتها الدول العربية فيما بينها.

أما في مجال الضرائب غير المباشرة فنظرا لاختلاف الدول العربية في تطبيقاتها للضريبة على الإنتاج أو الاستهلاك أو المبيعات مما يشكل صعوبة في تحديد الأساس المشترك للتنسيق الضريبي ويتعذر معه بالتالي تطبيق معايير التنسيق أخذت بها الجماعة الأوروبية لتنسيق الضرائب العامة الجمركية من خلال العمل على توحيد التعريفة الجمركية الذي يساعد على انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول بدلا من هروبها خارج المنطقة العربية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تمت دراسة تبيان مختلف الإمكانيات التي تتوفر عليها منطقة الاتحاد المغاربي التي تمكنها من تحقيق قيم مضافة والتطرق إلى مدى أهمية التنسيق الضريبي بالنسبة إلى دول المغرب العربي ابتداء من إقامة الاتحاد والمصادقة عليه. الأمر الذي سعى بدوره إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية.

بالإضافة إلى إبرام عدة اتفاقيات تهدف إلى تفادي الازدواج الضريبي بينهم وكذا إمكانية استفادة دول الاتحاد المغاربي من خلال تجارب التنسيق الضريبي السابقة خاصة تجربة الاتحاد الأوروبي التي اتصفت بالصرامة في التنفيذ والتضحية بجزء من المصلحة والسيادة الضريبية لكل دولة من اجل المصلحة العليا للاتحاد.

تعتبر المبادلات التجارية بين دول الاتحاد المغاربي لحد اليوم الأضعف في العالم في حين تسعى كل دولة إلى إبرام عدة اتفاقيات مع البلدان التي تتمتع بالاقتصاد الوافر خاصة بلدان الاتحاد الأوروبي. مما نستنتج أن التنسيق الضريبي في دول الاتحاد المغاربي مرهون بالقضاء على العراقيل العديدة وتدعيمه وتوثيقه بروابط التعاون وتبادل المعلومات بين إدارات الضرائب للدول من خلال إقامة بنك مغاربي للمعلومات الضريبية وسن قواعد مشتركة في المنطقة تحكم عمليات التحصيل والمراقبة.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

تم من خلال هذه الدراسة تناول موضوع التنسيق الضريبي ودوره في تفعيل التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي لما يعود به من أثار ايجابية على المنطقة وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء من خلال الرفع من حجم المبادلات التجارية فيما بينهم. لذا جاء الفصلين لهذه المذكرة من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاولة التحقق من صحة الفرضيات المقترحة، فتبين لنا مما سبق أن التنسيق الضريبي أداة هامة وفعالة في تحقيق التكامل الاقتصادي، فهو يعمل على إلغاء كافة الحواجز الجمركية التي تقف عقبة في طريق تحرير التجارة والأشخاص والنقل، إن العمل على تنسيق الأنظمة الضريبية لمجموعة من الدول الأعضاء في إطار تكتل جهوي قد صار إحدى الاهتمامات الأساسية لدى صناع القرارات في هذه الدول، وهذا من أجل إعطاء دفع قوي للتكامل الاقتصادي وتجنب معوقاته.

أولا: النتائج العامة للدراسة

لخصت دراستنا لمختلف جوانب هذا الموضوع إلى النتائج التالية:

1- يعتبر التكامل الإقليمي مجالا استراتيجيا يمكن على مستواه تحقيق نمو موجب لاقتصاديات الدول المنخرطة في هذا النسق، بتفعيله لحركة المبادلات التجارة البينية بصفة خاصة والدولية بصفة عامة، إلى جانب ذلك استقطاب رؤوس الأموال المنتجة داخل وخارج المنطقة، وبينت التجارب الدولية أنه لا توجد طريقة واحدة في التكامل الإقليمي بل تختلف مراحل التكامل تبعا للظروف السائدة في كل منطقة من العالم.

2- تزايد الاهتمام بإقامة تكتلات الاقتصادية لما تعود على الاقتصاديات المتكاملة من مكاسب لتحرير التجارة والانفتاح على العالم الخارجي وقد بدأ التسابق لإقامة مثل هذه التكتلات في جميع أنحاء العالم سعيا وراء تحقيق أكبر المكاسب وتعظيم المنافع.

3- يعد اتحاد المغرب العربي من الفرص البديلة المضيفة حاليا وذلك لطبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه في إعادة التوازن للعلاقات المشتركة الاقتصادية والسياسية في العالم الخارجي، خاصة مع ما يملكه من قدرات ومؤهلات تمكنه من تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن ما يطبع هذا التكامل هو قلة النتائج المحققة نتيجة للعراقيل الاقتصادية والسياسية.

4- تجسيد التنسيق الضريبي بين دول الاتحاد المغاربي لم يتحقق لحد اليوم ناهيك عن الصراعات القائمة إلى حد اليوم. ولا يزال التبادل التجاري بين الدول المغاربية محدود يتميز بهشاشة بنيته.

5- تبقى التجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي المرجع الأساسي لإقامة تنسيق ضريبي خاصة فيما يتعلق بالضرائب الغير مباشرة، حيث قطعت أشواطا لا بأس بها، في حين عجزت الجهود العربية في تحقيق هذا التنسيق ولم يتعدى ذلك حدود الاتفاقيات والقرارات التي بقيت حبرا على ورق.

ثانيا اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى صحيحة فالتنسيق الضريبي يعمل على تفعيل التكامل الاقتصادي من خلال تنسيق الضرائب بين الدول الأعضاء وإزالة الحواجز الجمركية والعقبات التي تواجه هذا التكامل ومنه تحرير المبادلات التجارية الأمر الذي يساهم بدوره في تحقيق الرفاهية الاقتصادية.
- الفرضية الثانية نعم هي فرضية صحيحة توجد تجارب يمكن الاستفادة منها في مجال التنسيق الضريبي خاصة تجربة الاتحاد الأوروبي الذي يجب أن نقتدي بها.
- الفرضية الثالثة صحيحة لا يزال التنسيق الضريبي في المغرب العربي يواجه تحديات وعقبات كثيرة تعرقل مسار نموه.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

انطلاقا مما توصلنا إليه من نتائج هذه الدراسة، يكفي وضع هذه التوصيات الآتية والاقتراحات التي تعمل على تفعيل التنسيق الضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي كما يلي:

1- الإسراع في حل العلاقات السياسية العالقة التي بسببها تم تعطيل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي برمته، لذا يتوجب فتح حوار صريح بين أصحاب القرار في الدول المغاربة مبني على احترام الرأي الآخر وتحكيم العقل والشرعية الدولية.

2- أظهرت التجارب السابقة أن التنسيق الضريبي في إطار العلاقات التكاملية يؤدي إلى ضرورة توفر نظام معلومات متطور يسمح بنقل المعلومات بكل سهولة، سرعة وأمان بين مختلف الإدارات والذي في نظرنا لا يتم إلا بعد إقامة نظام معلومات داخلي أو وطني يربط بين مختلف فروع الإدارة في بلد معين.

3- إثراء موضوع التكامل الاقتصادي المغاربي بإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوع وخلق مؤسسات بحث مغاربية تساهم في تثمين هذه الدراسات.

4- في حال التوصل إلى اتفاق فيما يخص التنسيق الضريبي بين الدول المغاربية القيام بإعداد مدونة أو قانون ضريبي مغاربي موحد يتعلق بإجراءات الضريبية المشتركة التي ستطبق في المنطقة.

5- العمل على إنشاء عملة نقدية موحدة وذلك بالاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي.

رابعا: آفاق الموضوع

لقد تناولت الدراسة الحالية تفعيل التنسيق الضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي وإشكالية تفعيل هذا التنسيق بالاستناد على التجارب العالمية المختلفة في هذا المجال خاصة (تجربة الاتحاد الأوروبي)، التي كانت ناجحة. رغم تناول الموضوع لجوانب عديدة، إلا أنه لم يتطرق إلى بعض النقاط التي من شأنها أن تكون موضوعات بحث لاحقة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

- ✓ **الكتب:**

1- أبو ستيت فؤاد، "التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط1، 2004م.

2- أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد النقدي والدولي"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2009م.

3- أعاد حمود القسي، "المالية عامة والتشريع الضريبي"، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 2000م.

4- الجوهري يسري، "دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية'، نشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1975م.

5- بوقارة حسين، "سياسات التكامل الاقتصادي والاندماج"، مطبوعة محاضرات طلبة قسم الماجستير دائرة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر، 1993 /1994م.

6- بيلا بلاسا، "نظرية التكامل الاقتصادي "، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر ،1964م.

7- التينر سمير،"التكامل الاقتصادي العربي وقضية الوحدة العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1978م.

8- حسين عمر،"التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصرة: النظرية والتطبيق"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998م.

9- رفعت السيد العوضي وإسماعيل علي سيوني، "الاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية " ، منظمة العربية لتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،2007 م.

10- كميل الساري، الاختلالات البنيوية والسياسات النقدية والمالية الدولية، ترجمة كامل المرعاش.

11- سماح أحمد فضل، "المشروعات العربية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي"، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2010م.

12- سمير محمد عبد العزيز، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، ط1، 2002م.

13- السيد عبد المولى، "الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية"، مطبعة الإسكندرية، القاهرة، مصر، ط1، 2002م.

14- صايغ يوسف عبد الله، "الإدماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية –دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1982.

15- صلاح الدين حسن السيسي، "الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو"، السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، 2003م.

16- عبد المطلب عبد الحميد،" السوق العربية المشتركة واقع والمستقبل في الألفية الثالثة "، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،2003 م.

17- عبد المطلب عبد المجيد، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1 ،2003م.

18- عزوز علي، "آليات ومتطلبات التنسيق الضريبي العربي"، مطبعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، ط1، 2012 م.

19- عماد عبد الغني، الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2005م.

20- عوض إكرام عبد الرحيم، "السوق الشرق أوسطية "، مركز الحضارة العربية، القاهرة، مصر، 2000 م.

21- فوزي عطوي،" المالية العامة–النظم الضريبية وموازنة الدولة "، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، 2003م.

22- مجذاب بدر، عناء وحي الدين حسين، "المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط "، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، 1998م.

23- محمد سيدي عابد، "التجارة الدولية "، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001م.

24- محمد عبد العزيز العهجية، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعات المصرية، 1978م.

25- محمد يونس، على عبد الوهاب نجاة، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2009م.

26- مدحت صادق، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، مصر، 1997م.

27- مرسي فؤاد، "دراسة مقارنة للتكامل الاقتصادي العربي"، مجلس الوحدة الاقتصادية الأمانة العامة، عمان، الأردن، 1983م.

28- منير الحمش،"مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين" –متأهلات في الفكر والنمو والأزمات – الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ،2001م.

29- الندوى محسن،" تحديات التكامل لاقتصادي العربي في عصر العولمة "، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، ط1 ،2011م.

30- هشام محمود الأقدامي، "العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009م.

31- يونس أحمد البطريق المرسى السيد حجازي، "النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 م.

32- يونس محمود،" اقتصاديات دولية " ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر، 2007م.

✓ **الأطروحات ومذكرات التخرج:**

1-أكرم عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة"، مكتبة مدبولي، 2002م.

2-العاقر جمال الدين، "التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 2009.

3-بكري كامل، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1986م.

4-رابح فضيل، "التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 199م

5-زواوي فضيلة،" تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر "، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس ،2008 /2009م.

6-فرح شعبان، "التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي "، مذكرة تخرج ضمن نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف ،2005م.

7-فليح حسن خلف، "اقتصاديات الوطن العربي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 ،2004م.

8-قارة ملاك،" التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منثوري، الجزائر ،2014/2013م.

9-قدور بوزيدي، "التكامل الاقتصادي العربي " رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير 1999م.

10- لامية لخضاري نجاة، "التكامل النقدي الأوروبي منطقة النقد المثالية ومدى استفادة الدول العربية"، رسالة ماجستير جامعة تلمسان ،2006م.

11- لمقدم عبيرات، "التكامل الاقتصادي الزراعي العربي والتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2002م.

12- عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، بحوث ودراسات، جامعة الخامس السويسي، الرباط، المغرب.

13- محمد عباس محرزي، "التجانس الضريبي في إطار التكامل المغاربي"، رسالة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 م.

14- محمد عباس محرزي،"نحو التنسيق الضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2005/2004م.

15- محمد هشام خواحكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1972م.

✓ **مجلات:**

1- عماد عبد الغني، "التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة –أسباب التغير وشروط الانطلاقة، مجلة المستقبل العربي، العدد250، ديسمبر 1999م.

2- عفاف لومايزية، زهية خياري، تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل الشراكة الأجنبية المغاربية، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 03/ديسمبر 2018 م.

3- محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، مجلة بحوث الاقتصادية عربية، العدد السابع ، القاهرة، مصر ،1997م.

4- رمضان صديق محمد، نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية "، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد الأول، ديسمبر 2002م.

✓ **ملتقيات:**

1- فاروق مرسي متولي، "تنسيق الضرائب في البلاد العربية (مجالاته، وإمكانيات تطبيقه)، ندوة التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة، الأمانة العامة الجامعة العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1995م.

2- عبد الله علي الملا، "تجربة التعاون لدول الخليج العربية في مجال التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات المشتركة"، ندوة التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 1995م.

3- جمال الدين زروق، عادل التجاني عبد الله، "التنسيق الضريبي في إطار التجمعات الإقليمية تجربة الدول العربية "، دراسة قدمت في الندوة السنوية المشتركة حول إصلاحات مالية الحكومة في الدول العربية، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، العدد2، 2007 م.

4- كمال رزيق، فرص التكامل الاقتصادي الدولي بين الواقع والافاق، المؤتمر العلمي الدولي، الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، سعد دحلب، ص 07.

5- محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي، رؤية عربية للقمة الاقتصادية، الدوحة، 8-7 تشرين 2007، ص 10.

✓ **تقارير:**

1- الأكاديمية العربية للعلوم الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، ط1، المجلد4، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2007م.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2019

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2019.

4- المنتدى الاقتصادي العالمي،2017 -2018.

5- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، العمل الاقتصادي العربي المشترك ومنظمة التجارة العالمية، فبراير، 2001م.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Yalwiga Farowiez Economie International, Benjamin, quebec, 1995.

2- Arsèn Rierer ,thianh-Dao Tran ,international régional sud et répartition intra-zone activité en revue Economique ,volume 55,numéro 1,presses de science po ,paris ,janvier 2004.

3- Andrew Harissors, Ertugrul Dalkiran, EraElsey.

4- Jean –pascal Bassino, Jean-Yves Leroux, pascal Micheline, les politique économiques édition, Foucher, paris ,2005.

5- Jean Marc Siroén, la régionalisation de l'économie mondial et multilatéralisme, cahier de français, n°299, novembre 2000.

6- Jose Marcos pinto Alveres ,perpesctive on tax harmomzation for brazil and fr the southern common Market ,the institut of Brazilian basiness management issues 5pring 19

7- Division de l'environnement national et international, « les enjeux de l'international maghrébine»,document de travail n=°90,Direction de la politique économique général ,ministère des finances et de la privatisation

8- Direction de l'étude et de la prévision financière, enjeux de l'intégration maghrébine, les couts de non Maghreb, 2008.

9- Mohamed Boussetta , « espace euro –méditerranéen et cout de la non intégration sud-sud le cas des daya du Maghreb , Frémisse ressers programme ,Marseille ,France , Aout 2004.

10- International monetary fund, direction of trade station, year bock, wash integration 2001.

11- Appleyard and Field, international economic, Irwin, 1995.

12- Retiration, le système économique de la communauté européenne, Ed Dalloz, paris ,1990.

13- SIROEN Jean-Marie, finances international, soula direction de colin éditeur, paris ,1993.

14- Annie valle, système fiscaux, édition du seuil, France ;2000.

15- Commission européenne, valeur ajouté communs taire dans le cadre des politique ,structurelles –définition et critères d'évaluation ,document de travail ,Bruxelles ,Belgique ,1999.

ثالثا: مراجع الانترنت

1- http://www.arablegueonline.org/arableag/index.jsp

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

تفعيل التنسيق الضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
التخصص: اقتصاد دولي

من إعداد:
شبلي أسماء

تحت اشراف الأستاذ:
صيد فاتح

لجنة المناقشة:

- الأستاذ: ركي أحسن – رئيسا
- الأستاذ: صيد فاتح – مقررا
- الأستاذ: بلارو علي – ممتحنا

السنة الجامعية 2019 - 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يمر الاقتصاد العالمي بتفاعلات وتحولات اقتصادية كبيرة بزيادة معظم الدول على اختلاف أنظمتها نحو تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية، خاصة وأن العالم يعيش الكثير من المتغيرات التي لم تعد على دولة دون الأخرى، وبالتالي فلم يتبقى أمام الدول إلا الدخول في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي في كل المصالح والظروف الطبيعية والجغرافية المشتركة.

فسعت معظم دول العالم إلى إقامة تجمعات إقليمية من أجل الاستفادة من القيم المضافة والمزايا التي قد تنشئها مثل هذه التكتلات منها تحرير انتقال البضائع والسلع وعوامل الإنتاج، فتنسيق السياسات الاقتصادية كالسياسة الضريبية الهادفة إلى تحفيز التنمية الاقتصادية وتوحيد المعايير التقنية وترقية المبادلات التجارية وبالتالي تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في التكامل الإقليمي، فيشكل تنسيق السياسات والأنظمة الضريبية الأدوات الرئيسية الأساسية في بناء التكامل الإقليمي بحيث ما يكون التنسيق الضريبي محكما ومتينا بقدر ما تكون الانعكاسات ايجابية على اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل.

إشكاليــة

إلى أي مدى يساهم التنسيق الضريبي في تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي؟

الأسئلة الفرعية

-ما هو واقع التنسيق الضريبي في إطار الاتحاد المغاربي؟
-كيف يمكن الاستفادة من التجارب التكاملية الإقليمية في مجال التنسيق الضريبي؟
-ما هي مختلف التحديات والعقبات التي تواجه التنسيق الضريبي في المغرب العربي؟ وما هي أفاقه؟

فرضيات البحث

تتمثل الفرضيات التي نعمل على اختبار صحتها فيما يلي:
1-يعمل التنسيق الضريبي على تفعيل التكامل الاقتصادي.
2-توجد تجارب إقليمية يمكن الاستفادة منها في هذا المجال.
3-لا يزال التنسيق الضريبي في المغرب العربي يواجه بعدد من التحديات والعقبات.

أهمية البحث

-تظهر أهمية البحث في كون التنسيق الضريبي بين الدول أداة هامة في تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي وذلك بهدف ضمان حياد الضريبة اتجاه التجارة الدولية لدول التكامل الاقتصادي وتفادي العوائق والعراقيل التي تحول دون التنقل الحر للأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء وتخل عن الآثار السلبية للضريبة ووضعها في إطارها المحايد لضمان نجاح التكتلات الاقتصادية.

منهجية البحث

تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، كما تم ايضا إتباع المنهج التاريخي لدراسة المراحل التاريخية لمسيرة اتحاد المغرب العربي، والتجارب التكاملية.

هيكل البحث

الفصل الأول:
الإطار النظري
لتكامل الاقتصادي
والتنسيق الضريبي

المبحث الأول: ماهية التكامل
الاقتصادي والتنسيق الضريبي

المبحث الثاني: العلاقة بين التكامل
الاقتصادي والتنسيق الضريبي

المبحث الثالث: الدراسات
السابقة والقيمة المضافة

الفصل الثاني:
التنسيق الضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي.

المبحث الأول: واقع التكامل الاقتصادي المغاربي

المبحث الثاني: بعض التجارب الدولية لتبني التنسيق الضريبي

المبحث الثالث: تحديات وآفاق التنسيق الضريبي المغاربي

نتائج البحث

- يعتبر التكامل الإقليمي مجالا استراتيجيا يمكن على مستواه تحقيق نمو موجب لاقتصاديات الدول المنخرطة في هذا النسق، بتفعيله لحركة المبادلات التجارة البينية بصفة خاصة والدولية بصفة عامة، إلى جانب ذلك استقطاب رؤوس الأموال المنتجة داخل وخارج المنطقة، وبينت التجارب الدولية أنه لا توجد طريقة واحدة في التكامل الإقليمي بل تختلف مراحل التكامل تبعا للظروف السائدة في كل منطقة من العالم.
- تزايد الاهتمام بإقامة تكتلات الاقتصادية لما تعود على الاقتصاديات المتكاملة من مكاسب لتحرير التجارة والانفتاح على العالم الخارجي وقد بدأ التسابق لإقامة مثل هذه التكتلات في جميع أنحاء العالم سعيا وراء تحقيق أكبر المكاسب وتعظيم المنافع.

التوصيات و الاقتراحات

- العمل على حل النزاعات القائمة بين دول الاتحاد المغاربي و خاصة (الجزائر و المغرب) من اجل تسريع انجاز المشاريع و الاتفاقيات المبرمة لمواكبة التغيرات الحاصلة في الساحة الاقتصادية.
- انشاء لجان مختصة تضم ممثلين اقتصاديين و خبراء من كل دولة في مجال توحيد العملات الضريبية في اتحاد المغاربي.
- العمل على انشاء عملة نقدية موحدة وذلك من خلال الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي
- القيام بإعداد قانون مغاربي موحد يتعلق بالإجراءات الضريبية التي ستطبق في المنطقة من اجل تفعيل التنسيق الضريبي.

ثمّ بعوثِ اللهُ